قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثانية عشرة

العدد الخامس والأربعون / 2012

No. 45

ISBN No. : 978-9950-330-73-3

تحرير: رائف زريق وأنطوان شلحت

هيئة التحرير: د. باسم مكحول، د. نعيم أبو الحمص،

د. جوني منصور، الأستاذ جميل هلال

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب 1959 – هاتف : 02 – 2966201 فاكس : 02 – 2966205

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله – فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

"مضمون هذه المجلة هو مسؤولية "مدار"، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء مؤسسة روزا لوكسمبرغ".

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

(*) يضم هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خاصًا حول حركة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١ تحت الشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، بما اشتملت عليه وبما قد تحيل إليه في قادم الأيام.

ويرى المشتركون في كتابة المقالات الخاصة لهذا المحور أن هذه الحركة لم تكن إيذانًا بثورة من شأنها أن تقلب إسرائيل رأساً على عقب، غير أنها أبرزت التصدعات التي يعاني منها النظام الصهيوني الرأسمالي، وربما مهدت الأرضية لحركات احتجاج مقبلة يمكن أن تؤدي إلى توسيع هذه التصدعات، وخصوصًا أن السياسة في إسرائيل، كما في الشرق الأوسط عامة، غير متوقعة.

وأكد بعضهم أن هذا الاحتجاج الاجتماعي قدّم خيارات جديدة للعمل السياسي، وأوجد فضاءات ديمقراطية، بل وأعطى أيضًا شرعية لنشاط مجموعات راديكالية معينة. ومع ذلك لم يطرح هذا الاحتجاج معارضات اقتصادية- سياسية حقيقية، وحظي التيار المركزي فيه بإجماع قومي منقطع النظير، والإجماع بطبيعته يخفي ويموه خلافات سياسية وأيديولوجية وإثنية، ولذا فإن الإجماع على الاحتجاج أخفى مثلاً السمة السياسية والإثنية للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي سياق متصل يؤكد الصحافي والناشط السياسي أوري أفنيري، في سياق المقابلة الخاصة المطولة المنشورة في هذا العدد، من ضمن أمور أخرى، أن الإجماع القومي في أوساط الرأي العام الإسرائيلي بشأن مستقبل «عملية السلام» والذي أصبح الجميع في إسرائيل مقتنعين بموجبه بأن السلام لن يسود هنا أبدا لأن الفلسطينيين لا يرغبون فيه، يعني أن الواقع القائم فيما يتعلق بالصراع بين الجانبين غير مرشح لأن يتغير في المستقبل المنظور.

فضلاً عن ذلك، يشتمل العدد على دراسات ومقالات وقراءات تتناول موضوعات مرتبطة بإستراتيجية نتنياهو التفاوضية، وحدود «أرض إسرائيل» في التوراة، وعلاقات إسرائيل بالاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة في العالم.

المحتويات

7 **محور خاص- حركة الاحتجاج الاجتماعي**
داني فيلك وأوري رام: صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن)- تحليل سوسيو- سياسي

يرى المقال أن الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل في العام ٢٠١١ تشكل العقبة الأولى أمام النزعة النيو- ليبرالية الجامحة التي تمأسست منذ العام ١٩٨٥. ففي الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، تخلت إسرائيل عن أنماط الاقتصاد الوطني التي كانت متّبعة منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧ (نهاية حكم حزب العمل)، والتي استبدلت أنماط اقتصاد «الجماعة» التي سادت حتى العام ١٩٤٨. وخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، طرأت على المجتمع الإسرائيلي تحولات أيديولوجيّة واجتماعية، دفعتها نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي المتطرف، أي الأميركي، مع كل مساوئه الاجتماعيّة. وكانت النتيجة تفاقم عدم المساواة، وزيادة الضغوطات على الطبقة الوسطى، وزيادة ملحوظة للفقر.

17 **يهودا شنهاف: احتجاج اجتماعي بلا معارضات**

يشير المقال إلى أن الاحتجاج الاجتماعي المثير في صيف العام ٢٠١١ قدّم خيارات جديدة للعمل السياسي، وخلق فضاءات ديمقراطية، بل وأعطى شرعية أيضا لنشاط مجموعات راديكالية معينة. ومع ذلك لم يطرح هذا الاحتجاج معارضات اقتصادية- سياسية حقيقية. فقد حظي التيار المركزي في الاحتجاج بإجماع قومي منقطع النظير، والإجماع، بطبيعته، يخفي ويموه خلافات سياسية وأيديولوجية وإثنية، وبالتالي فقد أخفى هذا الإجماع السمة السياسية والإثنية للاقتصاد الإسرائيلي.

31 **خيراردو لايبنر: فصل الصيف الإسرائيلي الذي كان والفصول التي قد تأتي**

يعتقد الكاتب أن مئات آلاف الإسرائيليين الذين خرجوا في الصيف الماضي إلى الشوارع ضمن الاحتجاجات الاجتماعية غير المسبوقة، وتحت الشعار المُشترك «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، وضعوا على الأجندة الإسرائيلية سلسلة طويلة من القضايا التي كانت خلال عقود عديدة

خارج النقاش العام؛ ومع ذلك ليس من الحكمة تعليق آمال مفرطة على هذا الاحتجاج. فنحن لسنا أمام ثورة ستقلب إسرائيل رأساً على عقب. غير أن تصدعات النظام الصهيوني الرأسمالي جليّة ويدعو الكاتب لمحاولة توسيعها، في محاولة لبلورة مستقبل أفضل لأبناء المجتمع من اليهود والفلسطينيين، مستقبلٍ ديمقراطيٍ من العدالة وتصحيح الغبن والرفاهية والكرامة.

39 **هشام نفاع: «الصيف الإسرائيلي»- احتجاج أسير «الإجماع القومي» أربكَ المواطنين الفلسطينيين**

يؤكد المقال أنه بالتزامن مع تحوّل الاحتجاج الاجتماعي إلى القضية رقم (١) في إسرائيل، بدأ يتصاعد بين الجماهير العربية الفلسطينية جدل حول الموقف والسلوك العملي مما يجري. نشيطو الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة قرروا (بسرعة ربما) الانخراط من خلال البحث عن مكان لهم، بمفهوم فرض الوجود. بينما واصلت بقية الأحزاب والحركات التساؤل وسط بعض التردّد من خلال التمسّك بموقف مفاده، بهذا الشكل أو ذاك: إن قضيتنا مختلفة ويجب أن ندير احتجاجنا بوسائل مختلفة. وبطبيعة الحال أثار هذا جدلا فلسطينيا داخليا بشأن كيفية التفاعل والردّ، وأفضى إلى عدة تطورات.

49 **المقاطع الرئيسة من تقرير «اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي» (لجنة تراختنبرغ): نحو بلورة مجتمع إسرائيليّ أكثر عدالة**

ترجمة خاصة لأبرز مقاطع تقرير «اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي» التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بعد حركة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ وقدم إلى الحكومة للمصادقة عليه. وتشمل المقاطع التوطئة النظرية للتقرير وأهم الاستنتاجات والتوصيات.

63 **مقابلة خاصة**

الصحافي والناشط السياسي الإسرائيلي أوري أفنيري: الوضع الإسرائيلي- الفلسطيني أسوأ من الأبارتهايد!

في هذه المقابلة الخاصة التي أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر يطرح أوري أفنيري، الصحافي الإسرائيلي المخضرم وأحد أبرز الناشطين السياسيين وعضو الكنيست الأسبق، روايته التاريخية فيما يتعلق بعدة قضايا بينها الذاكرة؛ التطورات التي أدت إلى إقامة إسرائيل؛ الدور الذي لعبته المحرقة النازية في إسرائيل؛ حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)؛ التغيرات التي طرأت على فكر الحركة الصهيونية وغيرها، ويخلص إلى عدة استنتاجات منها أن حرب ١٩٤٨ كانت ضد الشعب الفلسطيني، وأن الوضع الإسرائيلي- الفلسطيني الآن أسوأ من الأبارتهايد لأنه قد يؤدي إلى تطهير عرقي، وأن أغلبية الأساطير التي يرويها اليهود عن النكبة سخيفة.

79 **مقالات**

مهند مصطفى: إستراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية

يقدم المقال قراءة في الخطاب السياسي الإسرائيلي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، مشيرًا إلى أن إسرائيل تتحرك وتناور سياسيا في إطار منظومتين لحل الصراع في الوقت نفسه: المنظومة الأولى هي التسوية السياسية التي ترغب في التعامل من خلالها مع الفلسطينيين، بينما تفرض على الفلسطينيين التعامل معها من خلال منظومة المصالحة. وتريد إسرائيل من الفلسطينيين الاعتراف بها كدولة يهودية، والاعتراف بالرواية الإسرائيلية بعدم مسؤوليتها الأخلاقية والفعلية عن مشكلة اللاجئين، وبأن القدس هي مدينة مقدسة لليهود فقط. بينما الحد الأقصى للتسوية المستعدة إسرائيل أن تقدمها للفلسطينيين يشمل دولة منزوعة السلاح، مقطعة الأوصال من خلال الإبقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة الإسرائيلية على غور الأردن.

89 **عمر أمين مصالحة: حدود «أرض إسرائيل» في التوراة (دراسة توثيقية)**

يؤكد هذا المقال أن الحدود التاريخية الفعلية لـ «أرض إسرائيل» في الـ «مِكْرا» (التوراة) كانت حدوداً غير ثابتة، أي متنقلة، وأنها تغيرت، تنقلت وتوسعت وتقلصت في فترات مختلفة. وتفتقر التوراة إلى التحديد الدقيق، ولو في وصية واحدة، تتصل بحدود أرض إسرائيل، وليس فيها حكم واحد يفرض حدودا محددة خاصة وحدوداً معينة أخرى.

99 قراءات

أمين دراوشة : إسرائيل والاتحاد الأوروبي– علاقات وثيقة لكن محدودة الضمان

يقدّم الكاتب قراءة في كتاب "اسرائيل والاتحاد الأوروبي : الشراكة الناعمة" للدكتور عاطف أبو سيف، والصادر عن "مدار" .

يتناول عرض الكتاب علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي، وأثر ذلك على تعزيز وتثبيت الدولة الإسرائيلية، وتقويتها عبر توقيع اتفاقيات عديدة للتعاون الاقتصادي والعلمي والأمني والسياسي .

105 تحسين يقين: سياسة إسرائيل الخارجية تجاه تركيا والهند والصين وروسيا_

قراءة في كتاب : «سياسة إسرائيل الخارجية تجاه تركيا والهند والصين وروسيا»

لمؤلفيه الدكتور أيمن يوسف ومهند مصطفى .

111 مهند عبد الحميد: تراجيديا الحب اللامقدس

قراءة في رواية «اليهودي الحالي» للروائي اليمني علي المقري وهي عمل تراجيدي ينتمي للقرن السابع عشر، لكنه يبدو لقارئ القرن الحادي والعشرين حاضرا وفاعلا، ذلك بأن الكاتب ربط أسئلة وأجوبة الماضي بأسئلة وأجوبة الحاضر من دون أن ينسى الانفتاح على المستقبل. وقد تناول الاضطهاد والنبذ والتمييز والكراهية التي تعرض لها اليهود في تلك الحقبة، وكشف في الوقت نفسه رفض الثقافة اليهودية للآخر .

121 المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية

داني فيلك وأوري رام (*)

صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو- سياسي

(١)

انطلقت موجة الاحتجاج الاجتماعي التي اجتاحت إسرائيل في صيف ٢٠١١ في الرابع عشر من شهر تموز. ولم يكن هناك أفضل من هذا التاريخ الرمزي لاختياره لانطلاقة الاحتجاج الاجتماعي، والذي أطلق عليه اسم «احتجاج الطبقة الوسطى». ففي هذا اليوم من العام ١٧٨٩ سيطرت الجماهير الباريسية على «الباستيل» معلنة أن الطبقة الثالثة (الطبقة الوسطى) هي الشعب الفرنسي.

الحقيقة أن أحداث صيف ٢٠١١ تذكرنا بتمرد الطلاب الجامعيين العام ١٩٦٨ في فرنسا، أكثر مما تذكرنا بالثورة الفرنسية؛ النظام لم يسقط، لكن الخطاب بدأ يتغّير. على كل حال، في الفترة بين تموز وأيلول بدأت تظهر عشرات خيام الاحتجاج، وفي نهاية كل أسبوع خرج عشرات بل مئات الآلاف للتظاهر مرددين «الشعب يريد عدالة اجتماعية».

كان هذا الكم الهائل من المشاركين في الاحتجاجات ظاهرة غير مسبوقة في إسرائيل، وخاصة لدى الحديث عن احتجاجات تتعلق بقضايا اجتماعية. كما تجّلت هذه السابقة في التغطية الإعلامية الواسعة والمتعاطفة، وفي العناوين الرئيسة في الصحف وفي النشرات الاخبارية في جميع القنوات الإسرائيلية. وهو ما عزّز الشعور لدى مؤيدي الاحتجاجات ولدى المتحفِّظين، بأن أمراً ما يوشك على التغير في إسرائيل.

(*) البروفسور داني فيلك- من قسم العلوم السياسية وأنظمة الحكم، جامعة بن غوريون- بئر السبع؛ البروفسور أوري رام، من قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة بن غوريون. نُشر هذا المقال على موقع مجلة «نظرية ونقد»، معهد فان لير- القدس. صيغة مطوّلة من هذا المقال ستنشر في العدد ٤١ من مجلة «نظرية ونقد» (بالعبري).

كانت معطيات الوضع الاجتماعي الجديد لا تقبل التأويل: نحو عشرين شركة كبرى، معظمها ذات ملكية عائلية، تسيطر اليوم على نحو نصف الثروة في إسرائيل؛ مؤشر جيني لعدم المساواة وصل إلى ٠ر٣٧٨، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الثانية بين الدول المتطورة (بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى) بالنسبة لعدم عدالة توزيع الدخل

شكل ارتفاع أسعار المساكن عاملاً مباشراً في انطلاق الاحتجاجات، حيث ارتفعت أسعار المساكن بشكل كبير، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة المساكن المستأجرة، وخاصة في منطقة المركز. منذ العام ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٩ تراجعت نسبة الأسر الشابة التي تملك مسكناً من ٥١٪ إلى ٤٣٪، كما ارتفعت أجور المنازل بنسبة عالية. وبدأت حركة الاحتجاج عندما قررت طالبتان من تل أبيب، هما دافني ليف وستاف شابير اللتان ستصبحان فيما بعد صوت حركة الاحتجاج ووجهها المعروف، نصب خيمة احتجاج في جادة روتشيلد في تل أبيب، وسرعان ما امتلأت الجادة بخيام الاحتجاج، وتمت إقامة نحو ٢٥٠٠ خيمة احتجاج في جميع مناطق البلاد.

اندلعت احتجاجات المسكن (هكذا سُميّت في البداية) في أعقاب ربيع الاحتجاجات في إسرائيل (احتجاجات مجموعات كبيرة من العمّال)، بما في ذلك العمال الاجتماعيون، المعلمون والأطباء؛ وخرج هؤلاء للاحتجاج على شروط العمل والأجور غير المناسبة؛ وكذلك احتجاجات المستهلكين ضد شركات الأغذية وشبكات التسويق الكبرى بسبب غلاء السلع الغذائية؛ واحتجاجات المواطنين القلقين ضد أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على القوة الاقتصادية ويسعون إلى الحصول على حصة الأسد من عائدات الموارد الطبيعية للدولة (الغاز والنفط).

لم تقتصر احتجاجات صيف ٢٠١١ على إسرائيل فقط، فقد سبقتها احتجاجات شعبية ضد أنظمة استبدادية وفاسدة في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط. كما شهدنا موجة احتجاجات مماثلة في أماكن مختلفة في العالم: في الولايات المتحدة، أميركا اللاتينية وأوروبا، وذلك في أعقاب الأزمة المالية التي بدأت في العام ٢٠٠٨. هذا المزيج من حالة الإستياء العارم في الداخل، والأجواء العاصفة في الخارج، كان المحرك لموجة الاحتجاج الكبيرة.

كانت هذه الموجة من الاحتجاجات في العام ٢٠١١ العقبة الأولى أمام النزعة النيو- ليبرالية الجامحة التي تمأسست في إسرائيل منذ العام ١٩٨٥. ففي الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، تخلت إسرائيل عن أنماط الاقتصاد الوطني التي كانت متّبعة منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٧ (نهاية حكم حزب العمل)، والتي استبدلت أنماط اقتصاد «الجماعة» التي سادت حتى العام ١٩٤٨. وخلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، طرأت على المجتمع الإسرائيلي تحولات أيديولوجيّة واجتماعية، دفعتها نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي المتطرف، أي الأميركي، مع كل مساوئه الاجتماعيّة. وكانت النتيجة تفاقم عدم المساواة، وزيادة الضغوطات على الطبقة الوسطى، وزيادة ملحوظة للفقر.

وكانت معطيات الوضع الاجتماعي الجديد لا تقبل التأويل: نحو عشرين شركة كبرى، معظمها ذات ملكية عائلية، تسيطر اليوم على نحو نصف الثروة في إسرائيل؛ مؤشر جيني لعدم المساواة وصل إلى ٠ر٣٧٨، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الثانية بين الدول المتطورة (بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى) بالنسبة لعدم عدالة توزيع الدخل؛ نسبة الفقر في إسرائيل ٢١٪، أي واحد من كل خمسة مواطنين، مقابل ١١٪ في الدول المتطورة (دول الـ OECD). وتبرز حدة الفشل الاجتماعي إزاء حقيقة كون الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر مزدهراً نسبياً، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٢٨ ألف دولار، أي ٨٤٪ من المعدل في الدول المتطورة، و٦٢٪ من نصيب الفرد في الولايات المتحدة، وكذلك إزاء حقيقة كون إسرائيل لم تتضرر بشكل كبير، حتى العام ٢٠١١ على الأقل، من الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨.

لكنّ موجة الاحتجاجات التي عصفت بالبلاد في منتصف شهر تموز كانت قد خمدت في نهاية شهر أيلول. صحيح أنه كان من المتوقع أن تستنفد هذه الاحتجاجات نفسها، كما كان متوقعاً أن يحدث ذلك مع بداية فصل الشتاء، واقتراب الأعياد ومطلع العام الدراسي الأكاديمي، إلا أن سرعة إختفاء جمهور المحتجين من الشوارع كانت مفاجئةً.

لم يكن لهذا الاحتجاج أن يتطور إلى هذا الحجم الضخم لولا انضمام مجموعات أخرى، وبضمنها مجموعات محسوبة من الأطراف الاجتماعيّة والجغرافيّة، ومن الطبقات الدنيا، بل وقيادات وناشطون من أصحاب الانتماء الشرقي والهوية الشرقية، مثل «الفهود السود» و«القوس الديمقراطي الشرقي». جميع الفئات المشاركة في الاحتجاجات توحّدت مؤقتاً تحت شعار «الشعب»، والذي اكتسب في هذا السياق مفهوماً غير اعتيادي

(٢)

كان المبادرون إلى الاحتجاجات مجموعة صغيرة من الشبان، استمرت في قيادة الاحتجاجات خلال جميع أحداث الصيف، وعلى رأسهم دافني ليف وستاف شابير وغيرهما. كان هؤلاء من الطلاب الجامعيين أو من خريجي الجامعات من مجال الإعلام، تتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى ٣٥ سنة، يسكنون في الأحياء الجديدة في تل أبيب، والتي تجمع بين مراكز الترفيه للشباب ومراكز الأعمال المالية في إسرائيل. منذ البداية انضمت إلى حركة الاحتجاج مجموعتان أكثر تنظماً، ما منح هذه الحركة القدرة التنظيمية والاقتصادية التي لم تتوفر للمبادرين: الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين وعلى رأسه إيتسيك شمولي، وحركة «درور إسرائيل»- خريجو حركة «الشبيبة العاملة والمتعلِّمة»- التي ترفع راية قيَم الريادة والمساواة والتابعة لحزب العمل. هذه المركبات الثلاثة هي التي رسمت صورة الاحتجاج كحركة احتجاج الطبقة الوسطى، بل حركة الوسط الأشكنازي، العلماني، الاشتراكي (سابقاً) والقومي؛ وهي الشريحة التي أطلق عليها عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ المصطلح العبري «أحوساليم»، وهي الشريحة التي فقدت السلطة السياسية وتصارع الآن كي لا تفقد مكانتها الاقتصادية.

على الرغم مما تقدم، من الواضح أنه لم يكن لهذا الاحتجاج أن يتطور إلى هذا الحجم الضخم لولا انضمام مجموعات أخرى، وبضمنها مجموعات محسوبة من الأطراف الاجتماعيّة والجغرافيّة، ومن الطبقات الدنيا، بل وقيادات وناشطون من أصحاب الانتماء الشرقي والهوية الشرقية، مثل «الفهود السود» و«القوس الديمقراطي الشرقي». جميع الفئات المشاركة في الاحتجاجات توحّدت مؤقتاً تحت شعار «الشعب»، والذي اكتسب في هذا السياق مفهوماً غير اعتيادي - مفهوماً اجتماعياً جامعاً وليس مفهوماً قوميّاً- إثنيّاً. ففي الأيام العادية، وعندما يتم الحديث في إسرائيل عن «شعب»، نفهم أن المقصود «الشعب الإسرائيلي» أو «الشعب الفلسطيني». وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل التي يتم فيها استعمال مصطلح «الشعب» بمفهومه الأوسع، وكذات للديمقراطية المناوئة للنخب، وكي يشمل مفهوماً أبعد من المفهوم القومي- الإثني. وبالفعل، فقد حظيت حركة الاحتجاج بتأييد شعبي. فلقد وصل التأييد الشعبي، بحسب الاستطلاعات، إلى ٨٨٪.[١]

لكن على الرغم من توسيع مفهوم «الشعب» بقيت الاحتجاجات حبيسة حدود الخطاب القومي الصهيوني المقبول. فقد ارتكزت حركة الاحتجاج، إلى حد كبير، على «العقد الجمهوراني» (R - publican) المُقنّع بين الشعب ودولته، والقائل: "نحن نخدم الدولة، نتجند للجيش، ندفع الضرائب، وبالمقابل على الدولة الاهتمام برفاهيتنا". وقد تم التعبير عن نقطة انطلاق هذه "المعارضة الرسمية"، على سبيل المثال، بواسطة أحد رموز الاحتجاج وهو "العلم الإسرائيلي القومي" الذي وُضع على طول بناية كبيرة في ملتقى شارعي روتشليد ومرمورق وفيه ثلاث فتحات صغيرة تشير إلى دموع حزن تتساقط منه، وبواسطة خطاب شمولي، أثار أصداء كبيرة، حيث قال إن "الإسرائيليين الجدد" هم الجيل الذي يواصل نهج الطلائعيين الصهيونيين وبناة البلاد على جميع أجيالهم. بالاضافة إلى اختتام جميع تظاهرات الاحتجاج بالنشيد القومي.

كان من المفترض أن تضم "الإسرائيلية الجديدة" تحت كنفيها جميع قطاعات الشعب، لكن ثمة بعض القطاعات التي لم تستسغ ذلك، ما أبقى بعض أجزاء الشعب خارج "الشعب" المحتج. وأشارت الاستطلاعات إلى أن الموقف من الاحتجاجات قد توزّع حسب التوجّه السياسي؛ فالمستطلعون الذي يُعرّفون أنفسهم باليسار العلماني (والمنتمون عادة إلى الطبقات الوسطى) أيّدوا الاحتجاجات

شخّص المستوطنون امكانية التصادم بين المطالبة «بدولة الرفاهية» داخل الخط الأخضر وبين وجود دولة رفاهية للمستوطنين خارج الخط الأخضر. وفي هذا السياق أطلقوا شعار «يوجد حل: البناء في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، محاولين بذلك الإمساك بطرفي العصا: التماثل مع الضائقة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه اقتراح حل يلائم نهجهم.

أكثر ممن يعرّفون أنفسهم باليمين والمتدينين (والمنتمين عادة إلى الطبقات الدنيا). وقد توزّع مؤيدو الاحتجاجات على النحو التالي: ٩٨٪ من مصوتي حزب العمل، ٨٥٪ من مصوتي الليكود، ٧٨٪ من مصوتي شاس، و ٥٠٪ فقط من مصوتي حزب "البيت اليهودي". [٢]

وكان ثمة خمسة قطاعات من المجتمع الإسرائيلي لم تبرز بمشاركتها في احتجاجات «الإسرائيليون الجدد»، بل ربما كانت معادية لها:

الفلسطينيون مواطنو إسرائيل، والذين شاركوا في الاحتجاجات بشكل جزئي، لكن معظمهم اعتبرها «قومية إسرائيلية» زائدة؛

المهاجرون من دول الاتحاد السوفياتي، حيث اعتبر معظمهم الاحتجاجات «إسرائيلية أصلانية» فائقة؛

«الحريديم»، والذين اعتبروا الاحتجاجات «إسرائيلية علمانية» زائدة؛

المتدينون القوميون، الذين اعتبروا الاحتجاجات «يسارية» زائدة؛

والقطاع الأخير هم المستوطنون، الذين شخصوا امكانية التصادم بين المطالبة «بدولة الرفاهية» داخل الخط الأخضر وبين وجود دولة رفاهية للمستوطنين خارج الخط الأخضر. وفي هذا السياق أطلق المستوطنون شعار «يوجد حل: البناء في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، محاولين بذلك الإمساك بطرفي العصا: التماثل مع الضائقة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه اقتراح حل يلائم نهجهم.

ثمة قطاع آخر لم يشارك في الاحتجاجات بشكل مُنظّم هو مستخدمو ما يسمى «الياقات الزرقاء البيضاء»، الذين اعتبروا الاحتجاجات «مترفة- Yuppie" زائدة. وكانت نقابة العمال العامة (الهستدروت)، التي تمثل هؤلاء العمّال، قد حاولت في البداية أن تجد لها موطئ قدم على منصة الاحتجاجات، وعندما لم تتمكن من ذلك انسحبت. ثم عادت إلى الصورة في شهر شباط ٢٠١٢ بعدما خمدت جذوة الاحتجاجات، وذلك عبر إضراب عمّال "التعهيد" (المقاولة)، والذي لم يكن ممكنا أن يحدث لولا أحداث الصيف.

قطاع آخر لم يشارك في حركة الاحتجاجات، بل كان هدفاً لانتقاداتها، هم بالطبع نخب أصحاب رؤوس الأموال في مجالات الصناعة والمهن الحرة. فلقد تفاجأت هذه النخب وممثلوها في الحكومة من شدة الاحتجاجات الشعبية. في البداية تعاملوا معها بازدراء، ثم تظاهروا أنهم فهموا الرسالة، لكنهم كانوا يعرفون منذ البداية أن لكل صيف نهاية.

بناء على المشهد الاجتماعي المتشكل أعلاه، يبدو أن "الشعب" ليس إلا "الشعب" الذي في الوسط، أي الطبقة الوسطى. ففي الأعوام الخمسة والعشرين الماضية اقترنت الطبقة الوسطى بالنخب الرأسمالية، وأيّدت الثورة النيو- ليبرالية دون أي تحفظ. أصحاب

"وجه الاحتجاجات"، الاحتجاجات الاجتماعية، ٢٠١١. تصوير: أوري رام

إذن، فقد جسدّت حركة الاحتجاج محاولة (وليست ناجحة بالضرورة) لإحداث تغيير بـ "الائتلاف الطبقي" في إسرائيل. أي محاولة جزء من الطبقة الوسطى الابتعاد عن النخب الرأسمالية والعمل من أجل ذاته سوية مع الطبقات الدنيا، بالاستناد إلى توجّه يمكن تسميته ما بعد- بعد حداثوي. بمعنى، محاولة لخلق تعاضد اجتماعي يتجاوز الانقسامات الهوياتية.

الشركات الناشئة من الشباب، "شبيبة المالية"، وأساتذة الاقتصاد هم فقط بعض النماذج البارزة لذلك الاقتران. لم تدرك هذه الطبقة أنها هي أيضاً من المستفيدين من سياسة الرفاه فأيّدت تقليصها. لكن، عندما تم تنفيذ التقليصات، وجدت هذه الطبقة نفسها تهبط مع درجات السلم. فمع أنها تعمل أكثر، إلا أنها تنجح أقل في تمويل المصروفات والخدمات التي كانت مفهومة ضمناً بالنسبة لها، مثل الصحة والتعليم. على هذه الخلفية بدأ بعض أبناء الطبقة الوسطى، وخاصة الشباب الأكثر تعلما في مركز البلاد وفي الجنوب والشمال كذلك، بدأوا يُدركون أنه في الوقت الذي يواصلون القيام بدورهم في "العقد الجمهوراني" (الخدمة في الجيش ودفع الضرائب)، فإن الجمهورية لا تقوم بدورها.

ثمة جانب سياسي لهذا التحوّل الاجتماعي. ففي حين نفضت الجمهورية يدها عن الطبقة الوسطى والعاملة منتهكة بذلك العقد غير المكتوب بينهما، واصلت بسط يدها بسخاء على قطاعين من المجتمع: "الحريديم" والمستوطنين، مع العلم أن أبناء الطبقة الوسطى (العلمانيين والتقليديين) لا يعتبرون هذين القطاعين شركاء في "العقد الجمهوراني". (أنظروا في هذا السياق "احتجاجات الخاسرين" شتاء ٢٠١٢، حيث احتج جنود الاحتياط على عدم خدمة "الحريديم" في الجيش). "الحريديم" غير ملزمين بالمشاركة في الإنتاج وفي حماية الأمن. وفي نظر أبناء الطبقة الوسطى فالمستوطنون يعيشون على حساب دافعي الضرائب ويتمردون على سلطة القانون أيضاً، وهم في نظر اليسار والمركز يشكّلون، على المدى البعيد، خطراً على أمن إسرائيل. منذ فترة طويلة يطرح اليسار إدعاء "الأواني المستطرقة"، والقائل بأن السبب الحقيقي لتقليص سياسة الرفاهية داخل تخوم الخط الأخضر هو صرف الميزانيات على المستوطنات وخلق دولة رفاهية للمستوطنين. وتزداد حدة هذا الدعم السياسي وتخصيص الميزانيات لقطاعي "الحريديم" والمستوطنين، في ظل حكومة الإئتلاف اليميني وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، وفي ظل غياب أي أفق لأمل سياسي. بل زاد هذا الإئتلاف الحاكم، في بداية صيف ٢٠١١، من تطرفه في ضرب العديد من الجوانب الديمقراطية داخل الخط الأخضر. في العام ٢٠١١ وجدت بعض فئات الطبقة الوسطى نفسها تُدفع إلى الزاوية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، لهذا سعت إلى تجييش "شعب" يُطالب بالعدالة الاجتماعية.

إذن، فقد جسدّت حركة الاحتجاج محاولة (وليست ناجحة بالضرورة) لإحداث تغيير بـ "الائتلاف الطبقي" في إسرائيل. أي محاولة جزء من الطبقة الوسطى الابتعاد عن النخب الرأسمالية والعمل من أجل ذاته سوية مع الطبقات الدنيا، بالاستناد إلى توجّه يمكن تسميته ما بعد- بعد حداثوي. بمعنى، محاولة لخلق تعاضد اجتماعي يتجاوز الانقسامات الهوياتية.

(٣)

الأسباب الحقيقة لاندلاع الاحتجاجات كانت، إذن، النتائج الاجتماعية الطبقية للثورة الاقتصادية النيو- ليبرالية الجارية منذ العام ١٩٨٥؛ وتدفق ميزانيات الدولة لقطاعي «الحريديم» والمستوطنين على حساب رفاهية المواطنين.

لكن السؤال: لماذا جرت الاحتجاجات في الشوارع وليس في المؤسسات؟ لماذا بواسطة أدوات خارج برلمانية من الخيام والمظاهرات وليس عبر الأحزاب؟

السبب هو الأزمة العميقة للتمثيل البرلماني وعدم ثقة شامل في الجهاز السياسي.

أشارت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أن الأحزاب السياسية تحظى بأقل قدر من ثقة الجمهور، وفقط نحو ربع المستطلَعين أعربوا عن ثقتهم بدور هذه الأحزاب. كما وضع ٨٠٪ من الجمهور الأحزاب والسياسيين على رأس سلم الفساد. كما تراجعت العضوية في الأحزاب من ٢٠٪ في الستينيات إلى نحو ٦٪ في العقد الأول للقرن الحالي، وتراجعت نسبة التصويت في الانتخابات من ٨٥٪ في الماضي إلى ٦٠٪ فقط في الوقت الراهن.

إن إحدى السمات البارزة لحركة الاحتجاج هي تعريفها من قبل المحتجين أنفسهم بأنها «لا سياسية» أو «غير سياسية». فلقد امتنع المتحدثون باسم حركة الاحتجاج بشدة عن التماثل مع أي حزب سياسي، أو عن إقامة أية علاقة مع شخصيات سياسية. وحرصوا بشكل خاص على إنكار أي علاقة مع اليسار (رغم أن بعضهم كانوا ينتمون فعلاً إلى اليسار)، وعلى إنكار أي نية لإسقاط حكومة نتنياهو كما أتهمهم متحدثو اليمين. وأن تكون لا سياسياً في السياق السياسي الإسرائيلي يعني أولاً عدم إتخاذ أي موقف من قضية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ومستقبل المناطق المحتلة. وهي القضية التي يتم التصنيف بناء على الموقف منها إلى يسار أو يمين في الخريطة السياسية المحلية. لقد امتنع المحتَّجون (باستثناء عناصر من اليسار المُنظَّم الذين شاركوا في الاحتجاجات) من التعاطي مع هذه القضية كمن يحرص على عدم الاقتراب من النار. فبكونها قضية خلافية كان من العصي التعاطي معها وفي الوقت نفسه الحفاظ على الطابع الموحّد للاحتجاجات، أي «الشعب».

أكثر من ذلك، تم عرض المطالب المركزية للاحتجاجات بتغيير سلم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية على أنها غير سياسية. وهو الأمر الذي يشهد أكثر من غيره على نجاح التوجّه النيو- ليبرالي بعرض الاقتصادي على أنه غير سياسي، وكمجال تحكمه قوانين السوق العقلانية ويُدار من قبل المختصين، ويقع خارج حدود النقاش السياسي. وكانت رسالة حركة الاحتجاج بأن المؤسسة السياسية كلها قد خانت واجب خدمة المواطنين ككل. هذا التوجّه من السياسيين معروف أيضاً من حركات احتجاج في دول أخرى في العالم. ولقد أشارت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أن الأحزاب السياسية تحظى بأقل قدر من ثقة الجمهور، وفقط نحو ربع المستطلَعين أعربوا عن ثقتهم بدور هذه الأحزاب. كما وضع ٨٠٪ من الجمهور الأحزاب والسياسيين على رأس سلم الفساد. كما تراجعت العضوية في الأحزاب من ٢٠٪ في الستينيات إلى نحو ٦٪ في العقد الأول للقرن الحالي، وتراجعت نسبة التصويت في الانتخابات من ٨٥٪ في الماضي إلى ٦٠٪ فقط في الوقت الراهن[٣].

تعود بعض أسباب أزمة الثقة بالسياسة هي الأخرى إلى التوجّهات النيو- ليبرالية. فقد عمل توحّد الأحزاب الكبرى حول البرنامج النيو- ليبرالي الأساس على تمويه الفروقات بينها، ما جعل عملية الاختيار بينها أقل أهمية. بالمقابل تم تمويه الفروقات السياسية بين الأحزاب. فبينما أعلنت الحكومة برئاسة زعيم الحزب اليساري الأكبر أنه «لا يوجد شريك» للسلام، عملت الحكومة برئاسة زعيم أكبر حزب يميني على خطة أحادية الجانب (لأنه «لا يوجد شريك») للخروج من قطاع غزة ونفَّذتها. وتعزز هذا الميل مع تشكل أحزاب وسط تجمع بين قيادات يسارية ويمينية سابقة، على قاعدة أيديولوجية غامضة، ومع انضمام أحزاب متناقضة إلى الائتلاف الحكومي. وأدى هذا الأمر إلى خسارة الأحزاب دورها المركزي كوسيط بين المواطنين والدولة، تاركة الساحة السياسية مشاعاً أمام المنافسة الإعلامية والتجارية من جهة، وأمام انتماءات ما قبل سياسية، هوياتية وجندرية من جهة أخرى. زيادة على ذلك، لم تعد النخب المثقفة والإعلامية تهتم بمسائل الانتاج والتوزيع في العقود الأخيرة، التي أصبحت بنظر النخب الإدارية مجرد مسائل فنية للمختصين، والتي يجب فصلها عن التدخل الخارجي من قبل الجمهور أو السياسيين.

أما التجديد الأكبر لحركة الاحتجاج فكان في مجال الخطاب: أي إعادة القضايا الاقتصادية الاجتماعية إلى النقاش العام، وتعزيز العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وخلق جماعة «شعب» تتجاوز الفردانية التي تميّز الطبقة الوسطى والقطاعية التي تميّز الطبقات الدنيا، وتعزيز معارضة استمرار سلب الحقوق الاجتماعية من المواطنين. إلا أن هذا الفعل السياسي العظيم من تغيير الخطاب عُرّف من قبل قيادات حركة الاحتجاج كـ «لا سياسي»، لأن أزمة التمثيل التي أصابت الجهاز السياسي لم تتح حراكا سياسيا ضمن الأدوات المقبولة.

أما التجديد الأكبر لحركة الاحتجاج فكان في مجال الخطاب: أي إعادة القضايا الاقتصادية الاجتماعية إلى النقاش العام، وتعزيز العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وخلق جماعة «شعب» تتجاوز الفردانية التي تميّز الطبقة الوسطى والقطاعية التي تميّز الطبقات الدنيا، وتعزيز معارضة استمرار سلب الحقوق الاجتماعية من المواطنين. إلا أن هذا الفعل السياسي العظيم من تغيير الخطاب عُرّف من قبل قيادات حركة الاحتجاج كـ «لا سياسي»، لأن أزمة التمثيل التي أصابت الجهاز السياسي لم تتح حراكا سياسيا ضمن الأدوات المقبولة.

تم التعبير عن هذه السياسة اللاسياسية ليس فقط عبر علاقتها السلبية بالسياسة التقليدية ومؤسساتها (الأحـزاب، الكنيست وغيرها)، بل أيضاً عبر محاولة البحث عن أشكال ايجابية جديدة للديمقراطية السياسية المباشرة، وعبر محاولة تحويل الحيز العام إلى حيز للجمهور. وبين عشية وضحاها تحولت الخيام إلى عامل جذب للإعلام وللجمهور. وتدفقت إليها عشرات آلاف المواطنين من الغسق وحتى الفجر. وأقيمت الفعاليات الثقافية، الموسيقية، الغذائية والسياسية في كل زاوية. واجتمع فنانون، مغنون، ممثلون، محاضرون، جامعيون ومشاركو الاحتجاجات في حلقات نقاش جدية حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية، شاهدوا أفلاما تتناول قضايا اجتماعية، استمعوا إلى موسيقى احتجاجية على أنواعها، رقصوا، أكلوا، شربوا، دخنوا وصلّوا، كل حسب ذوقه ومعتقداته. تذكّر البعض تمرد الطلاب في الستينيات، وخاصة مهرجان الروك الضخم في وودستوك في نيويورك العام ١٩٦٩، البعض الآخر تذكّر خطابات الهايد بارك في لندن، والتي تجسَّد نموذجاً لحيز عام مفتوح لجميع ألوان الطيف.

لكن أزمة التمثيل لم تتخط حركة الاحتجاج نفسها. فمنذ بدايتها ألحّ عليها سؤال من هم الممثلون الحقيقيون للاحتجاج. حظيت المجموعة الصغيرة التي بادرت إلى الاحتجاجات فوراً بمكانة القيادة وأطلق عليها «مقر روتشيلد»، وهي المكانة التي ساهمت التغطية الإعلامية في تشكيلها. برز التوتر الأول بين هذه المجموعة، التي اتَّسمت بالراديكالية من ناحية مطالبها وأسلوبها، وبين رئيس الاتحاد القطري للجامعيين إيتسيك شمولي، والذي كان هو الآخر من قادة الاحتجاجات، والذي كان معتدلاً ومؤسساتياً من ناحية مطالبه وأسلوبه.

وبرز التوتر الثاني بين المركز والأطراف. فلقد تم تشخيص «مقر روتشيلد» مع مدينة تل أبيب وطابعها النخبوي، ومع الطبقة الوسطى الأشكنازية. أما في القدس، حيفا، وفي خيام الأطراف في الشمال وفي الجنوب خاصة، فقد ظهرت قيادات محلية طالبت بالتمثيل المناسب لبقية المناطق في البلاد. في البداية جرت محاولة للحوار بين قيادات الاحتجاجات بهدف تشكيل إطار تمثيلي للجميع، لكنها لم تنجح. وعندما خبت حركة الاحتجاج في نهاية الصيف لم تترك خلفها إطاراً تنظيمياً قادراً على الحفاظ على مواصلة فعاليات الاحتجاج.

(٤)

كان الشعار الأساس والمعروف لحركة الاحتجاج هو «الشعب يريد عدالة اجتماعية». لكن ما هو المقصود بذلك؟

كما هو معلوم، اندلعت الاحتجاجات بشكل عفوي ومن دون استعدادات سابقة، وذلك بمبادرة جامعيين وخريجي جامعات من مجالات السينما والإعلام. وعدا انتقادهم للحالة والضغوطات الاقتصادية اليومية، وصعوبة «إنهاء الشهر»، لم تكن لدى قيادات الاحتجاج شريعة اجتماعية مُنظّمة، ولا برنامج اقتصادي بديل.

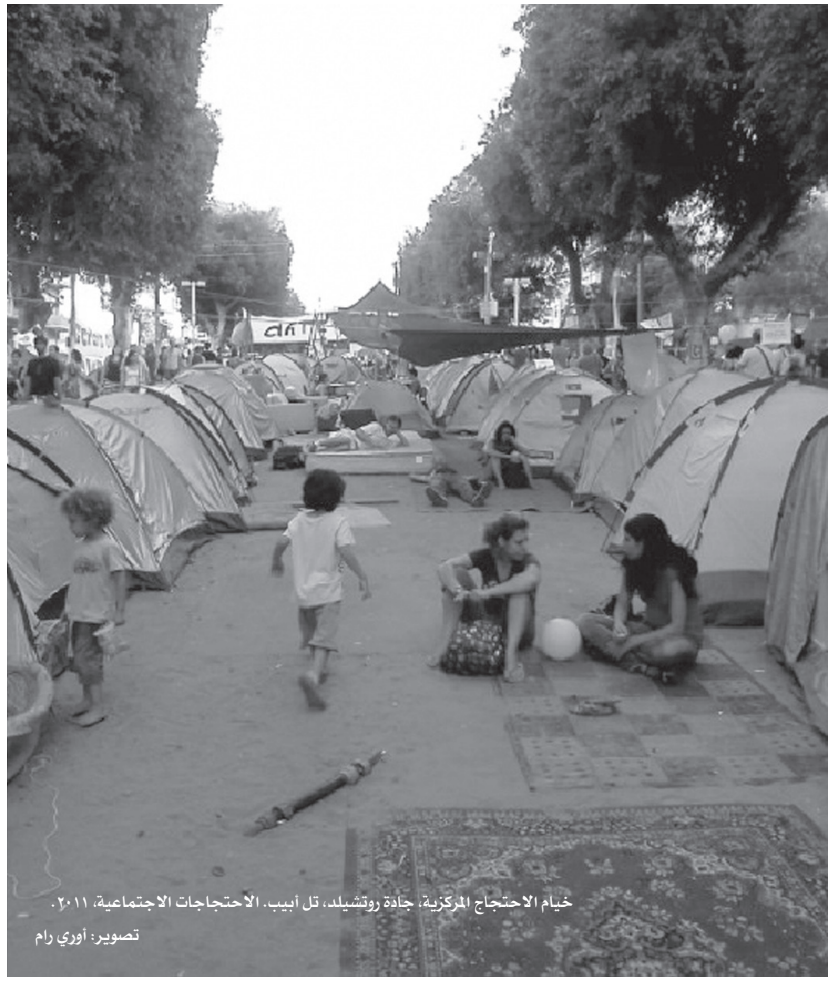

خيام الاحتجاج المركزية، جادة روتشيلد، تل أبيب. الاحتجاجات الاجتماعية، ٢٠١١.
تصوير: أوري رام

في الأسابيع الثلاثة الأولى كان مجرد الاحتجاج تجديداً وأُعتبر هدفاً بحد ذاته، لكن مع مرور الوقت إزدادت الضغوطات المُطالبة بتحديد مطالب الاحتجاج. وبهدف بلورة وثيقة أولية استعملت قيادة الاحتجاجات وثيقة حركة «درور إسرائيل» القائمة. استهلت الوثيقة الأولى (من الثامن من شهر آب ٢٠١١) باتهام الحكومات الإسرائيلية، منذ العام ١٩٧٧، باتخاذ سياسات اجتماعية تعمق عدم المساواة وتدهور الخدمات الاجتماعية. وطالبت الوثيقة بتغيير السياسة بهدف القضاء على الفقر، توسيع الخدمات الاجتماعية، إتباع نظام ضرائبي أكثر تقدماً، العمل في مجال العقارات من أجل تخفيض أجور المساكن، تطبيق التعليم المجاني للأطفال منذ جيل ثلاثة أعوام وغيرها.

اعتمدت هذه المطالب على الإطار الاشتراكي- الديمقراطي المعتدل، وعلى أساس الفكر الاقتصادي الكينزي (Keynesian Economic Theory). لكنها لم تتضمن مطالب لتغييرات بنيوية بعيدة المدى، بل مطالب إصلاحية فقط.

اعترفت الحكومة في ردها على هذه المطالب بضرورة إجراء اصلاحات اجتماعية معينة، لكنها ترجمت هذه المطالب إلى وجهة النظر النيو- ليبرالية. فعلى غرار صحيفة «دي ماركر»، والتي كانت من بين المساهمين المركزيين في تغيير الخطاب العام، ادّعى المتحدثون الرسميون باسم الحكومة، أن الحل المطلوب ليس لجم الرأسمالية، بل تعزيز المنافسة الرأسمالية بالذات. وبالنسبة للمشاكل التي طرحها المختصون، فقد عزت الحكومة ذلك إلى الاقتصاد المركزي، وهو الادعاء الذي يستعمل عادة لتسويغ خصخصة القطاع العام وضد نضالات نقابات العمال. وتم الآن استغلال ذلك لتسويغ طلب فرض بعض القيود على سيطرة المجموعات الرأسمالية الكبيرة على عدد كبير من الشركات بواسطة الطريقة الهرمية[٤]. تتلاءم هذه السياسة مع استنتاجات اللجنة التي عُيّنت قبل اندلاع الاحتجاجات لفحص مركزية القطاع الاقتصادي[٥]. على كل حال، فلقد تم تحويل الخطاب الجديد للاحتجاجات إلى نموذج الخطاب المهيمن، والذي يدعي أن النيو- ليبرالية ليست المشكلة، بل الحل.

الطريقة المثلى والمُجرّبة للتعامل مع الاحتجاج الاجتماعي هي عزل السياسة عن الشارع ونقلها إلى غرف النقاشات ولجان الفحص. وهكذا قرر رئيس الحكومة تعيين «لجنة للتغيير الاقتصادي الاجتماعي» تألفت من مهنيين تابعين للمؤسسة، وعلى رأسها الخبير الاقتصادي البروفسور مانويل تراختنبرغ. وتم توجيه اللجنة لتقديم اقتراحات ضمن إطار الميزانية القائمة، أي إيجاد طريقة لنقل مبالغ من بند معين في الميزانية، مثل الأمن، إلى بنود الخدمات الاجتماعية. قامت اللجنة بإجراءات ديمقراطية مثالية وغير مسبوقة، واستمعت إلى طعونات الجمهور، ثم نشرت تقريرها في نهاية شهر أيلول. وعقبّت دافني ليف على التقرير بقولها إن اللجنة تستعمل لغة الاحتجاج بهدف «الاستهزاء بها». أما البروفسور أفيا سفيباك فقد ادعى أن القسم البلاغي للتقرير كُتب بروح لغة الاحتجاج، لكن القسم التطبيقي لا يبشر بأي تغيير.

تجدر الإشادة بتقرير تراختنبرغ لأنه يتبنى وجهة نظر الطبقة الوسطى بخصوص «العقد الاجتماعي الجمهوراني» غير المكتوب بين الدولة ومواطنيها، وبخصوص خرق هذا العقد. وقد يكون التقرير الرسمي الوحيد الذي يُعرّف هذا العقد. لقد عبرت اللجنة عن تماثلها مع الشكوى الأساسية لحركة الاحتجاج، وهي أن الجيل الشاب للطبقة الوسطى، الطبقة التي «تدفع وتحارب»، وتتحمل

شكَّلت الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ حدثاً غير مسبوق في إسرائيل. فحتى الآن لم يخرج مئات آلاف المواطنين في تظاهرات حول قضية اجتماعية، وحتى الآن لم تشارك الجادة المركزية في الدولة في الاحتجاجات الاجتماعية بهذا الزخم، وحتى الآن لم تحظ الاحتجاجات الاجتماعية بهذا التأييد الجارف من قبل الإعلام والجمهور. ومنذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة.

عبء الضرائب، وعبء الخدمة العسكرية النظامية والاحتياطية، لا تحصل على التعويض والدعم المناسبين من الدولة، بينما تتمتع مجموعات أخرى من السكان بكرم الدولة. يتضمن التقرير مجموعة خطوات سياسية تهدف بالأساس إلى تخفيف العبء عن هذه المجموعة، لكن دون أي تجاوز يُذكر للنهج النيو- ليبرالي على المستوى الاقتصادي الكلي. صحيح أن الحكومة قد تبنت التقرير رسمياً، لكن من المستبعد أن تطبقه عملياً. في نهاية المطاف، كانت النتيجة الأساسية للجنة تراختنبرغ، هي بالذات النتيجة التي حذّرت القيادة الراديكالية لحركة الاحتجاج منها: المماطلة في الوقت بانتظار تفرق الاحتجاجات وتآكل المطلب الرئيس لحركة الاحتجاج نهائياً.

مقابل تعيين لجنة حكومية مهنية، طالب قادة الاحتجاج باستشارة ضدية. وقد استجاب عشرات الباحثين النقديين من مجالي الاقتصاد والاجتماع في الجامعات، المؤسسات المدنية، والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسهم البروفسور أفيا سفيباك والبروفسور يوسي يونه، وتشكَّلت طواقم مهنية مختلفة. عملت هذه الطواقم بطريقة ديمقراطية مثالية في تواصلها مع الجمهور. وتمت صياغة مطلب طموح للتغيير، من خلال المحافظة الصارمة على حدود الخطاب المهني، وعدم تقديم رؤى راديكالية للتغيير، حتى ولا في مجالات: الإنتاج، التوزيع والاستهلاك. أيضاً في هذه الحالة كانت نقطة الانطلاق المفهوم ضمنا هي الاقتصاد الكينزي، التي تدعو إلى تدخل الحكومة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الشعار: السوق حرة. نحن عبيد!

(٥)

شكَّلت الاحتجاجات الاجتماعية في صيف ٢٠١١ حدثاً غير مسبوقاً في إسرائيل. فحتى الآن لم يخرج مئات آلاف المواطنين في تظاهرات حول قضية اجتماعية، وحتى الآن لم تشارك الجادة المركزية في الدولة في الاحتجاجات الاجتماعية بهذا الزخم، وحتى الآن لم تحظ الاحتجاجات الاجتماعية بهذا التأييد الجارف من قبل الإعلام والجمهور. ومنذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة. في صيف ٢٠١١ سمعنا شعار «السوق حرة، نحن لا»، وقام المجتمع المدني، وعلى رأسه ممثلو الطبقة الوسطى، للدفاع عن نفسه ضد الدولة وضد المصالح الاقتصادية للنخب الرأسمالية، الذين اختارت الدولة خدمتهم.

على الرغم من ذلك، فلقد واجهت الاحتجاجات قيودا قد تعيق نجاحها على المدى البعيد.

على المستوى الفكري: رغم أن حركة الاحتجاج قد وضعت للمرة الأولى في إسرائيل مطلب العدالة الاجتماعية على رأس أجندة المواطنين، إلا أنها لم تنجح في بلورة وجهة نظر راديكالية، منهجية وشاملة، مقابل الهيمنة النيو- ليبرالية، واكتفت بعرض سلسلة من الضائقات الاجتماعية التي يمكن حلّها بواسطة خطوات سياسية مختلفة. بالاضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الاحتجاجات

شكلت أحد الأحداث السياسية الأهم في إسرائيل، إلا أنها فضَّلت التمسك بالطابع اللاسياسي، وامتنعت عن الكشف عن العلاقة بين عدم تطبيق دولة الرفاهية داخل الخط الأخضر، وبين تطبيقها على المستوطنين خارج الخط الأخضر. والأنكى، أن مطلب العدالة الاجتماعية قدراج من خلال تجاهل عدم العدالة القومية المؤسساتية في مناطق السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي لم يتح لممثلي الاحتجاجات بلورة وجهة نظر شاملة حول آفات المجتمع الإسرائيلي.

على المستوى التنظيمي: على الرغم من أن الاحتجاجات أثبتت أنه بالإمكان إيقاظ الجمهور الإسرائيلي من سباته، لكنها لم تؤسس إطاراً لتوجيه الطاقات التي تم تجنيدها بشكل متقطع إلى نشاط مُنظّم ومتواصل، ولم تخلف وراءها بنية تحتية لمواصلة نشاطاتها بعد الصيف.

على المستوى السياسي: على الرغم من نجاح الاحتجاجات في تجديد مصطلح «الشعب» بمفهومه الشامل والاجتماعي، إلا أنها لم تنجح في ترسيخه، ولم تنجح في نهاية المطاف في خلق جسور تواصل بين المركز والأطراف، بين شباب الطبقة الوسطى وبين طبقة العمال المنظمة، وبالطبع ليس بين المركز اليهودي والأطراف الفلسطينية في إسرائيل.

مع اقتراب موسم الأعياد، وبدء السنة الدراسية في الجامعات واقتراب فصل الشتاء، وعندما تم تفكيك خيام الاحتجاج وتفرّق المتظاهرين، واسى مؤيدو الاحتجاج أنفسهم بأنها مجرد نهاية البداية، ونهاية المرحلة الأولى للاحتجاجات. لكن هل سيكون استمرار لهذا البداية؟ هل نتوقع مرحلة أخرى؟ هل كانت العجلة المحركة لسيرورة أكثر تعقيداً؟

حالياً، وخلال كتابة هذه السطور لا يمكننا أن نعرف ذلك. ففي كل يوم تخرق الحكومة الوعود التي قطعتها على نفسها بالاستجابة لمطالب المحتجين. ولا توجد أية مفاجأة هنا، فرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو النبي والكاهن الأكبر للنيو- ليبرالية في إسرائيل. وبعد مضي أشهر قليلة على هدوء موجة الاحتجاجات، إلا أنها ما زالت تغلي تحت الأرض ولدى مئات الناشطين وعشرات التنظيمات، لكن دون أي نجاح، حتى الآن، في بلورة قيادة جديدة تستقطب الجماهير على المستوى الوطني، على غرار نجاحات الصيف. وما زال قادة الاحتجاج (في هذه المرة امرأة ورجل لوحدهما) يبحثون عن طريق جديدة لتجديد الاحتجاجات. قامت دافني ليف بتأسيس شركة أسهم اجتماعية؛ ستاف شابير تقود مجموعة تفكير وعمل طلابية؛ إيتسيك شمولي يواصل التعبير عن انتقادات اجتماعية معتدلة على غرار الوسط السياسي.

مع ذلك فإنه منذ بداية الثورة النيو- ليبرالية في العام ١٩٨٥ لم يحدث أن تحدى مثل هذا العدد الهائل الخطاب المهيمن على السوق الحرة، وفي مثل هذه القوة. في صيف ٢٠١١ سمعنا شعار «السوق حرة، نحن لا»، وقام المجتمع المدني، وعلى رأسه ممثلو الطبقة الوسطى، للدفاع عن نفسه ضد الدولة وضد المصالح الاقتصادية للنخب الرأسمالية، الذين اختارت الدولة خدمتهم.

السؤال المثير هو: هل سيكون لهذه الثورة تأثير على الانتخابات العامة للكنيست التي ستجري العام ٢٠١٣؟ السياسة في إسرائيل، كما في الشرق الأوسط عامة، غير متوقعة، وكل محاولة للتنبؤ في بداية العام ٢٠١٢ بشأن ما سيحدث في العام ٢٠١٣ هي محاولة لا أساس لها. ففي نهاية المطاف، وحتى صباح الرابع عشر من تموز ٢٠١١ لم يتوقع أي شخص أنه في مساء ذلك اليوم سوف تندلع موجة الإحتجاجات الإجتماعية الأكثر صخباً في تاريخ إسرائيل.

شباط ٢٠١٢

[مترجم عن العبرية. ترجمة: نواف عثامنة]

الهوامش

١ حسب استطلاع القناة ١٠، والذي نُشر في موقع "واينت" بتاريخ ٢ آب ٢٠١١، تحت عنوان "استطلاع: ٨٥٪ من مصوتي الليكود يؤيدون احتجاجات الخيام"، ynet.co.il/articles/0.7340.L-4103617.00.html (شوهد بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩).

٢ المصدر السابق.

٣ آشير أريان، نير أطمور وياعيل هدار، ٢٠٠٦. "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٦: تغيّرات في الجهاز الحزبي في إسرائيل"، معهد جوتمان والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، idi.org.il/PublicationsCatalog/Pages/BOOK_7074/Publications_Catalog_7074.aspx (شوهد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣).

٤ الملكية الاقتصادية على البنية "الهرمية" هي تلك التي تسيطر فيها الشركات التي على رأس الهرم على الشركات التي في القاعدة بواسطة استثمارات قليلة نسبياً.

٥ الاسم الرسمي لهذه اللجنة هو "لجنة زيادة المنافسة في السوق"، وتُعرف أيضاً بإسم "لجنة شاني" على اسم حاييم شاني الذي ترأسها. أقيمت هذه اللجنة من قبل الحكومة في شهر تشرين الأول ٢٠١٠، في أعقاب إدعاءات وجود مركزية كبيرة لمالكي الشركات، الأمر الذي يضر بالجدوى الاقتصادية.

يهودا شنهاف *

الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات[1]

ملخص

قدم الاحتجاج الاجتماعي المثير في إسرائيل خلال صيف العام ٢٠١١ خيارات جديدة للعمل السياسي، وخلق فضاءات ديمقراطية، بل وأعطى شرعية أيضا لنشاط مجموعات راديكالية معينة. مع ذلك لم يطرح هذا الاحتجاج معارضات اقتصادية- سياسية حقيقية. فقد حظي التيار المركزي في الاحتجاج بإجماع قومي منقطع النظير، إذ تراوحت نسبة التأييد للاحتجاج ما بين ٨٥٪- ٩٠٪ في صفوف اليهود، ومن ضمنهم وزراء وصناعيون ومسؤولون كبار في المرافق الاقتصادية. غير أن الإجماع، بطبيعته، يخفي ويموه خلافات سياسية وأيديولوجية وإثنية. وقد أخفى هذا الإجماع السمة السياسية والإثنية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بواسطة "حياد سياسي إستراتيجي" مزدوج شمل:

أولا- التغاضي عن الاتجاهات المعادية للديمقراطية، والتي لم يشهد النظام في إسرائيل منذ قيامه مثيلا لها من حيث الحدة والخطورة (توسيع حالة الطوارئ، تجزئة قانون المواطنة، وسن قوانين عنصرية بدعوى الحاجة إلى حماية الدولة من أعدائها).

ثانيا: دفع خطاب قومي- جمهوراني، استحقاقراطي** (- Mer tocracy) لا لون له، ينفي الأساس الإثني، القومي أو الإثني- الجنوسي للاقتصاد السياسي.

ولكن على الرغم من أن الاحتجاج حقق اجماعاً واسعاً، إلا انه لم ينجح عمليا في إخراج العرب والشرقيين والمتدينين الحريديم والمستوطنين والأثيوبيين والروس إلى الشوارع.

ويمكن اجمالا وصف سلوك الاحتجاج من خلال استخدام المفاهيم

* أستاذ علم الاجتماع- جامعة تل أبيب.

** حكم الموهوبين أو المستحقين (م).

يعتبر الاحتجاج المؤثر الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١ حدثا تاريخيا. فقد خرجت الى الشوارع أعداد غير مسبوقة من المتظاهرين، وشكل الاحتجاج بالنسبة للجيل الشاب مؤشراً ودليلاً على وجود امكانيات لعمل سياسي جديد، وبرهن على ان الخروج للشوارع هو خيار قائم وواقعي، مقترحا سلسلة من البرامج التنظيمية للحراك السياسي، أهمها الشبكة الاجتماعية. فقد برهنت هذه الشبكة على قدرة تجنيد مدهشة، وعلى "قوة الروابط الضعيفة" وفق صيغة مارك غرنوبتر. لقد قدم الاحتجاج تذكيرا مهما بأنه لا يمكن فهم المؤسسات السياسية بدون سوسيولوجيا الشبكات.

الباختينية (نسبة إلى باختين) لـ "الكرنفال". فالكرنفال يتضمن رسائل تقويضية ويتيح عملية تسييس مؤقتة من خلال تبادل الادوار وازدراء سلم الوظائف والتراتبية واحتقار كبار المسؤولين والموظفين في السلطة. وعلى الرغم من أن الكرنفال يمكن أن يخرج عن السيطرة، إلا أن محدوديته تكمن في انه ينتهي في نهاية اليوم، مع عودة المشاركين الى بيوتهم. وفي الوقت الذي شكل فيه التعدد والتنوع في الكرنفال نقدا شديدا للأنظمة الشمولية في أوروبا (مثلا في روسيا السوفياتية تحت حكم ستالين) فإن الكرنفال في الحالة الإسرائيلية يفقد من قوته بسبب كثرة المشاركين فيه، بل ويعطي شرعية لانعدام العدالة السياسية.

مقدمة

يعتبر الاحتجاج المؤثر الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١ حدثا تاريخيا. فقد خرجت الى الشوارع أعداد غير مسبوقة من المتظاهرين، وشكل الاحتجاج بالنسبة للجيل الشاب مؤشراً ودليلاً على وجود امكانيات لعمل سياسي جديد، وبرهن على ان الخروج للشوارع هو خيار قائم وواقعي، مقترحا سلسلة من البرامج التنظيمية للحراك السياسي، أهمها الشبكة الاجتماعية. فقد برهنت هذه الشبكة على قدرة تجنيد مدهشة، وعلى "قوة الروابط الضعيفة" وفق صيغة مارك غرنوبتر. لقد قدم الاحتجاج تذكيرا مهما بأنه لا يمكن فهم المؤسسات السياسية بدون سوسيولوجيا الشبكات. كذلك جلب الاحتجاج إلى مركز الحلبة السياسية نسبة كبيرة من النساء والشبان، وخلق فضاء ديمقراطيا جديداً، مؤقتا، أطلق عليه حكيم بيه "الحيز المستقل مؤقتاً" (The temporary autonomous zone) حيث يتيح هذا الفضاء الفصل بين سياسة الهويات وبين المطالبة بالعدالة الاجتماعية. ومما لا شك فيه ان الخطاب الاجتماعي للاحتجاج أثر أيضا على الساحة العامة، حيث برز في مناقشات الكنيست وفي الصحف وفي قرارات اتحادات تجارية. وتضاف إلى ذلك الحقيقة البديهية بأن الاحتجاج لم يكن عبارة عن كتلة واحدة متجانسة بل احتوى شظايا وعناصر متنوعة، كذلك تضمن الاحتجاج نضالات نقابات واتحادات مهنية، كنضال عمال المقاولة، وإضراب عمال شركة "حيفا كيميكاليم" (شركة الصناعات الكيماوية)، والنضال ضد شبكات التسويق، أو ضد اصحاب رؤوس الأموال، كما أدى الاحتجاج إلى قيام منظمات اجتماعية جديدة مثل منظمة "همشمار هحفراتي" (الحرس الاجتماعي).

تدل هذه الظاهرة على ضرورة الفصل في التحليل بين قادة التيار المركزي للاحتجاج وبين نشاط المجموعات الراديكالية على هامشه، والذي تضمن اقتحام شقق فارغة، وإقامة خيام (مضادة) في حديقة ليفينسكي وحي "هتكفا" ويافا وبات يام وجيسي كوهن و"خيام الهامش" خارج منطقة "غوش دان". وخلافا للتيار المركزي للاحتجاج، فقد مثلت هذه الخيام موقفا راديكاليا عرى المنطق المعنصر للاقتصاد السياسي في إسرائيل.

أخيرا، تجدر الاشارة إلى أن هذا الحراك الاحتجاجي لم ينته بعد، ومن المحتمل ان يتطور في اتجاهات غير متوقعة، وثمة من يتحدث عن طوفان كبير ما زال أمامنا.

على الرغم من كل هذه الجوانب المهمة، ينبغي أيضا إخضاع الاحتجاج، وبالأساس تياره المركزي، للنقاش النقدي، وهو ما يتطلب ان نضع جانبا العاطفة الطبيعية المؤيدة، وأن ننظر إلى الاحتجاج نظرة شك وارتياب. والحقيقة الأبرز التي أود الانطلاق منها هي ذلك الإجماع غير المسبوق الذي حققه الاحتجاج. فدرجة الإجماع تشكل

حظي احتجاج صيف العام ٢٠١١ في إسرائيل بإجماع قومي دافئ ومحتضن، يكاد يكون غير مسبوق. وقد تحدث المشاركون في سائر أنحاء البلاد عن "الشعور بالوحدة" و"التضامن" القومي المدني ("الإسرائيليون الجدد").

مقياسا مهما لحدود الاحتجاج وجرأته وفاعليته، وقد تحقق هذا الإجماع بفضل "الحيادية السياسية الإستراتيجية" التي اختارها المحتجون.

الإجماع القومي

تثير مظاهر التأييد القومي ذات النطاق الواسع نوعا من الشك والريبة لدى علماء الاجتماع. فالإجماع يتحقق بصورة عامة بواسطة نفي وإنكار عناصر تعتبر مثيرة للخلاف والانقسام: الإثنية، القومية، الجنوسية والطبقية. وقد اعتاد علماء الاجتماع على طرح السؤال: من الذي يحتاج إلى الإجماع؟ أو ما الذي يخفيه الإجماع؟

حظي احتجاج صيف العام ٢٠١١ في إسرائيل بإجماع قومي دافئ ومحتضن، يكاد يكون غير مسبوق. وقد تحدث المشاركون في سائر أنحاء البلاد عن "الشعور بالوحدة" و"التضامن" القومي المدني ("الإسرائيليون الجدد")[٢].

وعلى الرغم من الإجماع الواسع في صفوف السكان اليهود، إلا أنه لا يجوز التغاضي عن أن الاحتجاج كان ظاهرة فئوية، أو قطاعية. فقد نال الاحتجاج تأييد أكثر من ٩٥٪ من المؤيدين التقليديين لأحزاب العمل وشينوي وكاديما وميرتس، فيما كان المحرك الرئيس للاحتجاج أبناء وبنات الطبقة الوسطى الأشكنازية، الذين شعروا بأن الدولة خدعتهم وغيرت قواعد اللعبة (شيلو ٢٠١٢). بطبيعة الحال فان الطبقة الوسطى تمتلك قوة تفوق بكثير قوة الطبقات الضعيفة التي لم تشارك في الاحتجاج بصورة فعالة، لكنها أيدته من الخارج. لهذا السبب حظي الاحتجاج، رغم كونه فئوياً، بإجماع واسع: تراوحت نسبة المؤيدين للاحتجاج في صفوف السكان اليهود ما بين ٨٥٪ و٩٠٪ (وفقاً لاستطلاع "مؤشر السلام" واستطلاع mako

الحراك الإجتماعي في إسرائيل: إجماع فئوي.

الإسرائيليون الجدد لا يرغبون إذن في طرح مسائل خلافية يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية. فمن خلال استخدام تعبير "الإسرائيليون الجدد" خطف المحتجون قيادة النضال الاجتماعي من المجموعات الإثنية، والتي قادت هذا النضال فيما مضى، وغلفوه بخطاب قومي، ونزعوا شرعية مصادر وأسباب انعدام المساواة باعتبارها مثيرة لـ "الفرقة والانقسام".

واستطلاع القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي)[٣].

يقول ميخائيل شيلو: إن الإجماع تحقق بالأساس بواسطة الخطاب الرافض لـ "الانقسام" بين مجموعات الهوية والمجموعات الطبقية المختلفة، وللحديث عن الاقتصاد السياسي المجزأ في إسرائيل (شيلو ٢٠١٢). وعلى سبيل المثال، فقد أكد رئيس اتحاد الطلبة الجامعيين إيتسيك شمولي، أن:

"أحد الإنجازات الكبيرة يتمثل في أن الاحتجاج إسرائيلي وليس يسارياً. وعقب اتساع نطاق الاحتجاج ليشمل جيل الآباء وتخطيه لحدود الطائفة والطبقة، تحول إلى نضال أيديولوجي واجتماعي" (مقتبس لدى شيلو ٢٠١٢).

وينظر "شمولي" إلى الاسرائيلية كوحدة واحدة راسخة وخالية من الفجوات، ساعياً إلى تخطي حدود "الطائفة/الطبقة" عن طريق خطاب جمهوراني قومي، يقصي الحريديم لأنه خطاب استحقاقراطي وعلماني، والعرب لأنه خطاب يهودي (غلس ٢٠١٢).

يشكل ذلك مثالا على خطاب جمهوراني يستند إلى الوحدة القومية (أنظر أيضا فيلك ورام ٢٠١٢). في الصياغة الواردة هنا قد يولد اصطلاح "عابر للحدود" نوعاً من الارتباك والبلبلة. فكلمة "عابر" ربما تعني أيضاً "متضمن"، أو ربما تدل حتى على خطاب متضمن هدفه إيجاد ائتلاف بين الطبقات (cross class coalition). لكن هذه الصياغة محت الهوية السياسية للمجموعات "القطاعية" وكذلك أيضا مطالبها المحلية. لذلك فإن خطاب "عبور- تخطي- الحدود" يتجاهل ويطمس أو يلغي الفوارق القائمة بين المجموعات على أساس إثني وقومي، أو إثني- جنوسي. وتوصف الجمهورانية على أنها "مواطنة فعالة، بمعنى المشاركة في الحيز السياسي- العام، وتنمية الالتزام بالمصلحة العامة والمسؤولية والوعي العام" (برالي وكيدار، ٢٠١١: ٣٠). كما أنها تتطلب الولاء للسلطة والتماثل معها باعتبارها تمثل المجتمع. صحيح أن الجمهورانية تدعو للعدالة الاجتماعية، إلا أنها ترهن ذلك بالمساهمة في خدمة الدولة. والمصلحة العامة ليست بأي حال عالمية، فهي تقوم على فجوات طبقية وإثنية بين المواطنين، وبالقطع على فجوات بين المواطنين وغير المواطنين.

٣. خطاب الحياد السياسي الذي تجاهل اتجاهات اللادمقراطية للنظام في إسرائيل

في خضم احتجاج صيف العام ٢٠١١ وجهت انتقادات إلى هذا الاحتجاج لكونه وضع "السياسي" خارج النقاش. وقد تمحور الإدعاء في هذا السياق بأن الاحتجاج تجاهل الاحتلال والمستوطنات ونظام الأبارتهايد في "المناطق". ومن ناحية عملية فقد كان إخراج السياسي خارج النقاش بمثابة نفي وإنكار للنزاع السياسي وتطبيع له. حتى أن بعض المتحدثين المركزيين باسم الاحتجاج، ومن ضمنهم شيلي يحيموفيتش، أدرجوا صراحة مستوطنتي "أريئيل" و"معاليه أدوميم" ضمن دائرة- حيز- الاحتجاج[٤].

كما سمعت لدى أوساط اليمين الراديكالي أصوات أيدت الاحتجاج تأييداً تاماً، حتى أن مدير عام مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، داني دايان، قام بزيارة لخيمة الاحتجاج في جادة روتشيلد (في تل أبيب)، صرح خلالها قائلاً:

"منذ سنوات طوال ونحن نقول أن كثرة التركيز على

إسرائيل كدولة سيادية أقيمت ليس فقط كتجسيد لحق تقرير مصير قومي، وإنما أيضا، وبشكل يدعو للسخرية، كاستعادة لحالة الطوارئ التي عاشها اليهود في أوروبا. ويرتكز نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" على حالة طوارئ دائمة تشرعن "الشذوذ" بصورة قانونية من أجل مواجهة "العدو الداخلي". وقد ورثت الدولة "أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ" من الإمبريالية البريطانية، والتي تم تحت غطائها في سبعينيات القرن الماضي سن قانون يسمح ببقاء الوضع الشاذ المتمثل في "تجميد سلطة القانون في إطار القانون".

المواضيع السياسية جعلتنا نهمل المجتمع الإسرائيلي. حسناً بأن هذا القول تحول إلى إجماع. من الجدير أن يتم التركيز في السنوات القريبة على المشاكل والهموم الداخلية عوضاً عن الانشغال بما قاله أبو مازن ليلة البارحة. الأقوال والتصريحات التي تزعم أننا نحن المشكلة، لا تخرج من (خيمة) روتشيلد" [٥].

رئيس مجلس مستوطنات "ماطي بنيامين" أضاف قائلاً:

"أعتقد أن الحكومة ستدرس الموضوع قريباً بإمعان وبما يمكن الجيل الشاب من العيش هنا في البلاد حتى لا يضطر للرعي في حقول الآخرين" [٦].

أيد قادة ونشطاء الاحتجاج من جهتهم هذه الإستراتيجية التي محت الاحتلال والمستوطنات ونظام الأبارتهايد الذي يخضع له الفلسطينيون، ورأوا أهمية في كون الاحتجاج حدثا محيداً سياسياً. واعتبر أحد النشطاء أن هذه الحيادية السياسية تمثل استراتيجيا ذكية:

"لقد برهن الإسرائيليون الجدد في الصيف الأخير على حنكة سياسية بكونهم لم يتطرقوا، لا في الخطب ولا في المؤتمرات الصحافية، إلى مسائل خلافية كان يمكن أن تشق الصفوف وتمس الشعور المدهش بالوحدة الذي عم في الشوارع من قلب تل أبيب وحتى أبعد نقطة في الهامش".

الإسرائيليون الجدد لا يرغبون إذن في طرح مسائل خلافية يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية. فمن خلال استخدام تعبير "الإسرائيليون الجدد" خطف المحتجون قيادة النضال الاجتماعي من المجموعات الإثنية، والتي قادت هذا النضال فيما مضى، وغلفوه بخطاب قومي، ونزعوا شرعية مصادر وأسباب انعدام المساواة باعتبارها مثيرة لـ "الفرقة والانقسام".

إنها لغة جمهورانية، تنطق بلسان الدولة تماما كما فعل ذلك تقرير تراختنبرغ بقوله:

هذا الشعب القادر على أن يضم ويحتضن تحت رقاع هذه الخيمة كل التيارات والعقائد والمعسكرات في تظاهرة وحدوية لم نشهد مثيلا لها ربما منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) (لجنة تراختنبرغ ص٢٣).

لقد وجد الحياد السياسي للاحتجاج تعبيرا له في تجاهل السمات اللاديمقراطية والشمولية للنظام الإسرائيلي.. واستخدام مصطلح "شمولية" في السياق الإسرائيلي ليس بالأمر البسيط أو الهين ذلك لأنه يرتبط على الفور بالأنظمة الشمولية في أوروبا، كالدولة النازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا وإسبانيا.

ومن الواضح أن الحالة الإسرائيلية لا تشبه تلك الحالات، لكن مع ذلك فإن النظام الإسرائيلي يتسم بثلاثة عناصر ميزت أنظمة شمولية في الماضي:

١. حالة طوارئ دائمة.

٢. مواطنة مرقعة ومجزأة إلى مسارات منفصلة.

٣. قوانين وتشريعات عنصرية من أجل "حماية الدولة" (للإطلاع على قائمة القوانين المناهضة للديمقراطية أنظر الرابط التالي لجمعية حقوق المواطن HYPERLINK "http://www.acri.org.il/he/?p=1231" http://www.acri.org.il/he/?p=1231).

هذه المسائل أو السمات الثلاث اختفت في موجات الحماس والانفعال إزاء الاحتجاج الذي انصب النقاش خلاله على أعراض انعدام العدالة وليس على أسبابها.

في نهاية المطاف تحول "معسكر الاعتقال" إلى مكان إقامة الشاذ. قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت تجزئة قانون المواطنة، أو مصادرتها، سلاحا رئيسا في يد الديكتاتوريات الشمولية. في الماضي كان اليهود في أوروبا هم الاستثناء او الشواذ، أما اليوم فإن المسلمين هم الشواذ في أوروبا، والفلسطينيين هم الشواذ في إسرائيل.

فحياة الفلسطينيين في إسرائيل غير محمية أو مضمونة لأن مواطنتهم مرهونة بسلوكهم.

٣- ١ : حالة الطوارئ

انتقد كارل شميت بشدة في كتابه "ثيولوجيا سياسية" (١٩٢٢) "سلطة القانون" الفايمارية - نسبة إلى جمهورية فايمار- (التي اعتبرها يهودية)، لأنها تضعف قوة الجهة السيادية. وقد سعى شميت إلى ترميم مكانة سيادية الحاكم عن طريق تجميد القانون الليبرالي والإعلان عن حالة طوارئ. بعض دول العالم الديمقراطي تستخدم حاليا حالة الطوارئ من أجل مواجهة تهديدات معينة، غير أن استخدامها يتم بشكل محدود ومراقب من قبل الجمهور.

وإسرائيل كدولة سيادية أقيمت ليس فقط كتجسيد لحق تقرير مصير قومي، وإنما أيضا، وبشكل يدعو للسخرية، كاستعادة لحالة الطوارئ التي عاشها اليهود في أوروبا. ويرتكز نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" على حالة طوارئ دائمة تشرعن "الشذوذ" بصورة قانونية من أجل مواجهة "العدو الداخلي". وقد ورثت الدولة "أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ" من الإمبريالية البريطانية، والتي تم تحت غطائها في سبعينيات القرن الماضي سن قانون يسمح ببقاء الوضع الشاذ المتمثل في "تجميد سلطة القانون في إطار القانون".[٧] كذلك تم استناداً لسريان أنظمة الطوارئ سن قوانين أخرى مثل "قانون صلاحيات طوارئ"، "قانون صلاحيات التفتيش في أوقات الطوارئ"، "قانون تنظيم وضع اليد على عقارات"، "أمر منع الإرهاب" و"قانون منع التسلل".[٨]

وعلى الرغم من أن استخدام حالة الطوارئ ليس استثناء في السياق العالمي مثلما يبين جورجيو أجامبين في كتابه "حالة الطوارئ"، إلا أن حالة الطوارئ في إسرائيل ليست وسيلة مؤقتة وإنما هي نظام دائم.

أضاف المشرع الإسرائيلي في العامين الأخيرين سلسلة قوانين جديدة تستند على حالة الطوارئ: قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة؛ قانون يسمح باعتقال المشبوهين بارتكاب "مخالفات أمنية" لفترات طويلة من دون رقابة قضائية؛ قانون يسمح باعتقال لاجئين (متسللين" بلغة الدولة) لمدة ثلاث سنوات وليس ٦٠ يوما كما كان متبعا حتى ذلك الوقت؛ واقتراح لإقامة "محاكم خاصة" تعالج مسائل هجرة غير اليهود. في مصر وسورية كان المطلب الأساس للمحتجين ضد النظام إلغاء حالة الطوارئ. . لكن في إسرائيل، التي تدعي الديمقراطية، لم يطرح المحتجون هذا المطلب.

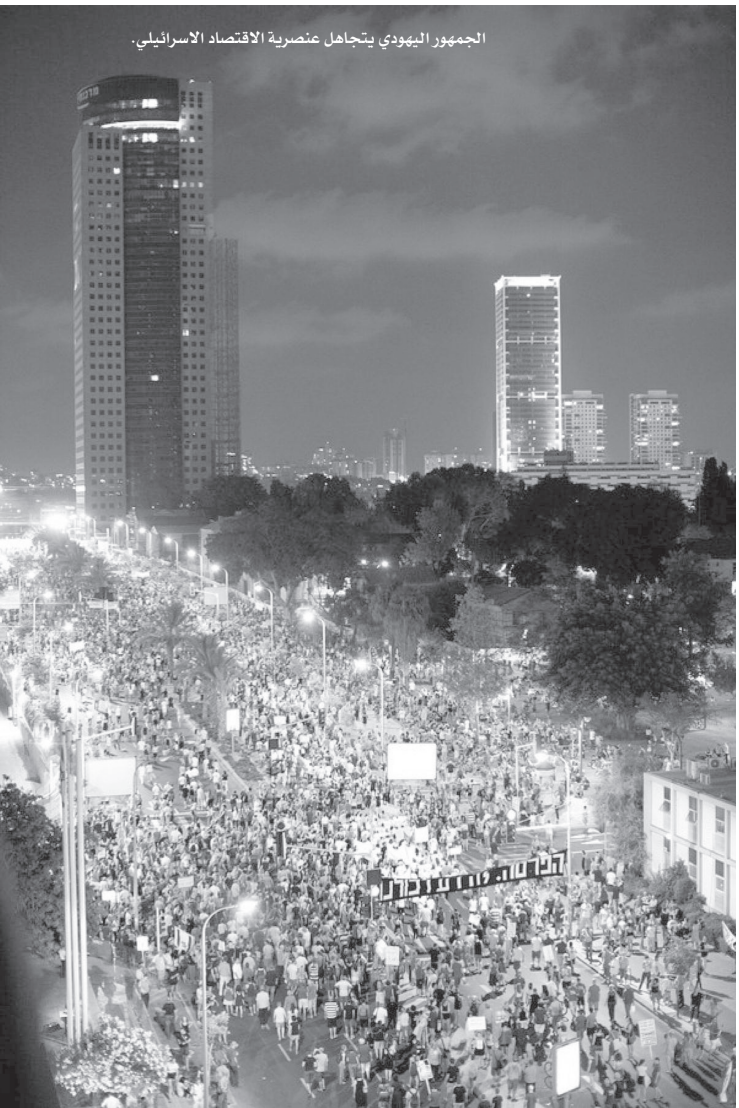

الجمهور اليهودي يتجاهل عنصرية الاقتصاد الاسرائيلي.

هذا الاتجاه الشمولي هو جزء من منظومة كاملة تشمل نظاما نيو ليبراليا، ونظاما سياسيا يستند على حالة طوارئ، وعنصرية ولاسامية تجاه الحريديم والعرب والمهاجرين من دول "العالم الثالث". و ظهرت على غرار المجتمعات الشمولية في الساحة العامة الإسرائيلية أيضا منظمات مستقلة تسعى لحماية الدولة والمجتمع من أعدائهما. والأعداء في هذه المرة ليسوا فقط الفلسطينيين، وإنما أيضا اليهود المتحالفون معهم.

٣- ٢ : الترقيع والتجزئة في قانون المواطنة

تعتبر المواطنة في المجتمعات الليبرالية حقا أساسيا عالميا غير قابل للجدل أو المصادرة أو التجزئة. وكانت حنة أرندت قد بينت كيف انقضت السياسة الشمولية على هذه البنية، وكيف "فقد (ضحاياها) الحقوق التي اعتبرت على أنها حقوق غير قابلة للإلغاء أو المصادرة. . . ولذلك اضطروا للعيش تحت رحمة قانون الاستثناءات" (أرندت ١٩٥١/ ٤٠٦: ٢٠١٠). وقد شكل ذلك، من وجهة نظر أرندت، ممارسة لأساليب كولونيالية داخل المجتمع الأوروبي. نتيجة لذلك كان "يتعين على الأقليات، عاجلا أم آجلا، الذوبان أو الزوال" (المصدر السابق: ٤٤١). في نهاية المطاف تحول "معسكر الاعتقال" إلى مكان إقامة الشاذ. قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت تجزئة قانون المواطنة، أو مصادرتها، سلاحا رئيسا في يد الديكتاتوريات الشمولية. في الماضي كان اليهود في أوروبا هم الاستثناء او الشواذ، أما اليوم فإن المسلمين هم الشواذ في أوروبا، والفلسطينيين هم الشواذ في إسرائيل.

فحياة الفلسطينيين في إسرائيل غير محمية أو مضمونة لأن مواطنتهم مرهونة بسلوكهم. في العام ٢٠١١، وقبل اندلاع الاحتجاج، أقر (في الكنيست) بالقراءتين الثانية والثالثة مشروع قانون يسمح بإلغاء مواطنة شخص يدان بتهمة التجسس أو الإرهاب. هذا القانون أقر على مرأى ومسمع المحتجين في مطلع صيف العام الماضي، إلا أنهم آثروا تجاهله، وهذا التجاهل هو نتيجة مباشرة لموقف الحياد السياسي، الذي انتهجه المحتجون. لقد تجاهلوا حقيقة أن المواطنة غير قابلة للإلغاء أو المصادرة. ولأن المسألة اعتبرت سياسية فقد أبقيت خارج نطاق الاحتجاج. إلى ذلك فقد أضيف مؤخرا إلى هذا القانون القرار البائس للمحكمة العليا بشأن تعديل قانون المواطنة، والذي يحظر على مواطن فلسطيني السكن أو الإقامة في إسرائيل مع زوجته (أو على مواطنة فلسطينية الإقامة مع زوجها في إسرائيل) إذا كانت قادمة من مناطق "دولة معادية".

٣- ٣ : تشريع عنصري "لحماية الدولة"

في حزيران ٢٠١١ أقرت أيضا ثمانية قوانين أو مشاريع قوانين هدفها "حماية الدولة" من "أعدائها" في الداخل والخارج، بينها: قانون النكبة الذي يقيد تمويل هيئات تحيي ذكرى النكبة؛ قانون واجب كشف المصادر، المتعلق بالمنظمات والأفراد الذين يتلقون دعما من قبل "كيان سياسي أجنبي"؛ قانون الولاء لإسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية وصهيونية؛ حظر "التحريض" على رفض وجود إسرائيل كدولة يهودية؛ مشروع "قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، والذي يعيد تعريف هوية الدولة وطابعها وتكريس ذلك في قانون أساس تلغى في إطاره مكانة اللغة العربية كلغة رسمية؛ حظر دخول مواطنين أجانب إلى إسرائيل في حال كان هؤلاء يدعون أو يؤيدون الدعوة لمقاطعة إسرائيل.

هذه القوانين تشير إلى عملية "تحول الدولة من أداة في يد القانون إلى أداة في يد الأمة" (أرندت ١٩٥١/ ٢٠١٠: ٤١٤). وقد جرى تبرير كل هذه القوانين والتشريعات بحجة وجوب حماية الدولة من أعدائها في الداخل والخارج، ومجلس النواب (الكنيست) هو فقط إحدى الساحات التي تتجلى فيها هذه الظاهرة.

هذا الاتجاه الشمولي هو جزء من منظومة كاملة تشمل نظاما نيو ليبراليا، ونظاما سياسيا يستند على حالة طوارئ، وعنصرية ولاسامية تجاه الحريديم والعرب والمهاجرين من دول "العالم الثالث". و ظهرت على غرار المجتمعات الشمولية في الساحة العامة الإسرائيلية أيضا منظمات مستقلة تسعى لحماية الدولة والمجتمع من أعدائهما. والأعداء في هذه المرة ليسوا فقط الفلسطينيين، وإنما أيضا اليهود المتحالفون معهم. فهي تؤلب على أساتذة جامعيين- بروفسورون يساريون "يحرضون" في دروسهم وكتاباتهم ضد الدول. هذا المناخ المكارثي يفعل فعله ويؤثر بشكل واضح على المؤسسات السياسية:

والمفارقة في الاحتجاج تكمن في أنه نجح في خلق إجماع قومي يهودي، لكنه لم ينجح في دفع كل المجموعات للخروج إلى الشارع. فالشرقيون والأثيوبيون والروس لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني نظرا لأنه طمس كليا هويتهم الإثنية. والمتدينون الحريديم لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب الاستحقاقراطي للطبقة الوسطى العلمانية. والفلسطينيون لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب اليهودي القومي لـ "الإسرائيليين الجدد" (غلاس ٢٠١٢).

الحكومة، مجلس التعليم العالي، لجان الكنيست، الصحف ووسائل الإعلام، الجامعات والكليات، حركات الشبيبة، جهاز التعليم، وبطبيعة الحال الجيش والشرطة.

كل هذه الظواهر الشمولية كانت معروفة ومكشوفة حين أقيمت خيمة الاحتجاج الأولى في ١٤ تموز ٢٠١١، لكن قادة الاحتجاج فضلوا تجاهلها.

٤. خطاب جمهوراني ينفي الطابع المعنصر للاقتصاد السياسي

إحدى الظواهر البارزة، عدا عن الحياد السياسي المتطرف للاحتجاج، تتمثل في نفي الاقتصاد السياسي المعنصر في إسرائيل. إيال كلاين وصف هذه الظاهرة بـ "سياسة الكبت".[٩] وبسبب هذه السياسة حظي الاحتجاج بإجماع منقطع النظير، ولكن على الرغم من هذا الإجماع، لم ينجح الاحتجاج عمليا في تخطي المعسكرات. فالفجوة في المشاركة في الاحتجاج بين اليهود العلمانيين وبين باقي المجموعات (العرب، الشرقيون، الحريديم، المستوطنون، الأثيوبيون والروس) كانت بنسب ملموسة (شيلو ٢٠١٢). والمفارقة في الاحتجاج تكمن في أنه نجح في خلق إجماع قومي يهودي، لكنه لم ينجح في دفع كل المجموعات للخروج إلى الشارع. فالشرقيون والأثيوبيون والروس لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني نظرا لأنه طمس كليا هويتهم الإثنية.

مشاركة واسعة .. لكن المجموعات الهامشية لم تندمج بنسبة عالية.

فضَّل الاحتجاج الأخير (صيف ٢٠١١) إهمال "الخطاب القديم" وطور لغة جمهورانية واستحقاقراطية مع التأكيد على "المساهمة" و"الخدمة الوطنية" و"المنافسة" (أنظر نقد أوري رام في هذه المسألة)، والتي نفت الملامح والخطوط المعنصرة للاقتصاد السياسي. وهذا النفي للعلاقات والفوارق الطبقية والإثنية او القومية، غير ناتج عن جهل، وإنما نتيجة لـ "الحياد السياسي الاستراتيجي" الذي حول خطاب الاحتجاج إلى خطاب نيو- ليبرالي.

والمتدينون الحريديم لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب الاستحقاقراطي للطبقة الوسطى العلمانية. والفلسطينيون لم يندمجوا في النموذج الجمهوراني لأنه مثل الخطاب اليهودي القومي لـ "الإسرائيليين الجدد" (غلاس ٢٠١٢).

في هذا السياق يقول عادل مناع:

" لا أذكر قيام احتجاج اجتماعي وسياسي يهودي يتعلق بالسكان العرب، على الرغم من أن قضاياهم كان من المفروض أن تقف في مركز مسألة العدالة الاجتماعية: البدو، والغائبون- الحاضرون والمس الاقتصادي والاجتماعي بالعرب الإسرائيليين".[١٠]

لقد تجاهل الاحتجاج، بسبب موقفه الجمهوراني، تاريخا غنيا من النضالات الاجتماعية التي شخصت الاقتصاد السياسي كاقتصاد معنصر.

على سبيل، في أعقاب ظهور "الفهود السود" في السبعينيات، انتظمت في القدس "حركة الخيام" التي أقامت خيام احتجاج في القطمون وأحياء أخرى في المدينة (شيطريت ١٩٩٩). وقد قام أعضاء هذه الحركة باقتحام شقق وإقامة مخيمات احتجاجا على تحويل الأموال للمستوطنات. هذا النضال استفاد من دروس النضالات العرقية لـ "الفهود السود" (ليفي وشنهاف ٢٠٠٩- ٢٠١٠) والتي وجدت تعبيرا سياسيا أيضا في المسرح الجماهيري الذي ظهر في حي القطمون (شيطريت ١٩٩٩، ليف- الجام ٢٠١٠). هذه الاحتجاجات كشفت المنطق الإثني للنظام، غير ان الاحتجاج الأخير (صيف ٢٠١١) فضل إهمال "الخطاب القديم" وطور لغة جمهورانية واستحقاقراطية مع التأكيد على "المساهمة" و"الخدمة الوطنية" و"المنافسة" (أنظر نقد أوري رام في هذه المسألة)[١١]، والتي نفت الملامح والخطوط المعنصرة للاقتصاد السياسي. وهذا النفي للعلاقات والفوارق الطبقية والإثنية او القومية، غير ناتج عن جهل، وإنما نتيجة لـ "الحياد السياسي الاستراتيجي" الذي حول خطاب الاحتجاج إلى خطاب نيو- ليبرالي. وقد بين أولريخ بيك بأن إحدى سمات الخطاب النيو- ليبرالي هي إهمال مصطلحات مثل "طبقة" و"إثنية"، والاستعاضة عنها بمفاهيم تصاغ بلغة استحقاقراطية لا كيان لها، تؤكد على الفرد ومواطنة، وعلى نظام التموضع الاجتماعي المستند على التبعية لسوق العمل. ويطلق بيك على ذلك "رأسمالية دون مكانة" (فايتمان وروترفود ٢٠٠٠). لقد خرج قادة الاحتجاج ضد النيو- ليبرالية، من خلال نفي الطبقات والمجموعات الإثنية وإعادة استخدام وتوظيف واستخدام لغة نيو- ليبرالية استحقاقراطية. على سبيل المثال صرحت دافني ليف قائلة: "نحن لسنا شيوعيين ولا حتى اشتراكيين.. نحن مع المنافسة".[١٢] هذه اللغة تنكرت للمركبات الطبقية والإثنية والجنسوية والعرقية والقومية للمجتمع.

لقد بدا الخطاب الطامس للفوارق أو الفواصل، مشابها بشكل مدهش للمبادئ التي عرضها تقرير تراختنبرغ والذي ألغى أهمية "الشروخ" وتحدث عن وحدة وعن "إسرائيليين جدد" يرفضون الانقسام و"الفرقة"، وهي نظرة وظيفية مجردة للمجتمع:

"إنه الشعب- وليس القطمون مقابل رحافيا، ولا بني براك مقابل تل أبيب، أو كريات أربع مقابل كريات شمونة. ليست هذه الشروخ التي أملت الأجندة طوال عشرات السنوات، بعضها تقلص وانحسر، وبعضها الآخر ضاقت به ذرعا الشريحة المركزية في المجتمع الإسرائيلي، ذلك لأنه حجب إمكانية الحديث عن المواضيع المؤلمة الأخرى، التي تشاطر فيها غالبيتنا، والتي لا تتوقف في هذا الجانب أو ذاك من الشروخ التقليدية- يمين- يسار، حريدي- علماني، شرقي-

أشكنازي، مهاجرون وقدماء. هناك سياسة عكرة ازدهرت أكثر من اللازم على الأرضية الغريزية للشروخ التقليدية" (تقرير تراختنبرغ، ٢٠١١: ص٢٣).

إلى ذلك، فقد ضم الاحتجاج أيضا مجموعات راديكالية مثلت العرب والشرقيين ومهاجري العمل ومعوزي السكن. وتجدر هنا ملاحظة كيف تعاملت المؤسسة الرسمية مع الاحتجاج الممأسس في جادة روتشيلد في تل أبيب، مقارنة مع خيام الاحتجاج في جيسي كوهن في حولون وبات يام وحي "هتكفا" وحديقة لفينسكي في تل أبيب. فقد نعتت المؤسسة هذه الخيام بـ "خيام السودانيين (اللاجئين من السودان) والمدمنين على المخدرات". ولعله ليس غريبا أنه نشب في غير مرة خلاف بين المحتجين في هذه الخيام وبين التيار المركزي للاحتجاج.

٥. قانون التسويات

يجسد قانون التسويات، الذي جرى سنه للمرة الأولى في العام ١٩٨٥، النهج الذي يصوغ الاقتصاد السياسي. وقد جمد هذا القانون داخله معظم القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أقرها الكنيست، وحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد نيو- ليبرالي بشكل تام.

المطالب التي أثيرت من قبل مجموعات الاحتجاج في مواضيع السكن والتعليم والتشغيل، دفنت في الماضي مرارا في قانون التسويات. ولئن كان بعض قادة الاحتجاج قد طالبوا بإلغاء هذا القانون، إلا أنهم تجاهلوا حالة الطوارئ التي تتيح وجوده. فقانون التسويات سن في العام ١٩٨٥ كجزء من "خطة طوارئ" لإعادة الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى أنظمة الدفاع لحالات الطوارئ من العام ١٩٤٥. وينقل تشريع الطوارئ مركز الثقل من المشرع إلى السلطة التنفيذية (الحكومة)، وذلك من أجل مواجهة حالة طارئة مؤقتة. في المجتمعات الديمقراطية يتم تحديد موعد لانتهاء مفعول حالة الطوارئ، غير أن الحكومة الإسرائيلية استخدمت تشريعات الطوارئ على نطاق واسع ومكثف (في الساحتين السياسية والاقتصادية- والاجتماعية) من دون تحديد زمن لانتهاء مفعولها. وتستخدم الحكومة هذه التشريعات كأداة سلطوية دائمة، من دون أن تواجه أية معارضة تقريبا، محولة "المؤقت" إلى دائم.

ويرتكز قانون التسويات في عمله إلى ذراعين متشابكتين:

الذراع الأولى تجمد قوانين شرعية (ولا سيما القوانين ذات الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية) في ثلاجة سلطوية لأجل غير محدد. وعلى سبيل المثال فقد تم بغطاء قانون التسويات تجميد مجموعة من القوانين منها قانون التعليم الإلزامي لسن الطفولة المبكرة، قانون اليوم الدراسي الطويل، الذي أقر في العام ١٩٧٧، قانون الإسكان العام (١٩٩٨)، قانون التعليم المجاني للأولاد المرضى (٢٠٠١) وقانون التشغيل بواسطة شركات قوى عاملة (١٩٩٦). وقد أجل تطبيق هذه القوانين لأجل غير مسمى استنادا لـ "حالة الطوارئ"، مع أنه كان من شأنها أن تساهم في تقليص عدم المساواة لو طبقت فعليا. من هنا فقد تحول قانون التسويات إلى أرشيف لدفن جثث التشريعات الاجتماعية.

الذراع الثانية لقانون التسويات تتمثل في مسار إداري سريع لعمليات خصخصة مكثفة (تسمى "إصلاحات") في فروع الاقتصاد. وقد تمت صياغة هدف القانون على النحو الآتي: "يأتي هذا القانون لتعديل قوانين مختلفة، وتأجيل بدء تطبيق قوانين وإلغاء قوانين وتحديد تعليمات إضافية، وذلك بهدف إتاحة إمكانية تحقيق نجاعة بنيوية بعيدة المدى في القطاع العام، وإجراء إصلاحات في فروع الاقتصاد، وتحقيق غايات الميزانية وتقليص العجز المالي الحكومي والنفقات الحكومية والمديونية القومية، وكل ذلك في إطار خطة لإنعاش اقتصاد إسرائيل". لقد أتاح قانون التسويات، برعاية هذه الأيديولوجيا، سن قوانين وأنظمة بإجراءات معجلة، لا تخضع لعمليات الاستماع والاستجواب والنقاش البرلمانية المتعارف عليها.

من جهة أخرى فقد ازداد حجم سعة قانون التسويات بوتيرة متسارعة منذ إقراره وبدء تطبيقه، قبل عشرين عاما. ففي صيغته الأولى العام ١٩٨٥، جاء القانون في ١٥ صفحة واحتوى ١٠٣ بنود وبنود فرعية. وفي العام ١٩٩٧ تضاعف حجمه ليمتد على ٣٠ صفحة وتضمن ٣٨٦ بنداً وبنداً فرعيا، وفي العام ٢٠٠٣ امتد إلى ٧٠ صفحة و٥٧٦ بنداً وبنداً فرعيا. في العام التالي بلغ حجمه ٨٢ صفحة وتضمن ١٠٣٧ بنداً وبنداً فرعيا. في العامين الأخيرين تقلص هذا الحجم بعض الشيء نتيجة لتدخل فعال من جانب رئيس الكنيست، غير أن توسيع حجم القانون خلال الأعوام العشرين الماضية يعكس توجها مناوئا للديمقراطية، ينضفر في مجتمع نيو- ليبرالي متطرف. وهكذا سدت طريقة القوانين الاجتماعية، وأتيح المجال لتنفيذ إصلاحات الخصخصة

لقد استخدمت الدولة في إسرائيل، على اختلاف حكوماتها، قانون التسويات كأداة لمحاربة وتقويض دولة الرفاه، إذ شكل القانون ذاته برنامج خطوط عريضة صيغ على أساسها اقتصاد العرض المستند على عدم مساواة بنيوية تصب في صالح رأس المال، بحجة أنه يحقق النمو الاقتصادي. من هنا فإن مضامين قانون التسويات منذ إقراره في العام ١٩٨٥، تشكل توثيقا لأفول دولة الرفاه وصعود الاقتصاد النيو- ليبرالي المتطرف الذي سيطر على إسرائيل. وعليه فإن أية محاولة لإصلاح الطريقة يجب أن تركز على الإلغاء التام الشامل لتشريعات وقوانين حالة الطوارئ.

في الفروع الاقتصادية، ومن ضمن ذلك خصخصة حقوق سيادية ونقلها من السلطة إلى أصحاب رؤوس الأموال.

لقد استخدمت الدولة في إسرائيل، على اختلاف حكوماتها، قانون التسويات كأداة لمحاربة وتقويض دولة الرفاه، إذ شكل القانون ذاته برنامج خطوط عريضة صيغ على أساسها اقتصاد العرض المستند على عدم مساواة بنيوية تصب في صالح رأس المال، بحجة أنه يحقق النمو الاقتصادي. من هنا فإن مضامين قانون التسويات منذ إقراره في العام ١٩٨٥، تشكل توثيقا لأفول دولة الرفاه وصعود الاقتصاد النيو- ليبرالي المتطرف الذي سيطر على إسرائيل. وعليه فإن أية محاولة لإصلاح الطريقة يجب أن تركز على الإلغاء التام الشامل لتشريعات وقوانين حالة الطوارئ.

٦. الكرنفال

ظهر الكرنفال مع ظهور المسيحية، وهو طقس أو احتفال تقليدي للتخلص من اللحوم الزائدة (بسبب الافتقار إلى وسائل التبريد). ثم أصبح ذلك مهرجانا احتفاليا للفقراء يجمع بين ارتداء الأقنعة والملابس التنكرية والموسيقى والعروض الفنية والسيرك، وإلقاء الخطب، والتي تولد شعوراً بالتجديد. ويتم في نطاق الكرنفال قراءة نصوص انتقادية تسخر من السلطة، والكرنفال هو حدث حدودي لكونه يقع بين الفانتازيا والواقع، كما أنه يحتوي على رسائل ثنائية، فمن جهة شعور بالتقويض والتجديد، ومن جهة أخرى شعور بالآنية والمحدودية. الجميع يشارك في لعبة تبادل الأدوار كما يسميها باختين، فتجد خيمة من أجل آباء مطلقين يصارعون لأجل حضانة مشتركة لأولادهم، وخيمة أخرى تقترح طريقة أدلر كحل للأزمة الاجتماعية، وثالثة تقترح أن يبدأ التغيير من الداخل. وتتسبب لعبة الأدوار هذه في انهيار الفرق بين العرض الساخر والكرنفال. في العرض الساخر يوجد موقف خارجي، بينما في الكرنفال يشارك الجميع، ومن ضمن ذلك أحيانا أصحاب الأدوار أنفسهم. ويطمس الكرنفال الفرق بين المسرح والواقع، وتبدو بعض مطالبه مضحكة، مثل طلب قادة الاحتجاج بإجراء نقاش مفتوح في التلفزيون مع رئيس الحكومة، أو دعوات سخيفة من قبيل "الشعب يريد عدالة روحية"، فيما يغدو المسرح الحياة الحقيقية فهو يمثل حلا طوباويا مع نهاية معروفة سلفا. وما يميز المسرح بالأساس هو الخطب وموائد النقاش والموسيقى والعاب الحظ والتنبؤ بالغيب. أو كما كتب أحد نشطاء الاحتجاج: "المدهش في نظري في الخيمة كشكل من أشكال الاحتجاج هو هندستها المعمارية. فهي تكرس ما يسمى بالاغتراب العمراني. لم يعد كل واحد يجلس في بيته، يتصفح الانترنت، وإنما مهرجان شعبي، مثلما كانت مدن الأسواق والمعارض، التي يلتقي فيها الناس ويتبادلون الحديث بدون حواجز أسمنتية أو تكنولوجيا". [١٣]

لقد أدى الكرنفال، الذي وصفه باختين على أنه حدث سياسي، إلى انشقاق عن اليسار التقليدي (اليسار الجديد) نظرا لأنه بدّل الثورة بحدث مؤقت له تاريخ انتهاء صلاحية. دراسة باختين عن الكرنفال ترجمت إلى الانكليزية في العام ١٩٦٨ في خضم احتجاج طلبة الجامعات في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد شكل ذلك الرد المسيحي على ماركس. فقد كتب باختين من داخل النظام الشمولي في روسيا السوفياتية وتناول، من ضمن جملة أشياء، القيود التي فرضت على أدباء وكتاب روس بعد الثورة، والتي تحظر عليهم استخدام التهكم والنقد الساخر. وقد كان الأدب ساحة مركزية حاربت فيها السلطة المثقفين. لهذا السبب اقترح باختين إمكانية تعدد الأصوات في النص، مستحضرا من التاريخ الروسي روايات ريفليه وسرفانتيس.

في المجتمعات الشمولية، تمثل التعددية أو التنوع الكرنفالي حدثا

ذا مغزى سياسيا، فهو يضيء حدود تسامح السلطة وحدود المعارضة لها. في المجتمعات التقليدية، وفي الكثير من المجتمعات الحديثة، كان الكرنفال حدثا سياسيا مؤثرا. (أنظر: Turner، Davis 1975 1979). في الوقت الحالي أيضا يمكن للكرنفال أن يكون مناسبة "مفتوحة" ذات مكنون تقويضي. ولكن المجتمعات النيو- ليبرالية، كما يقول سيلفيو زيزيك، هي مجتمعات كرنفالية بحكم تعريفها، ولذلك فإن الكرنفال كنشاط سياسي، غير فعال أو مؤثر فيها (Zizek 2009). وفي هذه المجتمعات يوصف كل أديب بأنه متعدد وكل شاعر بأنه تقويضي. هذا التعدد يطمس الأصوات المعارضة والطابع التقويضي ويبدل المواضيع (أو الشخوص) مقارنة بما كان مألوفًا في الكرنفال الأصلي، ومن هنا ضعفه الثوري.

وعلى الرغم من أن الكرنفال يمكن أن يكون حدثا مفتوحا، وان يفقد السيطرة أحيانا، إلا انه يحظى بشرعية وترخيص من الدولة (Grindon 153). تتيح هذه الشرعية الجزئية الخروج عن الروتين والسخرية من السلم التراتبي، ولكن لوقت محدود، فالكرنفال ينتهي في المساء، أو في الأول من أيلول، ويتجدد في عظة عيد الفصح اليهودي. الكرنفال محدد بزمن. والكرنفال الذي كان في الأصل حدثا دينيا- سياسيا، أصبح ممأسسا وتحول إلى قفص حديدي يخبو فيه تأثيره السياسي. قالت رئيسة لجنة عمال القطارات، غيلاه أدرعي، ردا على اتهام العمال بالشغب: "الاحتجاج لا يعني ترديد أغاني شلومو آرتسي والعزف على الغيتار". وقد أرادت بذلك القول إن الاحتجاج لم يكن سياسيا. وخلافا للمنطق الثوري فإن الكرنفال حدث مؤقت، ومحدود في قدرته النقدية، ولذلك فإنه يحظى بشرعية من السلطة وبإجماع قومي.

انتبهوا إلى هذه الأقوال التي كتبها متان كمينر من خيمة الاحتجاج في حديقة لفينسكي في تل ابيب (كمينر ٢٠١١):

"بالأمس، في العاشرة والنصف ليلا، أتى إلى الخيمة وفد جاء من روتشيلد، يضم ممثلين من خيام الاحتجاج في أسدود وبئر السبع وديمونا. اللقاء بين الوفد وبين المعتصمين في الخيمة تحول إلى احتفال صاخب شارك فيه مغنون وعازفون وطبالون وموسيقيون مهنيون... لقد كانت هذه إحدى اللحظات النادرة التي يدمع فيها الإنسان، يحتسي البيرة ويسأل نفسه: لماذا لا يكون الوضع على هذا النحو دائما؟!".

إنه وصف مؤثر، يثير التعاطف والشعور بالتضامن ولكن يجدر بنا الانتباه إلى الطابع الكرنفالي للوصف: الموسيقى، حفلات الجاز الصاخبة، العازفون، وبالأخص المعرفة والإقرار بأن هذا الحدث يجري ضمن مساحة زمنية محددة ستنتهي في القريب. لقد وصف أحد المدونين عملية إدمان: "أدمنا. المشاعر هي مواد بيو- كيماوية ترفعنا عاليا، وعندما ينتهي هذا فانه من الطبيعي أن نرغب في المزيد والمزيد".[١٤]

وأود هنا الاستعانة بهربرت ماركوزا، والذي هاجم في سياق نظرة تأملية لاحتجاج العام ١٩٦٨ غياب التفكير النقدي في المجتمع الذي وصفه بأنه مجتمع "ذو بعد واحد" (ماركوزا ١٩٦٤/ ١٩٧٠). والمجتمع ذو البعد الواحد، هو مجتمع متهالك سياسيا، ويخضع لأجهزة رقابة ذاتية، على الرغم من حرية التعبير الواسعة. وتسود في مثل هذه المجتمعات ذات البعد الواحد أنظمة شبه ديمقراطية، تشمل ديمقراطية شكلية لكنها تتسم في الوقت ذاته بتفكير سياسي متجانس تقريبا. وقد نشأ مثل هذا المجتمع "ذو البعد الواحد" في إسرائيل، سواء بسبب الأسس غير الديمقراطية للنظام، أو نتيجة لهيمنة نيو- ليبرالية لا نظير لها تقريبا من حيث وطأتها.

ولقد أخفق الاحتجاج (في صيف ٢٠١١) في طرح موقف خارج إطار هذا البعد الواحد. وهكذا اتضح أن حرية الكلام لا تعني بالضرورة حرية التفكير.

[مترجم عن العبرية. ترجمة: سعيد عياش]

هوامش

١ أشكر جميع الذين تحدثت معهم حول المسألة: شلوميت بنيامين، ريفي غيليس، كارن دوتان، إيفي زيف، حنان حيفر، بن مرمرلي، دورون بلاي، ألكسندرا كالف، أمنون راز- كركوتسكين وحجاي رام.

٢ انظر في هذا الصدد مقال إيال نيف كلاين: "http://eyalclyne.com/2011/08/07/fake-unity/" http://eyalclyne.com/2011/08/07/fake-unity/

٣ "http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4103617,00.html" http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4103617,00.html وانظر أيضا: HYPERLINK "http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074" http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074. أظهر استطلاع مؤشر السلام تأييد ٩١٪ من اليهود للاحتجاج. عرض ميخائيل شيلو سلسلة معطيات بشأن "القبيلة" الإسرائيلية. ووفقا لاستطلاع معهد "طاوب" فقد أيد الاحتجاج ٨٥٪ من العلمانيين و٦٠٪ من المتدينين والمتدينين الحريديم (شيلو: ٢٠١٢). وأظهر استطلاع القناة العاشرة أن ٩٨٪ من مؤيدي "كاديما" و٩٥٪ من مؤيدي حزب "العمل" أيدوا الاحتجاج، مقابل ٨٥٪ من مؤيدي "الليكود"، و٧٨٪ من مؤيدي "شاس" (HYPERLINK "http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=819412" http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=819412) كذلك بين الاستطلاع أن ٩٪ فقط من الجمهور عارضوا الاحتجاج. هذه الأرقام تدل على شيئين: أن نسبة الإجماع حول الاحتجاج تعتبر غير مسبوقة في حجمها، وأن الاحتجاج اعتبر احتجاجا يخص الطبقة المتوسطة البيضاء والعلمانية، أكثر مما يخص المجموعات الأخرى. وقد وجدت هذه الفوارق تعبيرا لها أيضا في نسبة الخروج العالية للشارع لدى الطبقة الوسطى مقارنة مع المجموعات الأخرى.

٤ انظر نقداً في زمن حقيقي: دانا روتشيلد http://www.haokets.org/2011/08/04/%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%92%D7%96%D7%A2%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%AA%D7%A9%D7%90%D7%99%D7%A8%D7%95-%D7%91%D7%91%D7%99%D7%AA

٥ إيلانا برنشتاين: http://www.haokets.org/2011/07/23/%D7%94%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%94-%D7%A0%D7%92%D7%93-%D7%A9%D7%A0%D7%99-%D7%A2%D7%9E%D7%99%D7%9D

6 وايال نيف كلاين: HYPERLINK "http://eyalclyne.com/2011/10/04/inevitable-tragedy/" http://eyalclyne.com/2011/10/04/inevitable-tragedy/table-tragedy

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4106416,00.html

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4106416,00.html

٧ عندما وضعت أنظمة الدفاع من قبل الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ عقد اجتماع طارئ لمحامين يهود في تل أبيب بهدف التعبير عن احتجاجهم. وفي هذا السياق بجدر التذكير بعدد من ردود الفعل التي لا تسمع اليوم في إسرائيل. ففي تعقيب له قال يعقوب شابيرا (الذي أصبح فيما بعد مستشاراً قانونيا للحكومة الإسرائيلية): "لا مثيل لذلك في أي بلد متنور، حتى في ألمانيا النازية لم تكن هناك قوانين كهذه". وأضاف أن هذه الأنظمة "تدمر أسس القانون في البلاد". وقال د. م. دونكلبلوم (الذي أصبح فيما بعد قاضيا في المحكمة الإسرائيلية العليا): "ثمة هنا إخلال بمفاهيم أساسية للقانون والعدل والقضاء (...) هذا التعسف يضاهي الفوضى حتى وإن صادقت عليه مؤسسة تشريعية". وتساءل دوف يوسيف: هل هناك ما يضمن "أن لا يعتقل أو يسجن مواطن طيلة حياته دون محاكمة؟". وأضاف "لا يجوز أن يطلب من المواطن احترام قانون يضعه خارج أي قانون". مقتبس لدى صبري جريس "العرب في إسرائيل" حيفا: الاتحاد، ١٩٦٦ ص ١٤-١٥.

٨ قبل عدة سنوات كشف للمرة الأولى أن إسرائيل تعتقل- دون محاكمة ودون مبرر- لاجئين من دارفور. ويتضح أنه تم الزج بهم في السجن استناداً إلى قانون الطوارئ الذي جرى سنه قبل ٥٢ عاما في نطاق محاربة إسرائيل لمسألة "المتسللين". أنظر: روتي سيناي "ناجون من الإبادة في دارفور رهن الاعتقال الإداري في سجن معسياهو"، هآرتس، ١٧ نيسان ٢٠٠٦ ص أ٥.

٩ http://eyalclyne.com/٢٠١١/١٠/٠٤/inevitable-tragedy/

١٠ http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1581074

١١ http://www.haokets.org/2010/07/22/%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%98%D7%94-%D7%94%D7%99%D7%90-%D7%94%D7%A4%D7%A8%D7%93%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8-%D7%9E%D7%A0%D7%9B%D7%A1%D7%99%D7%95-%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%95%D7%AA

١٢ "http://www.themarker.com/news/tent-protest/1.1481774"

١٣ "http://haemori.wordpress.com/2011/07

١٤ "http://www.ram-israel.com/?p=2057

مراجع

بالعبرية

- حنة أرندت (١٩٥١/ ٢٠١٠): **أسس الشمولية**. تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
- آفي برالي وكيدار نير (٢٠١١): **ملكية إسرائيل. بحث سياسات**، ٨٧. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- **تقرير لجنة تراختنبرغ** (٢٠١١): نحو تشكيل مجتمع إسرائيلي أكثر عدلا.
- حنة هرتسوغ (٢٠١٢): "نظرة جيلية على احتجاج الخيام". المؤتمر السنوي للجمعية السوسيولوجية الإسرائيلية. شباط ٢٠١٢، الجامعة العبرية، القدس.
- حنان حيفر (٢٠١١): "القصة التي بشرت بالاحتجاج". **هآرتس**، ملحق "ثقافة وأدب" ٢٠١١/١٠/١٩.
- طالي ليف ويهودا شنهاف (٢٠٠٩): " لا تسميني عاملا، بل فهد: الفهود السود وسياسة الهويات في أوائل السبعينيات". **مجلة تيئوريا ويكورت**، ٣٥، ١٤١- ١٦٤
- طالي ليف ويهودا شنهاف (٢٠١٠): "خلق العدو من الداخل: الفهود السود كموضوع لفزاعة أخلاقية"، سوسيولوجيا إسرائيلية، ١٢(١): ١٣٥-١٥٨.
- هربرت ماركوزا (١٩٦٤/١٩٧٠): **الإنسان ذو البعد الواحد**. تل أبيب: سفريات بوعليم.
- داني فيلك وأوري رام (٢٠١٢): "صعود وسقوط (حتى الآن) الاحتجاج الاجتماعي، تحليل سوسيو- سياسي"، **تيئوريا ويكورت**، ٤١.
- متان كمينر (٢٠١١): "في الفجر جاء المفتشون"، هعوكيتس، **الفباء العدالة الاجتماعية**، صيف ٢٠١١: ٢٤..
- ميخائيل شيلو (٢٠١٢): "من سياسة حالة إلى سياسة مكانة وبالعكس- احتجاج صيف ٢٠١١". المؤتمر السنوي للجمعية السوسيولوجية الإسرائيلية، شباط ٢٠١٢، الجامعة العبرية، القدس.
- كارل شميت (١٩٢٢/٢٠٠٥): **ثيولوجيا سياسية**. ترجمة: ران هكوهن، تل أبيب: ريسلينغ.

بالانكليزية

- Bakhtin Mikhail. (1968/1984) Rabelais and his World. Bloomington: Indiana University Press.
- Bey Hakim (1985) TAZ: The Temporary Autonomous Zone. New York: Autonomedia.
- Grindon Gavin (2004) "Carnival against capital: a comparison of Bakhtin, Vaneigem and Gey" Anarchist Studies, 12 (2): 147-161
- Killian M. Lewis "Optimism and pessimism in sociological analysis" The American Sociologist, 6 (4): 281-286.
- Slavoj Zizek (2009) The Parallax View. Cambridge, MA: MIT Press.

خيراردو لايبنر (*)

فصل الصيف الإسرائيلي
الذي كان والفصول التي قد تأتي...

خرج مئات آلاف الإسرائيليين في الصيف الماضي (٢٠١١) إلى الشوارع ضمن الاحتجاجات الاجتماعية غير المسبوقة. وتحت الشعار المُشترك «الشعب يريد عدالة اجتماعية» وضعوا على الأجندة الإسرائيلية سلسلة طويلة من القضايا التي كانت خلال عقود عديدة خارج النقاش العام: أسعار المساكن المستمرة في الارتفاع، غلاء المعيشة والاستهلاك اليومي، عجز السلطات عن معالجة احتياجات المواطنين، الانتهاك المتواصل للحقوق الاجتماعية، تنصل الدولة وأجهزتها من المسؤولية الاجتماعية، والتحالف الوثيق بين السلطة السياسية وكبار أصحاب رؤوس الأموال وما يرافقه من فساد وغيره.

وقد اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية على أثر إقامة خيمة للطلاب الجامعيين احتجاجاً على رفع أجور الشقق المستأجرة في مركز تل أبيب.

ونجح هؤلاء الطلبة، الذين ينتمون بأغلبيتهم إلى الطبقة الوسطى القديمة (وهذا يعني في الواقع الاجتماعي الإسرائيلي أن أغلبيتهم الساحقة من أصول يهودية أشكنازية)، في تسخير مهاراتهم وعلاقاتهم مع الإعلام والجماهير لكسب اهتمام جماهيري كبير، الأمر الذي تطور إلى موجة احتجاجات شاملة ومتنوعة، تجاوزت جميع التحضيرات الأولية.

لا شك في أن صورة الشبان اللطيفين أبناء الجيل الثاني والثالث للطبقة الوسطى الميسورة، الذين يضطرون إلى العيش في خيام الصيف بسبب أجور السكن المرتفعة، أثارت تماهياً واسعاً وعميقاً في قلب الاجماع الإسرائيلي - ذلك الاجماع الذي تمليه النخب الثقافية الاشكنازية العلمانية. كما ساهم التبصر التكتيكي لبعض الشخصيات التي تُوّجت «كقيادة الاحتجاج»، والتي امتنعت عن أية مقولة سياسية باستثناء الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي، في ضمان التغطية الواسعة

* مؤرخ وناشط في حركة «ترابط».

وفي حين وضع نموذج الاحتجاجات الأسبانية نموذجا راديكالياً «غربياً» أمام الشبان الإسرائيليين، فإن الانتفاضات الديمقراطية لـ «الربيع العربي» وضعت أمامهم تحدياً مفاجئاً. فرغم محاولات الترهيب التي قام بها محللو قنوات التلفزة الإسرائيلية والناطقون باسم المؤسسة الصهيونية من خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة، إلا أن بعض الشبان الإسرائيليين نظروا إلى الشباب العربي كمبادرين شجعان وأبطال يجب أن يحتذى بهم. فشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» هو صدى لشعار «الشعب يريد اسقاط النظام»

في الإعلام ورفع المعنويات، وفي كسب تأييد الرأي العام، خلال الأسابيع الأولى. وكان تعبير «ملح الأرض» هو الأكثر وضوحاً للتعبير عن الشرعية الإعلامية والجماهيرية التي حظيت بها الاحتجاجات، وهو التعبير الذي يؤهل هؤلاء الشبان لطرح مطالبهم باسم الجيل الثاني والثالث للصهيونيين اليهود الأشكناز الذين يخدمون في الجيش، يدفعون الضرائب ويمارسون أسلوب حياة انسياقياً، وبعبارة أخرى وفق المصطلحات الصهيونية «دفعوا قسطهم للدولة». وحقهم في الاحتجاج، بناء على التوجه الصهيوني التوافقي، لا ينبع من حقوق ديمقراطية أو اجتماعية كونية، بل من العقد القائم بين المواطن اليهودي الصهيوني وبين دولته. وبحسب هذا العقد، على المواطن أن «يخدم الدولة» وبالمقابل توفر له الدولة ظروف انطلاق معقولة، وتعاملا منصفا كمواطن من الدرجة الأولى، وفرصة للحصول على التعليم وعلى عمل يعيله ويمكنه من «الاستقرار في الحياة»، وأن يستنسخ بطريقة ما مكانة والديه، بل وإمكانية الاغتناء.

عملت السياسة النيو- ليبرالية التي تنتهجها إسرائيل بتسارع منذ ثلاثة عقود على الانتقاص من آليات توزيع الثورة والمساواة الحقيقية في الفرص، إلى أن وصلت الدولة من خلال تراجعها أمام قوى السوق إلى خرق العقد غير المكتوب بينها وبين «خيرة أبنائها». ولهذا حظيت

شعار مستوحى من الثورة المصرية: روتشيلد ميدان التحرير.

فمنذ المهرجان الاحتجاجي الأول، عمل الائتلاف السياسي لحركة الاحتجاج على تقليص التمثيل الشعبي للشرقيين على المنصات إلى الحد الأدنى؛ بل أسوأ من ذلك، حيث حاول هذا الائتلاف إملاء سيرورة الاحتجاجات دون التفاوض مع القيادات الشعبية الناشئة بين الخيام.

كما انعكست السيطرة والوصاية في السيطرة على الموارد التي تم التبرع بها للخيام، وخاصة المواد الغذائية التي كانت ناقصة بشكل حاد في الخيام الشعبية في بعض الأوقات.

احتجاجات شبيبة الطبقة الوسطى بتأييد واسع وجارف في مرحلتها الأولى.

صحيح أيضاً أن الطبقة لأشكنازية الوسطى من مدن المركز الإسرائيلي (أو كما بدأ البعض يسميها بـ «القبيلة الإسرائيلية البيضاء») كانت الشريحة الأكثر بروزاً وكماً في الاحتجاجات. وصحيح أن هذا القطاع قام عبر رسائله، وسلوكياته، وأجندته، بتكرار أنماط تعكس مكانته الاجتماعية اليومية. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الشريحة غير متجانسة أيديولوجياً وسياسياً، وجزء من هذه الشريحة يعاني منذ ثلاثة عقود من أزمة هوية، بسبب إبعاده عن رأس الهرم السياسي والاجتماعي. ويظهر التنوع الاجتماعي للمجموعة التي قادت الاحتجاجات خلال عدة أسابيع من خلال تركيبتها، حيث ضمت المجموعة كلا من: مجموعة الطلاب الجامعيين الذين أقاموا خيمة الاحتجاج الأولى (وبعضهم من ذوي الميول اليسارية بمستويات مختلفة سياسياً)، اتحاد الطلاب الجامعيين الذي تنتمي غالبية قياداته إلى حزب العمل والتنظيمات القريبة منه، حركة «درور إسرائيل» الصهيونية الاشتراكية، وناشطون ينتمون إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي- فرع تل أبيب. ولقد ساعد القرار التكتيكي بالامتناع عن مقولات سياسية تتعدى القضايا الاجتماعية الاقتصادية للاحتجاجات، على تماسك هذا الائتلاف خلال أسابيع الاحتجاج، وحال دون خروج المشاحنات والتوترات السياسية بين مركباته على الملأ. كما نجح أعضاء الائتلاف في تنظيم مهرجانات ضخمة والسيطرة على الحملة الاعلامية لحركة الاحتجاج.

على الرغم من ذلك، فشل أعضاء الائتلاف في محاولاتهم للسيطرة على سيرورة إقامة وإدارة الخيام التي انتشرت في أرجاء البلاد. وحتى في موقع الخيام المركزي في جادة روتشيلد في تل أبيب، الموقع الذي عبّر في الأساس عن الطبقة الوسطى الأشكنازية الشابة، فقد المبادرون السيطرة عليه لصالح قيادات برزت خلال الاجتماعات الديمقراطية اليومية، والتي طورت شكلاً من أشكال الديمقراطية التشاركية، في محاولة للتعلم من نموذج اجتماعات الساحات الأسبانية. وفي حين وضع نموذج الاحتجاجات الأسبانية نموذجا راديكالياً «غربياً» أمام الشبان الإسرائيليين، فإن الانتفاضات الديمقراطية لـ «الربيع العربي» وضعت أمامهم تحدياً مفاجئاً. فرغم محاولات الترهيب التي قام بها محللو قنوات التلفزة الإسرائيلية والناطقون باسم المؤسسة الصهيونية من خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة، إلا أن بعض الشبان الإسرائيليين نظروا إلى الشباب العربي كمبادرين شجعان وأبطال يجب أن يحتذى بهم. فشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» هو صدى لشعار «الشعب يريد اسقاط النظام»، وصدى لمطلب مدني شعبي، صدى لذات شعب بمفهومه الاجتماعي الديمقراطي، وليس بمفهومه الإثني القومي الذي أرسته الصهيونية خلال عدة أجيال. على الرغم من ذلك، فإن مطلب «الشعب» الإسرائيلي لم يكن مطلب «شعب» يريد اسقاط النظام. فهذا «الشعب» لم يتجرأ على التفكير بمفاهيم ثورية، وأكتفى بمطالب من نظام يعترفون بشرعيته.

حاول اتحاد الطلاب الجامعيين وحركة «درور إسرائيل»، في العديد من المناطق، السيطرة على الخيام بواسطة توفير المعدات وتوظيف ناشطين من قبلهم، لكن بنجاح جزئي فقط. أقيمت في المدن غير المتجانسة طبقيا عدة مواقع خيام عكست احتجاجات طبقات اجتماعية دنيا، وخاصة من قبل أسر فقيرة مع أولادها، تواجه مشاكل سكن صعبة لم تُجد لها حلاً في إطار نظام الإسكان الشعبي الذي قلصته الدولة خلال عدة عقود؛ وبجانب خيام احتجاج الطبقة الوسطى وهيمنة الطلاب الجامعيين، بدأت تظهر خيام شعبية منفصلة في

كانت مشاريع «المسكن في متناول الجميع»، في الماضي وفي بعض الحالات في الوقت الراهن، تشكل أداة بيد الحكومة، أو الحكم المحلي، أداة لتوطين مجموعات سكانية مُفضلّة داخل الخط الأخضر لتغيير الميزان الديمغرافي. هكذا تم إنشاء مشاريع سكنية لتشجيع انتقال السكان اليهود المتدينين إلى البلدات المختلطة، بهدف التضييق على السكان الفلسطينيين الأصلانيين. وعلى غرار ذلك تم استغلال التخفيضات والمعونات الحكومية لسكنى الطلاب الجامعيين و«الفئات السكانية القوية» في الأحياء الفقيرة كأداة عنصرية «لتطوير الحي»، وبواسطة دفع جزء من الفقراء خارجاً وإلى أحياء أشدّ فقراً، وبخاصة من اليهود الشرقيين، الأثيوبيين،

القدس، وفي حي «هتكفا» في تل أبيب، وفي بئر السبع. كما ظهرت في بعض البلدات الشعبية خيام لمعدومي المسكن، مثل: بات يام، حيّا «جيسي كوهن» و«كريات شرت» في حولون، حي «دوره» في نتانيا، حي «كريات اليعازر» في حيفا، خيام شباب أثيوبيين في اللد، وكذلك خيمة عربية يهودية مشتركة لمعدومي المسكن والمهددين بالإخلاء في مدينة يافا. كما ظهرت خيام مختلفة اختلط بها أبناء وبنات الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا، مثل: كريات شمونة، نهاريا، أسدود، كفار سابا، هرتسليا، يروحام، أوفاكيم، مفسيرت تسيون، الخضيرة وغيرها. كما ظهر هذا المزيج الطبقي المتعدد في حيفا، وفي ريشون لتسيون وفي رحوفوت.

بدأت مع تزايد انتشار الخيام في أرجاء البلاد، وخاصة في الأطراف تظهر صعوبة القيادات الشابة من الطبقة الوسطى الأشكنازية في التحدث مع أبناء الطبقات الشعبية ومنحهم مكاناً في واجهة الاحتجاجات. فمنذ المهرجان الاحتجاجي الأول، عمل الائتلاف السياسي لحركة الاحتجاج على تقليص التمثيل الشعبي للشرقيين على المنصات إلى الحد الأدنى؛ بل أسوأ من ذلك، حيث حاول هذا الائتلاف إملاء سيرورة الاحتجاجات دون التفاوض مع القيادات الشعبية الناشئة بين الخيام.

كما انعكست السيطرة والوصاية في السيطرة على الموارد التي تم التبرع بها للخيام، وخاصة المواد الغذائية التي كانت ناقصة بشكل حاد في الخيام الشعبية في بعض الأوقات. لكن الأشد سوءا كان غطرسة القيادات الشابة للطبقة الوسطى وعدم الإكتراث في تعاملهم مع نزلاء الخيام الشعبية؛ حيث تجلت بما لا يحصى الأحداث التي عبّرت عن عنصرية ونمطية وجهل أبناء وبنات الطبقة الوسطى المتعلِّمة في تعاملهم مع بقية شرائح المجتمع، ما دفع القيادات الشعبية إلى تنظيم أنفسهم والبحث عن طرق لإسماع أصواتهم من خلال ضجيج الاحتجاجات، التي عبرت بشكل جزئي فقط عن احتياجاتهم ومطالبهم.

برزت الاختلافات بين أولويات الطبقات المختلفة بشكل واضح من خلال مسألة المسكن. ففي حين تمركز الطلاب الجامعيون بمطالبهم، فإن الشريحة الأكبر سناً، وبضمنهم أكاديميون من الأجيال ٢٥- ٣٥ عاماً، طرحوا مطلب «مساكن في متناول الجميع»، ما يعني دعوة للتدخل الحكومي أو البلدي في السوق العقارية، بحيث يؤدي التدخل إلى تخفيض جدي للأسعار، الأمر الذي سيتيح للطبقات الوسطى

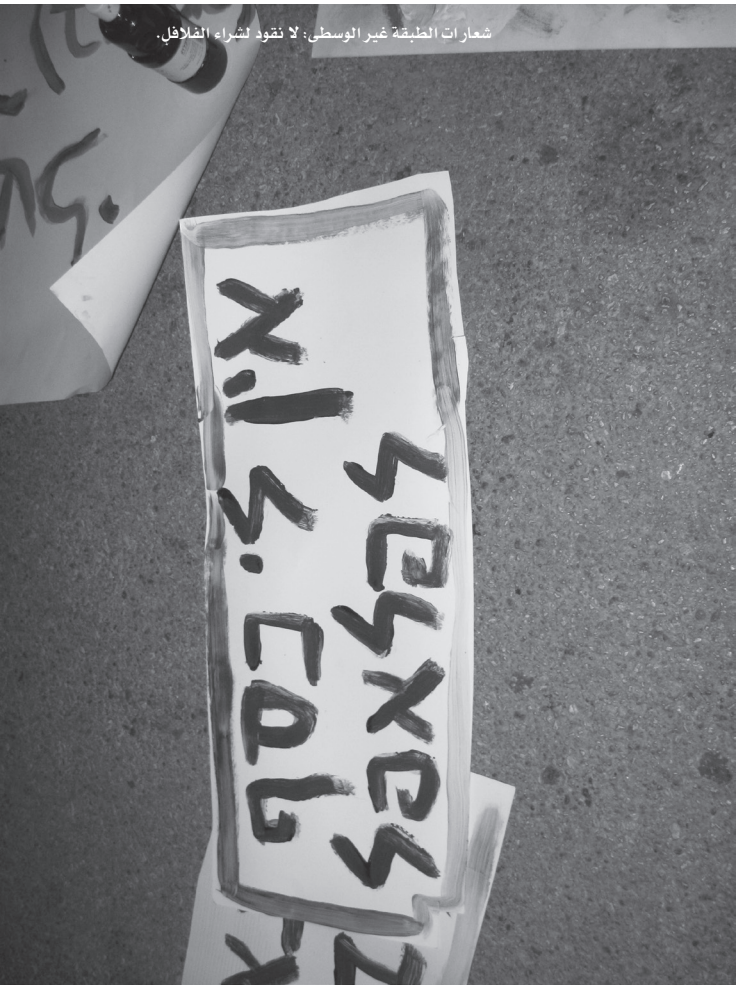
شعارات الطبقة غير الوسطى: لا نقود لشراء الفلافل.

تحت ظروف العزلة والهيمنة الأيديولوجية المؤسساتية، حاولنا ربط الاحتجاجات الحالية مع تقاليد التمرد الاجتماعي الإسرائيلي الذي قادته حركة "الفهود السود" ومتمردو وادي الصليب، وربطه مع تقاليد النضال المدني الاجتماعي اليهودي العربي في إسرائيل. قمنا بدعم قيادات الخيام الشعبية عندما قرروا مواجهة نهج الوصاية والإقصاء لليسار الأشكنازي الذي قاد خيام الطبقة الوسطى. على الرغم من الإدعاء بأن احتجاجات الخيام من الصيف الماضي هي احتجاجات الشبان الأشكناز المثقفين،

إمكانية الحصول على مسكن خاص دون الاضطرار إلى قروض الإسكان الخانقة، ودون الاضطرار للعيش في الضواحي الجغرافية بعيداً عن مكان العمل، أو الانتقال إلى المستوطنات في الضفة الغربية، حيث المساكن الوحيدة المدعومة حكومياً.

كانت مشاريع «المسكن في متناول الجميع»، في الماضي وفي بعض الحالات في الوقت الراهن، تشكل أداة بيد الحكومة، أو الحكم المحلي، أداة لتوطين مجموعات سكانية مُفضّلة داخل الخط الأخضر لتغيير الميزان الديمغرافي. هكذا تم إنشاء مشاريع سكنية لتشجيع انتقال السكان اليهود المتدينين إلى البلدات المختلطة، بهدف التضييق على السكان الفلسطينيين الأصلانيين. وعلى غرار ذلك تم استغلال التخفيضات والمعونات الحكومية لسكنى الطلاب الجامعيين و«الفئات السكانية القوية» في الأحياء الفقيرة كأداة عنصرية «لتطوير الحي»، وبواسطة دفع جزء من الفقراء خارجاً وإلى أحياء أشدّ فقراً، وبخاصة من اليهود الشرقيين، الأثيوبيين، القفقازيين أو العرب. هذا التوجه هو جزء من المنطق الكولونيالي الداخلي الراسخ عميقاً في الفكر الصهيوني. وهاهي الطبقة الوسطى، وخاصة من المثقفين والأشكناز، تطالب الآن بتوفير مشاريع «المسكن في متناول الجميع» بشروط أفضل. وهو الأمر الذي استصعبت الحكومة اليمينية توفيره بشكل لا يخل بمبادئ النيو- ليبرالية والسوق الحرة، وبشكل لا ينتهك مصالح كبار أصحاب رؤوس الأموال، الذين يدعمون كبار السياسيين. هذا التناقض بين القطاع الاجتماعي المركزي، الذي اعتاد في الأجيال السابقة الاستفادة من امتيازات الدولة الصهيونية، وبين الاقتصاد الرأسمالي النيو- ليبرالي، هو التناقض الذي لم يحل حتى الآن داخل المجتمع الإسرائيلي، والذي يهدد بالمزيد من الزعزعات الاجتماعية السياسية في قلب المجتمع الإسرائيلي.

إلا أن مطلب «المسكن في متناول الجميع» لم يعد ذا صلة بالنسبة للطبقات الأشد فقراً. فلقد خرج المواطنون إلى الخيام الشعبية الفقيرة، لأنه ومنذ عدة عقود توقفت الدولة، وشركات الإسكان التابعة لها، من بناء المساكن الشعبية، بل وباعت المساكن التي تملكها في سوق العقارات. وبينما ارتفع عدد السكان الفقراء الذين يحتاجون لمساكن مدعومة حكومياً، تراجع عدد المساكن الشعبية. سكان الخيام الشعبية، وعلى نقيض سكان خيام الطبقة الوسطى، كانوا من الأسر الكبيرة والأطفال الصغار، ومعظمهم من أصول شرقية، العديد من النساء المعيلات الوحيدات وأطفالهن، وغيرهم ممن تشكّل الحاجة إلى مسكن مركباً واحداً فقط من مجمل مشاكلهم. هؤلاء كانوا من العمال الكادحين، بعضهم من المعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة، وبعضهم سجناء سابقون، وبعضهم من المدمنين سابقاً أو من المدمنين على الكحول معدومي المسكن. تحولت هذا الخيام سريعاً إلى مركز يؤمه آلاف الأشخاص الذين لم تعد الخدمات الاجتماعية توفر لهم حتى الحد الأدنى من الحلول. فالحياة اليومية في هذه الخيام كانت بعيدة كلياً عن كرنفال خيام الشبان من الطبقة الوسطى. كانت حياة من الصراع اليومي العاصف، مليئة بالصراعات، حياة لضحايا المؤسسة الإسرائيلية العنصرية الداروينية، الذين يعانون الندوب بسبب صراع البقاء، والذين عوّدوا على توجيه غضبهم إلى بعضهم البعض. في هذا الخيام دارت صراعات داخلية لا حصر لها، والعديد من الاعتداءات وأعمال العنف. فقط العمل الجماعي والاحتجاج ضد المؤسسة نجحا، في بعض الحالات، في تهدئة الخواطر وتوجيه الغضب نحو النضال من أجل التغيير الاجتماعي.

كانت غالبية المشاركين في الخيام الشعبية، من عائلات وأفراد، من مصوتي الليكود والأحزاب الدينية اليمينية المختلفة، أو من المواطنين

"نتنياهو... أنت مفصول"

الذين لم يشاركوا في الانتخابات خلال عدة دورات. مع العلم أن العديد منهم لم يتمكنوا من البقاء في الخيام لأكثر من أسبوع أو أسبوعين بسبب الأطفال. ومن خلال تأكيدهم التدريجي في نضالهم من أجل الحقوق الاجتماعية التي سُلبت منهم، بدأ العديد منهم يستأنف على النظام السياسي والاجتماعي القائم. لا يعني هذا أنهم غيّروا مواقفهم، أو تحرروا من الجهاز الصهيوني في البحث عن عدو من غير اليهود لإتهامه بضائقتهم. مع ذلك ثمة أهمية للإشارة إلى فشل محاولات نشطاء اليمين المتطرف في توجيه غضب معدومي المسكن ضد اللاجئين من السودان وأريتريا، وفشل محاولاتهم منع التعاون بين خيام حي هتكفا في جنوب تل أبيب والخيمة العربية اليهودية في يافا. لقد قمنا نحن نشطاء ونشيطات حركة "ترابط"، بالتعاون مع بعض الناشطين الاجتماعيين اليساريين، بتركيز نشاطنا في الخيام الشعبية، حيث اجتمعت "الساحة الخلفية" للمجتمع الإسرائيلي. خيارنا كان على عكس خيار اليسار الصهيوني وشركائه اللاصهيونيين من اليسار (مثل نشطاء الحزب الشيوعي الإسرائيلي من اليهود). فالتغيير الجذري الحقيقي، برأينا، يمكن أن ينمو فقط من خلال النضالات الشعبية التي تشارك فيها المجموعات السكانية المضطهدة وتصقل وعيها، والتي تشكل عادة القوة الاحتياطية لتحريضات اليمين العنصري.

لقد شاهدنا خلال شهر الاحتجاجات تطوّر قيادات شعبية جديدة، محلية ومحدودة، لكنها تنمو وتزداد. وقمنا بمرافقة ودعم القيادات (من الرجال والنساء) الجديدة من اليهود الشرقيين، والتي بدأت تعمل بنزاهة وصرامة من أجل مصالحها ومن أجل مجموعاتها، نافضة عنها وصاية السياسيين الفاسدين، ومقاولي الأصوات والسماسرة، الذين لم يعد بإمكانهم توفير الحماية للمواطنين من وحشية أصحاب الأموال والسوق الحرة. كما رافقناهم ودعمناهم عندما تجرأوا على تخطي الحدود ومدّ يد التعاون مع ناشطي خيام معدومي السكن ومن النشطاء الاجتماعيين العرب. ساعدناهم في توسيع دائرة اللقاءات مع ناشطين من أجل حقوق المسكن، ومع قيادات من خيام مختلفة، بهدف تنجيع النضال والتركيز على المطالب الصحيحة. تحت ظروف العزلة والهيمنة الأيديولوجية المؤسساتية، حاولنا ربط الاحتجاجات الحالية مع تقاليد التمرد الاجتماعي الإسرائيلي الذي قادته حركة "الفهود السود" ومتمردو وادي الصليب، وربطه مع تقاليد النضال المدني الاجتماعي اليهودي العربي في إسرائيل. قمنا بدعم قيادات الخيام الشعبية عندما قرروا مواجهة نهج الوصاية والإقصاء لليسار الأشكنازي الذي قاد خيام الطبقة الوسطى. على الرغم من الإدعاء بأن احتجاجات الخيام من الصيف الماضي هي احتجاجات الشبان الأشكناز المثقفين، نجحنا في طرح مطلب "المساكن الشعبية" الذي لم يكن معروفاً في بداية الاحتجاجات، بحيث ما زال صداه يتردد في وسائل الاعلام المركزية، وتم التوصل إلى إتفاق واسع حوله. فحتى الآن ما زال النضال مستمراً ضد محاولات إخلاء بعض المواطنين من مساكنهم (في إطار المساكن الشعبية) في العديد من الأحياء، وما زلنا نشارك في هذه النضالات سوية مع مئات الناشطين والناشطات.

كانت الخيام الشعبية جزءا واحدا فقط من الاحتجاجات الاجتماعية في الصيف الماضي، والتي شكّلت أقلية ضمن خيام الطبقة الوسطى. فغالبية سكان أحياء الضائقة اليهودية لم يجرأوا على الانضمام لهذه الاحتجاجات، وغالباً بسبب تأثير اليمين الذي اعتبر هذه الاحتجاجات "يسارية". كما خشي البعض، ممن ما زال يملك مسكنا، من المشاركة في خيام معدومي المسكن والتضامن معهم. السؤال الاجتماعي الحاسم الذي يطرح نفسه: مع من سيتضامن المُضطهَدون (بفتح الهاء)، هل مع مُضطهديهم الذين ما زالوا، بنظرهم، يمثلون واقع الحياة المُراد، والرفاهية والأمن الاجتماعي والعام، أم مع المُستضعفين الذين يمثلون الواقع المستقبلي بما فيه من تهديد؟

ثمة سؤال مهم آخر يتعلق بموقع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في الاحتجاجات الاجتماعية. فمعظم القضايا التي تناولتها حركة الاحتجاج ليست ذات صلة بالنسبة لهم. فغالبية المواطنين الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على تصاريح للبناء، ويعانون من التمييز في مجال التخطيط، ولم تُخصص لهم مشاريع إسكان شعبي، باستثناء

صحيح، ثمة تخوّف كبير ولا يجب تجاهله. التخوّف من أن يتم استغلال الاحتجاجات، وتحويلها حسب التقاليد الصهيونية القديمة، إلى موجة جديدة من الكولونيالية، إما عن طريق البناء المكثّف في المستوطنات في الضفة الغربية، أو عن طريق البناء اليهودي في النقب واستمرار عمليات النهب الجارية ضد عشرات آلاف العرب البدو في القرى غير المعترف بها. عملياً، فهذا ما يحدث الآن في المدن المختلطة الفقيرة (اللد، الرملة، يافا وعكا)، حيث نشهد منذ عدة سنوات عمليات إسكان اليهود من الطبقات الوسطى والدنيا على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين.

المدن المختلطة. وفي هذا النضال الذي تمحور حول استرجاع الحقوق التي أُخذت، من الصعب إشراك من لم يتمتع أصلاً بهذه الحقوق.

على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى نجاحنا في إقامة "كتلة الأطراف الاجتماعية»، وهي نوع من التحالف والشراكة بين مجموعات سكانية يهودية وعربية، والتي قامت على أساس مطالب اجتماعية كونية مشتركة، وعلى قاعدة الاعتراف المشترك بوجودها على هامش أجندة النخب الحاكمة. تواصل هذه «الكتلة» اجتماعاتها وتنظيم مظاهرات بمشاركة المئات، وخاصة من معدومي المسكن والمهددين بالإخلاء أو هدم منازلهم، من اليهود والفلسطينيين سكان إسرائيل. حول مطلب الحق في المسكن للجميع تشكل الترابط ليس فقط بين فلسطينيين من يافا وبين يهود من أحياء الضائقة، بل بين العرب من سكان قرية العراقيب، التي هدمت عدة مرات من قبل السلطات الإسرائيلية، وبين مجموعات يهودية تصارع ضد إخلائها من مساكنها. كما تمت عدة لقاءات ضمن هذه الأطر، في «بيت الشعب» في تل أبيب، وفي «هممعبراه» في القدس، بمشاركة ممثلي «كفار شاليم» وحي «دهمش» الذين يناضلون ضد الإخلاء والسلب، وبين نساء فلسطينيات ونساء يهوديات يتهددهن خطر الإخلاء والهدم. تشكل هذه اللقاءات المشتركة، التي ما زالت هامشية لكنها آخذة في التوسع، فرصة لتغيير اجتماعي وسياسي مهم وعميق. وما زالت هذه اللقاءات مستمرة على الرغم من الصعوبات وجميع محاولات المؤسسة وتخوفات من تسيطر عليهم العقيدة الصهيونية «فرق تسد».

ثمة احتمال كبير بتجدد الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل خلال أشهر الربيع القريبة. وفي حال حدوث ذلك، من المتوقع أن تبرز التعقيدات والتناقضات التي حاولت الإشارة إليها.

كما من المتوقع أن تتمحور الاحتجاجات في غالبها في حدود الفرضيات الصهيونية الأساسية، وأن تنسخ نفس التراتيبية الصهيونية القائلة بالتفوق الثقافي للطبقات الوسطى الأشكنازية. بل من المتوقع استغلال الاحتجاجات للتلاحم القومي اليهودي الحصري ضد الاستقطاب والتفكك الاجتماعي النيو- ليبرالي. وهذا على خلاف الصيف الأخير، حيث استطاع البعض، ورغم شعار "الشعب يريد عدالة الاجتماعية" الموجّه للشعب اليهودي فقط، استطاع توسيع مفهوم "الشعب" ليشمل جميع مواطني الدولة. حتى في هذه الحالة، فإن مجرد الاحتجاج الديمقراطي، ومجرد رفع مطب العدالة الاجتماعية واستعمال المفاهيم المدنية، مجرد هذه الأمور تفتح الامكانيات وتغيّر المواقف السياسية العالقة التي كانت تحت سيطرة اليمين والمركز الصهيوني خلال العقد الأخير. فكل من يتطلع إلى إحداث تغيير سياسي في هذا الواقع الصعب، وليس فقط النظر إليه من بعيد وانتقاد نواقصه، يعتبر كل تحرك في الرأي العام أمرا مباركا.

من جهة أخرى، هنالك عدة أسباب جيدة للافتراض أنه في هذه المرة سيكون وزن نوعي أكبر للطبقات الاجتماعية الهامشية. وأن نقطة الانطلاق ستكون أفضل، وخاصة مع بدء تشكل قيادات جديدة، وعلى ضوء تشكل علاقات جديدة بين المجموعات؛ علاقات تتجاوز التعريفات التي تقسم المجتمع الإسرائيلي، وتبصرات أكثر نقدية من ذي قبل.

ليس من المتوقع أن تتحرر الجماهير اليهودية الشرقية المضطهدة والفقيرة، أسيرة اليمين وحركة شاس، في لحظة واحدة من الأسر السياسي، وأن تتحول لذوات حرة تناضل من أجل ذاتها، وأن تصبح حليفة محتملة لمن اعتادوا على اعتبارها عدوهم. لكن هذه السيرورة قد تتحول من سيرورة محلية صغيرة ومتفرقة، إلى سيرورة أكثر أهمية وذات وزن سياسي في معادلة القوى الإسرائيلية.

صحيح، ثمة تخوّف كبير ولا يجب تجاهله. التخوّف من أن يتم استغلال الاحتجاجات، وتحويلها حسب التقاليد الصهيونية القديمة، إلى موجة جديدة من الكولونيالية، إما عن طريق البناء المكثّف في المستوطنات في الضفة الغربية، أو عن طريق البناء اليهودي في النقب واستمرار عمليات النهب الجارية ضد عشرات آلاف العرب البدو في القرى غير المعترف بها. عملياً، فهذا ما يحدث الآن في المدن المختلطة الفقيرة (اللد، الرملة، يافا وعكا)، حيث نشهد منذ عدة سنوات عمليات إسكان اليهود من الطبقات الوسطى والدنيا على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين.

من الناحية السياسية، وكما في الماضي، في الأزمات وفي ظل غياب الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، لا يستبعد أن يبادر كل من بنيامين نتنياهو وإيهود باراك إلى الحرب كوسيلة لتوحيد الرأي العام اليهودي ولكسب التأييد للحكومة. السؤال: هل سينجح هذه المرة أيضاً القسم الاعظم من حركة الاحتجاج في اكتشاف محاولة ثنيهم عن الاحتجاجات بواسطة افتعال الحروب، تماما كما حاول نتنياهو في نهاية الصيف الماضي من خلال التصعيد في غزة؟. سؤال سيبقى مفتوحاً.

ليس أمامنا طريق لمواجهة هذه التخوّفات الشرعية سوى المشاركة في الاحتجاجات الاجتماعية، ومحاولة التأثير على مضامينها، جهتها ومشاركيها. نحن نعرف القيود التي تفرضها المؤسسة الصهيونية، لذلك ليس من الحكمة تعليق آمال مفرطة على هذا النضال. فنحن لسنا أمام ثورة ستقلب إسرائيل رأساً على عقب. لكن تصدعات النظام الصهيوني الرأسمالي جليّة وتنادينا لمحاولة توسيعها، في محاولة لبلورة مستقبل أفضل لأبناء وبنات مجتمعنا من اليهود والفلسطينيين، مستقبلٍ ديمقراطيٍ من العدالة وتصحيح الغبن والرفاهية والكرامة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]

هشام نفاع (*)

«الصيف الإسرائيلي»: احتجاجٌ أسير «الإجماع القومي» أربكَ المواطنين الفلسطينيين

وصلت احتجاجات "الصيف الإسرائيلي" ذروتها في شهر آب ٢٠١١. يومها، في ثاني أسابيع ذلك الشهر، حظي يوم سبت آخر بتغطية تلفزيونية أقرب الى الاحتفالية منه الى التقريرية الصحافية. القنوات التجارية أقامت لنفسها ستوديوهات داخل الحدث في قلب تل أبيب، من دون أن تخفي تعاطفها مع الاحتجاج والمحتجين. بعض الخبثاء شبهوا الأمر ببرامج "تلفزيون الواقع". وربما أن احتفالية أجواء احتجاجات الطبقة الوسطى الإسرائيلية ساهمت في هذا التناغم مع إعلام غير شهير، عمومًا، بالتعاطف مع أي نقد يوجّه الى المؤسسة الحاكمة، وخصوصا المركّب الاقتصادي (الرأسمالي) فيها..

رسمت الصحف العبرية البارزة في اليوم التالي صورة يصحّ التمعّن فيها جيدًا اليوم، لنرى على الأقل ما بقي من تلخيصها وخلاصاتها. وهذا سيتم إيجازه بحذر في الخاتمة.

وقد صدرت جريدة "يديعوت أحرونوت" الأوسع انتشارًا بعنوان يقول "دولة جديدة"، في حين كان العنوان الرئيس لـ "هآرتس" الرصينة: "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، أما "معاريف" غير المعروفة بثوريّة موثّقة، فقد كتبت على صفحتها الأولى: "الشعب يستيقظ".

لن أناقش الآن مدى دقة مقولة أن الاحتجاج الإسرائيلي كان وليدًا مباشرًا لثورات الشعوب العربية؛ ما إذا كان التقويم السنوي للعام ٢٠١١ سجّل ربيعًا للعرب ولد من مخاضه صيف شبيه المناخ للإسرائيليين، رغم الصدام التاريخي.. لكن سأكتفي بإيراد تفصيلين "سريعين" مرتبطين بهذا السياق:

(*) كاتب وصحافي فلسطيني- حيفا

الأول: الدعوة التي تقارب الثورية التي خرج بها وزير إسرائيلي سابق، بنيامين بن اليعازر، إلى تجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة من أجل الاستجابة لتسوية أزمة السكن والاحتجاجات الاجتماعية. وهو ما جاء ضمن تقدير الوزير بأن احتجاجات الإسرائيليين "متأثرة بالثورة المصرية والثورات العربية". لا بل إنه تجرّأ أكثر فقال: إن مليارات الدولارات تصرف لتعزيز الاستيطان على حساب الشباب الإسرائيلي، محذراً من حدوث كارثة كبيرة إذا لم تحل أزمة السكن داخل إسرائيل، وجزم أن الإسرائيليين "اكتشفوا قوتهم الشعبية" واتخذوا قراراً بعدم الانصياع الأعمى للقيادة السياسية في الحكومة الإسرائيلية. بن اليعازر هذا الذي دخل السياسة بالبطاقة الأمنية، وشغل زعامة وزارة الدفاع في عهد "رمز الأمن" أريئيل شارون، بدا كما لو أن التحرّك الشعبي جرفه كثيرًا فأعلن وجوب تقليص ميزانية الأمن "من أجل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية" التي باتت بنظره تشكّل "حالة طوارئ هي الأكثر تعقيداً منذ العام ١٩٤٨". (مقابلة مع "يديعوت أحرونوت").

من جهة ثانية، بعض الشباب العربي أيضًا ربط احتجاجات الإسرائيليين بثورته، وإن برز في جانب عريض منه باب السخرية، على «تويتر» مثلا. بين التغريدات: «المظاهرات (الإسرائيلية) دي مصر هي السبب فيها فعلا، عشان لما الغاز اتقطع عنهم الأسعار غليت، عشان أصل احنا المفروض نصرف عليهم»، «الحاخام أبو إسخاء: التظاهر محرم بنص التوراة وبدعة عربية منهي عن اتباعها»، «القناة الأولى الإسرائيلية تبث مشهداً هادئاً لبحيرة طبريا»، «المظاهرات تجتاح شوارع تل أبيب وترفع شعارات: هامبورجر- حرية- عدالة اجتماعية»، «الجزيرة عاجل... نتنياهو هرب... نتنياهو هرب... ثائر إسرائيلي»... «بوكيرتوف بوكيرتوف.. سلمية من غير مولوتوف» وما إلى ذلك.

تستحق هاتان العيّنتان، الطريفتان ربما، أي الوزير الذي يربط الحدث الإسرائيلي بالحراك العربي بجديّة، و«المغرّدون» العرب الشباب الذين يسخرون من ذلك الربط لكنهم يؤكدونه عمليًا من باب قراءة الشيء في نقيضه - قراءة في سياق عربٍ فرض عليهم التاريخ (بالأحرى صانعوه الأقوياء) أن يكونوا محصورين فعليًا في سياق إسرائيلي، ومتواصلين وجدانيًا مع سياقهم العربي، والذي

الاحتجاجات تحتل العناوين الرئيسة: إسرائيل في الشارع: بلاد جديدة.

برز بين الجماهير الفلسطينية اتجاهان، الأول: رفع المطلب المتميّز من داخل هذا الاحتجاج، وحتى ابتداء من هوامشه، وبذل الجهود لتحقيق تمثيل وتأثير لائقين، والثاني: بعد تردّد وجدل تمثلت "التسوية" في إقامة خيام اعتصام في مدن وقرى فلسطينية، جرى فيها تأكيد خصوصية المطالب، والقول صراحة إنه يجب الاستفادة من هذا الحراك الإسرائيلي العام.

اشتدّ التحامهم به حين اندلعت ثوراته.

بدء الاحتجاجات والجدل العربي الداخلي

بدأت الاحتجاجات الإسرائيلية حين بادرت شابة إسرائيلية الى رفع راية مطلب حقوق الإسكان في خيمة اعتصام رمزية. الشابة، دافني ليف، لم تتوقع أن تتسع الدائرة لتصل في بعض ذروات الاحتجاج الى ربع مليون إسرائيلي يتظاهرون في طول إسرائيل وعرضها، كما قالت لعدة وسائل إعلام لاحقًا. هذا الحدث غير المسبوق، إسرائيليًا، تفاعل في حيّز لا مكان للعربي الفلسطيني فيه من حيث احتمال ممارسة الحضور المتكافئ: على أطراف شارع «روتشيلد» في تل أبيب. فهذه المدينة «تستقبل» العربي على هوامشها فقط، وتبتلعه (بدلالات كثيرة للكلمة) في هامشها الواسع العميق الذي كان مرة درّة ساحلية فلسطينية ومدينة تعجّ بالحياة، يافا.

اجتذب موضع الحدث بالأساس شباب الطبقة الوسطى الإسرائيلية. هؤلاء عللوا مطلبهم، من بين مقولات عديدة، بمقايضة مع المؤسسة لا مكان للعربي فيها بالمرة: نحن نؤدي واجباتنا كلها، بما فيها الخدمة العسكرية، ونريد حقوقنا. هذا الخطاب «المدني» لكن المليء بالعسكرة يُقصي العربي بالضرورة، فعليًا ومعنويًا. من هنا بدا التردّد واضحًا في حسم إمكانية أن يكون المواطنون الفلسطينيون العرب جزءًا من هذا الحراك، في شروط بدايته.

على الرغم من الإشكاليات الأساسية، حاجج البعض أنه يجب فرض الحضور العربي وليس انتظار أي عرض سخي أو مترف أو غيره بالحضور والمشاركة. بالمقابل حاجج آخرون: هذا النضال ليس لنا. لأن مطلب اليهودي بالسكن يختلف بمضمونه عن المطلب حين يطرحه عرب. هناك شبَه شكليّ في المطلبين، فعلا، لكنهما من خلفيتين مختلفتين. لو تمعّنا قليلا لعرفنا سبب الجدل: سؤال السكن يقود الى مسألة الأرض – وهي طبعًا أرضية أساسية في الصراع. الأرض يتردّد صداها في ذهن العربي الفلسطيني بنكهة آذار ١٩٧٦ المُرّة: مصادرة، مواجهة، شهداء وإقصاء. لكن الأمر مختلف تمامًا لدى اليهودي، ولا حاجة للإسهاب. إذًن، كان من الصعب الوقوف في خندق واحد ضمن شروط الاحتجاج الأولية.

في خلال الأسابيع الأولى تحوّل هذا الاحتجاج الى القضية رقم (١) في إسرائيل. بين الجماهير العربية الفلسطينية بدأ الجدل يتصاعد حول الموقف والسلوك العملي مما يجري بتصاعد واضح. وقرر نشطاء الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (بسرعة ربما) الانخراط من خلال البحث عن مكان لهم، بمفهوم فرض الوجود. بينما واصلت بقية الأحزاب والحركات التساؤل وبعض التردّد من خلال التمسّك بموقف مفاده، بهذا الشكل أو ذاك: إن قضيتنا مختلفة ويجب أن ندير احتجاجنا بوسائل مختلفة. بطبيعة الحال أثار هذا جدلا فلسطينيا داخليا بشأن كيفية التفاعل والردّ، وأفضى الى تطورات سرعان ما غيّرت الصورة باتجاهين:

الاتجاه الأول: حين تمثّل في اللجنة العامة التي قادت الاحتجاج العام فلسطينيون من مؤيدي موقف رفع المطلب المتميّز من داخل هذا الاحتجاج، وحتى ابتداء من هوامشه، وبذل الجهود لتحقيق تمثيل وتأثير لائقين. وبالفعل، بدأت هذه اللجنة رويدًا رويدًا بالإشارة عينيًا الى بعض المطالب الخاصة بالأقلية الفلسطينية.

الاتجاه الثاني: بعد تردّد وجدل، تمثلت «التسوية» في إقامة خيام اعتصام في مدن وقرى فلسطينية، جرى التأكيد فيها على خصوصية المطالب، من خلال القول صراحة إنه يجب الاستفادة

بداية بلورة الموقف الجماعي الفلسطيني برزت في شكل صياغة بيان صدر عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (مطلع آب ٢٠١١) تم التأكيد فيه على «ضرورة استغلال الأجواء العامة لطرح مطالب الجماهير العربية في قضايا الأرض والمسكن، والتأثير على قيادة الاحتجاجات»، والتشديد على «تمايز وعمق وخصوصية قضايا الجماهير العربية مقارنة بالرفاهية التي تطالب بها خيام تل أبيب».

من هذا الحراك العام. تجدر الإشارة هنا الى أن هذا التطوّر ترافق مع اتساع الحراك العام، الذي تجاوز المركز التل أبيبي (وهو ذو طابع برجوازي صغير) وامتد الى أحياء فقر يهودية في بلدات إسرائيلية طرفية.

بداية بلورة الموقف الجماعي الفلسطيني برزت في شكل صياغة بيان صدر عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (مطلع آب ٢٠١١) تم التأكيد فيه على «ضرورة استغلال الأجواء العامة لطرح مطالب الجماهير العربية في قضايا الأرض والمسكن، والتأثير على قيادة الاحتجاجات»، والتشديد على «تمايز وعمق وخصوصية قضايا الجماهير العربية مقارنة بالرفاهية التي تطالب بها خيام تل أبيب».

وكانت لجنة المتابعة التي تضم كافة الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين الجماهير العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، سواء تلك الممثلة في البرلمان الإسرائيلي أو غير الممثلة فيه، أعلنت، قبل ذلك عن «اتفاق جميع مركباتها في جلسة لسكرتارية المتابعة (يوم ٢٨/٠٧/٢٠١١) على أن ما يحدث في الشارع الإسرائيلي هو أمر مهم، وأن بعض ما يطالب به المحتجون في تل أبيب لا يتعارض مع مطالب الجماهير العربية بل يتقاطع معها، لكن قضايا الجماهير العربية هي أعمق وأكبر من مجرد تخفيض أسعار الوقود والإيجارات وغيرها وتحقيق العدالة الاجتماعية على الطريقة الإسرائيلية، لأن القضايا التي تعاني منها، بينها العنصرية والتمييز والحرمان حتى من الحقوق الأساسية، هي أصلا نتيجة سياسة تنتهجها المؤسسة الإسرائيلية ضد العرب».

من المهم الإشارة الى أن التخوّف النابع عن محدودية الثقة

شعارات عربية... ومعنى مختلف لـ"البيت".

(كالمتوقع وربما الطبيعي) ظلّ حاضرًا. فقد حذّر المشاركون في ذلك الاجتماع من أن «تحقيق مطالب الشارع الإسرائيلي قد يكون على حساب العرب وعلى حساب شعبنا الفلسطيني، وهي التخوفات التي ثبتت صحتها في وقت لاحق، حين طرحت حلول ببناء وحدات سكنية في القدس المحتلة وفي المستوطنات كمخرج لأزمة السكن».

في هذه النقطة، يمكن القول إن تقاربًا حصل بين التقويمات المختلفة، حين تم تشكيل ائتلاف فلسطيني يطلق «مبادرة موحدة للنضال الشعبي وإقامة لجان شعبية في جميع البلدات العربية والساحلية التي لا توجد فيها لجان محلية» – كما وصفته «المتابعة». وكخطوة أولى تمت إقامة لجنة مصغرة كنواة للجنة مستقبلية أوسع لتنظيم العمل الشعبي. وضمّت في طاقمها رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية المهندس رامز جرايسي، وأمين عام التجمع الوطني الديمقراطي عوض عبد الفتاح، وسكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أيمن عودة، والمهندس زكي اغبارية من الحركة الإسلامية وآخرين.

عقدت اللجنة المصغرة جلسة لها يوم ٢٠١١/٠٨/٠٣ وتم خلالها الاتفاق على أن يقوم عوض عبد الفتاح أمين عام «التجمع» بوضع تصور لتنظيم وتفعيل العمل الشعبي، في حين تم تكليف سكرتير الجبهة أيمن عودة بمراجعة وتطوير ورقة مطالب تقدم بها رامز جرايسي وباركتها المتابعة لمهنيتها.

عقدت سكرتارية لجنة المتابعة اجتماعا آخر، في يوم ٢٠١١/٠٨/٠٦، تم خلاله مرة أخرى التأكيد على «أهمية إقامة إطار خاص بقضايا الجماهير العربية يصوغ رؤية مستقبلية ويضمن استمرار النضال مستقبلا ، بغض النظر عما يحدث في تل أبيب وعن استمرار أو توقف الاحتجاجات هناك».

وشهد يوم ٢٠١١/٠٨/١١ أولى الخطوات العملية التي تجسدت في تنظيم اللجان الشعبية والنضال الشعبي، حيث عقدت لجنة المتابعة اجتماعا بمشاركة ممثلين عن نحو ٢٠ لجنة شعبية عربية قائمة من النقب والمثلث والشمال وعدد من رؤساء السلطات المحلية العربية وأعضاء في المجالس البلدية في المدن الساحلية (المختلطة) وممثلين عن الحركة الطلابية وعن لجنة أولياء أمور الطلاب القطرية ولجنة متابعة قضايا التعليم وغيرها. خيام الاعتصام العربية تحولت الى مواقع للقاء والجدل والاجتماعات السياسية والثقافية. وعلى الرغم من التفاوت فقد أطلقت حراكًا على مستويات محلية، عدد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية المطلبية المحلية.

قراءات عربية

قدّم ممثلو الجماهير العربية الفلسطينية قراءات ومواقف بشأن الاحتجاج.

ففي جلسة للبرلمان الإسرائيلي وصف النائب محمد بركة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) المطالب التي رفعها الناشطون الفلسطينيون في خيمة الاحتجاج في بلدة جلجولية (المثلث). فقال: كانت جلجولية تملك أكثر من عشرين ألف دونم في العام ١٩٤٨. وكل ما تبقى لها بعد موجات المصادرة أقل من ١٨٠٠ دونم. والآن يريدون مصادرة ٧٠٠ دونم من هذه الأراضي. هل تعلمون لأي غرض؟ هل بإمكان احد التكهّن؟ هل هو من اجل بناء شقق للأزواج الشابة؟ هل هو من أجل بناء منطقة صناعية لتشغيل الشباب؟ طبعا لا. إنهم يريدون بناء كراج لسلطة القطارات في إسرائيل! بركة طالب "بوضع الأمور على الطاولة: سؤالا السلام والعدالة الاجتماعية مرتبطان. وسؤالا المساواة القومية والعدالة الاجتماعية مرتبطان. وأسئلة السلام والمساواة والديمقراطية مرتبطة بعضها ببعض، وهو سؤال واحد. في هذه الأيام يعملون في خيام الاحتجاج على بلورة وصياغة المطالب لتحويل الحركة العفوية المباركة، إلى حركة تحمل اهدافا عينية واضحة. الحقيقة أني أرغب في البداية بتحية ومباركة هذه الظاهرة وهذا الاحتجاج الشعبي والاجتماعي الواسع الذي يجمع بين كل طبقات المجتمع من مركز البلاد الى أطرافها، يهودا وعربا، من الطبقات الوسطى والطبقات الفقيرة. مطالب حركة الاحتجاج يجب ان تشمل العرب (. . .) توسيع مسطحات البناء ومناطق نفوذ القرى العربية التي تعاني من الاختناق أو وضع حلول لقضايا المواطنين العرب في النقب، حيث لم يصل السكان هناك الى شقة مستأجرة أو بناء مرخص انما يناضلون على مجرد الاعتراف بتجمعاتهم السكنية" . وأشار بركة إلى وجود "تباين في المشاكل التي تواجه قطاعات السكان المختلفة أو وفق مناطق جغرافية مختلفة او يهود وعرب

او حجم العائلة لدى المتدينين او لدى العلمانيين، لكن النضال يجب ان يستند على رؤية ديمقراطية ذات آفاق واسعة بحيث تكون قادرة على الربط بين السلام والعدالة الاجتماعية وبين المساواة وبين العدالة الاجتماعية".

شارك النائب د. جمال زحالقة (التجمع الوطني الديمقراطي) في النشاطات المتواصلة لخيام الاحتجاج، وبينها خيمة سخنين (الجليل). ورأى في كلمته أن "القضية في الشارع الإسرائيلي هي مشكلة اقتصادية اجتماعية، نحن نؤكد على حق كل إنسان على مسكن بسعر معقول، وليس هناك أي نقاش حول هذا المطلب. ونحن ندعم هذا الموقف". وعن خصوصية مطالب الفلسطينيين أشار زحالقة: "عندما نقول لنا حق في المسكن نصطدم بحاجزين اقتصادي وسياسي أيديولوجي صهيوني، فسياسة التخطيط ليست سياسة تمييز فحسب، وهذه تصيب قسما من الحقيقة، إذ أن السياسة الإسرائيلية هي عدائية، لا تميز ضد الوجود العربي، بل تستهدفه وتحاصره". ووجه رسالة الى قيادة حركة الاحتجاج الإسرائيلية، بالقول: "إن أهم مطالبنا إعادة المهجرين. فكل من يعرف قضية المهجرين، يعرف أنه في كل بلد تقريبا يعيش مهجرون، ولا يوجد لهم أرض يبنون عليها".

كما أشار إلى مشكلة القرى التي ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بها، وقال "هناك مشكلة أخرى هي القرى غير المعترف فيها إذ يبنون بيوتا معدة سلفا للهدم، لأنهم يعرفون أنها ستهدم ولذلك لا يستثمرون الكثير في بيت سيهدم (. . .) نحن من خلال هذه الخيام، نؤكد على حقنا في المسكن، ونؤكد على أن طبيعة معركتنا مزدوجة؛ اقتصادية اجتماعية من ناحية نتيجة الفقر، ومن ناحية أخرى هي سياسية أيديولوجية نتيجة سياسة حكومية ممنهجة ومبرمجة ضد المواطن العربي".

حاول رئيس «لجنة المتابعة» محمد زيدان في الفترة نفسها (مطلع آب ٢٠١١) وضع القضية في «سياقين». فقال خلال اجتماع لسكرتارية اللجنة: «نحن منذ وجودنا داخل إسرائيل وحتى اليوم نضالنا لم يتوقف (. . .) وحتى الثورات العربية مستمدة من نضال الجماهير العربية في البلاد"، حسب تقديره.

وبلهجة أكثر براغماتية أضاف: "يجب أن نضع هدفا واتجاها، ونقوم بعرض مشاكلنا الخاصة، وإذا كانت هناك مطالب متشابهة مع اليهود فسنكون في تعاون من أجل النجاح. إن من أهداف اللجنة المقترحة تنظيم نضال الجماهير العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر من أجل انتزاع حقوقها في الأرض والمسكن، وضد كافة أشكال التمييز العنصري والإقصاء والتهميش، وكافة الممارسات العدائية كهدم البيوت ونهب الأرض والتضييق على المواطنين العرب وبلداتهم ومنعها من التوسع والتطور الطبيعي في كافة مجالات الحياة، العمرانية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والهوية القومية".

لم ترغب الحركة الإسلامية الشق الشمالي (غير الممثلة في البرلمان الإسرائيلي) في البقاء بعيدًا عن هذا الجدل، فشارك ممثلوها في خيام الاحتجاج ولكن مع تأكيد رفض التموضع في الحراك العام. الصحافي في الصحيفة الناطقة باسم "الحركة" عبد الحكيم مفيد رأى، في اجتماع في أم الفحم، أن "هذه فرصة لنؤكد على الصوت القادم من العراقيب (قرية هدمتها السلطات الإسرائيلية مرارًا في النقب) والصوت القادم من تل أبيب. المنطلقات في هذه المعركة مختلفة والنضال الموجود في تل أبيب هو ليس نضالنا. يجب أن نميز بأن الصراع على الحق يختلف من المواطن العربي الى اليهودي حيث ان المواطن العربي في النقب يصارع على الحياة بينما في تل أبيب يصارعون على مستوى الحياة لذلك لا يمكن الدمج بين الأمرين فكل له مطالبه وأهدافه وإن صوتين لا يمكن أن يكونا صوتا واحدا".

قدمت الحركة الإسلامية الجنوبية (الممثلة في البرلمان الإسرائيلي) طرحًا مختلفًا عن زميلتها الشمالية. ففي اجتماع خيمة الاعتصام في مجد الكروم (الجليل) قال ممثل "الجنوبية" النائب مسعود غنايم: "إن أزمة السكن والأرض في مجد الكروم هي أفضل مثال ونموذج للأزمة التي يعاني منها كل المجتمع العربي، فالمأساة هنا كبيرة لأن مجد الكروم من أكثر البلاد اكتظاظاً في إسرائيل، وحدود خريطتها الهيكلية لا تتجاوز ١٤٠٠ دونم منذ العام ١٩٧٩، حيث تتجاهل السلطات إلى الآن التزايد الطبيعي والامتداد الحياتي لأهالي مجد الكروم، وبدلاً من توسيع الخريطة الهيكلية ترسل أوامر بهدم البيوت".

وحول مسألة الخصوصية والمشاركة في الاحتجاج العام، أشار غنايم الى محورين: "أزمة السكن لدينا متعلقة بأزمة الأرض،

في قضية كالسكن، تثير مطالبة اليهودي ببيت تداعيات لدى العربي. البيت في هذه البلاد أكبر من مجموع مركباته! وقد تتقافز في الذهن ومضات: بيت، أرض، مصادرة، هدم بيوت، خنق بلدات، قرى مهجّرة، احتلال، استيطان وحتى نكبة..؛ وسيلامس "السياسة" - تلك التي يتفاداها كثيرون ومختلفون.. وحتى لو تجاوزنا كل ذلك فلن نتجاوز السؤال: أين كان سيصل احتجاج اجتماعي ظلّ يصرّ على رفض ربط نفسه بالسياسة؟

وسبب هذه الأزمة هو مصادرة أراضي العرب منذ قيام الدولة على يد السلطات الإسرائيلية، بحيث لم يبق من الأرض ما نبني عليه مستقبل أبنائنا وأحفادنا"، وكذلك أشار إلى أن "امتداد حركة الاحتجاج (العامة في إسرائيل) للقرى والمدن العربية هو أمر إيجابي يجب استغلاله لعرض أزمة المسكن والأرض لدينا، وهو مهم لشحذ الهمم وتجديد القوى النضالية لمعارك الأرض والمسكن".

هنا من اللافت تسجيل رؤية الأمور من وجهة نظر ناشطين مبادرين في عدد من خيام الاعتصام في البلدات العربية، وفقًا لما قالوه في اجتماعات ولوسائل إعلام عربية.

وقال محمد حيادري من اللجنة الشعبية في سخنين: "اللجان الشعبية تعمل بالتنسيق مع السلطات المحلية. أحيانا تتفق وأحيانا أخرى لا تتفق. والشعار الذي يجب ان نرفعه هو العدالة الاجتماعية للعرب وليس فقط لليهود".

سميح أبو مخ من اللجنة الشعبية في باقة الغربية (المثلث) قال: "سياسة الحكومة هي سياسة ممنهجة ضد العرب. ونحن ليس لدينا أي مشكلة بالاتحاد مع النضال اليهودي من اجل حياة أفضل".

تحدث الصحافي رجا زعاترة عن خيمة الاحتجاج في حي وادي النسناس العربي في مدينة حيفا: "هذه الخيمة هي تعبير صادق ومباشر عن نصيب عرب حيفا من مأساة جماهيرنا كلها في قضايا الأرض والمسكن، وهي في الوقت ذاته خيمة لها بوصلة واضحة، تسعى للشراكة الكفاحية مع سائر الخيام في المدينة والبلاد وتسييس هذا الاحتجاج، وكذلك مع الخيام في مدن الساحل الأخرى وفي القرى والمدن العربية".

درب طويلة

اتّضح مع صدور تقرير «لجنة تراختنبرغ»، أن درب احتجاج الخيام المفكّكة لا تزال طويلة. ففيما عدا سعادة بنيامين نتنياهو وأشباهه بالتقرير، تحتشد الانتقادات والخيبات على الألسن. لقد تم تفكيك ما قد يعلق في الذاكرة بوصفه الـ "المخيّم الصيفي" مبكرًا، قبل أن يصل إلى الحد الأدنى من التسييس، وقبل أن تنفتح فيه كوّة سياسية حقيقية للعربي المواطن وحقوقه. على الرغم من هذا، فسيظلّ من غير الجديّ التعاطي مع الأمر وكأنه حدث عابر، ذلك أن التحرّك الإسرائيلي انطلق، بمعنى ما، في سياقٍ ثوريّ عربي أدهش العالم. وهو يشكّل ربما المرة الأولى التي يتجاوز الإسرائيلي فيها الجدران مستلهمًا تحرّكه (سواء أقرّ بذلك اليوم، أم لا) من أعظم مأثرة للشعوب العربية في العصر الحديث.

هذا ليس حدثًا عاديًا في مؤسسة وأيديولوجيا قامت على مسلّمة انحطاط العربيّ، المنحطّة بذاتها. فقد وقف شباب الطبقة الوسطى الإسرائيلية ليحسدوا شباب مصر على ثورتهم، بعد أن كانت صورة العربي لديهم تتراوح بين الإرهابي والمتخلف وما بينهما. اليوم يجب التفكير بفرضيّة أن هناك رجّة حقيقية حدثت في طبقات الوعي الإسرائيلي المنغلق، وبفضل ثورة شعوب العرب بالذات!

في غضون ذلك، بين الدعوة لأخذ مساحة سياسية عربية جديّة في هذا الاحتجاج وبين القول بلا جدواها (بل ضررها لدى المُغالين) - ظلّ المواطنون العرب بحاجة للانضمام إلى الاحتجاج ليس لإقناع الحكومة بمطالبهم وحقوقهم، بقدر ما هو إقناع المحتجين أنفسهم بقضيتهم.

لقد ظهر في الصورة العامة أن المواطنين الفلسطينيين، رغم التباينات التكتيكية، مقتنعون بوجوب استثمار الاحتجاج الإسرائيلي في قضايا اجتماعية عينية. بمعنىً ما، يدل هذا على شكل التعاطي مع المواطنة أو مع المركب المدني في هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل. هناك وعي للصعوبة التي قد تصل حد العبث في أن يقف الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي في نضال له علاقة بالأرض، بكون الأول تعرّض لنهب أرضه من قبل المؤسسة، بينما حظي الثاني بها من المؤسسة نفسها.

عمليًا، كان الاحتجاج الإسرائيلي يواجه الحكومة، بينما الاحتجاج العربي يواجه الاحتجاج الإسرائيلي، مع انه يُفترض – مدنيًا – أن يكون جزءًا منه. ولكن ما العمل، هذه هي إسرائيل! دولة تجاوزت الستّين ولم يُبنَ المدماك المدني فيها بعد لأنها أصلاً مبنيّة بالمقلوب..

في قضية كالسكن، تثير مطالبة اليهودي ببيت تداعيات لدى العربي. لأن البيت في هذه البلاد أكبر من مجموع مركباته! وقد تروح تتقافز في الذهن ومضات: بيت، أرض، مصادرة، هدم بيوت، خنق بلدات، قرى مهجّرة، احتلال، استيطان وحتى نكبة.. تتداعى المفاهيم في الذاكرة كالدومينو. فكلّ حل في هذا السياق سيلامس بالضرورة قطعة من أرض وبلاد تثير الحزن والانتفاض لدى العربيّ؛ سيلامس "السياسة" – تلك التي يتفاداها كثيرون ومختلفون..

للتوضيح: ربما لو كان التحرّك يتمحور في قضية التعليم الثانوي أو الجامعي وزيادة ميزانياته، لكان الحضور العربي أكثر سلاسة. ولكن حتى هذا سيظل صحيحًا طالما تلخصت المطالب بميزانيات. فالصورة ستختلف تمامًا لو كان التحرّك من أجل تغيير مناهج التعليم، وخصوصًا مادة التاريخ! لو تجاوزنا كل ذلك فلن نتجاوز السؤال: أين سيصل احتجاج اجتماعي لا يزال يرفض ربط نفسه بالسياسة؟ يبدو الأمر كأنه أحجية. لأن حل أزمة السكن يحتاج الى أموال؛ هذه الأموال يجب أخذها من الميزانية؛ الميزانية مقسّمة على وزارات؛ فمن أي وزارة تؤخذ الأموال؟من الصحة؟ من التعليم؟ من الصناعة؟ من الجيش؟ ومن سيقول الجواب بفم ملآن؟ ("نحن نطالب الحكومة بما يحظى بالإجماع القومي فقط"، علّق برنامج "إبرتس نهديرت" الإسرائيلي الساخر!).

إحدى إشكاليات الاحتجاج كانت متأصلة في إسرائيليّته. إنه الخوف من الحقيقة؛ الخوف من قول ما يعرف الجميع تمامًا أنه السبب في أزمته؛ الخوف من الإشارة نحو محارق الميزانيات التي تُقتطع من جَيب الإسرائيلي، من أجر عمله وضرائبه. فهذا المجتمع يخاف الالتفات إلى ما بعد الجدار الاستيطاني الذي قالوا له إنه سيصدّ عنه الشرّ، لكنه حجب عنه وضوحَ البصر والبصيرة، فأدمن الخوف.. هم يعزفون له على الخوف فيعزف هو عن السياسة ويمعن في خوفه، ونطالَب نحن بالتفهّم! (حين سُئل الشاعر محمود درويش مرة خلال ندوة في باريس عن خوف الإسرائيليين، ردّ بالقول: إن خوفكم هذا يرعبنا..).

حتى يكون للاحتجاج ما بعده ولا ينتهي كمخيّم صيفي عابر، يجب القول بطلاقة: إنّ من يرفض الإقرار بحقيقة أن الاحتلال والاستيطان والعسكرة تصادر معظم المال العام، هو شخص لا يمكن الوثوق بقدراته التحليلية البسيطة ولا بمواقفه كشريك في أيّ نضال كان. ففي خاتمة المطاف سيكون مأساويًا ومسيلا للدموع الوصولُ بعد كل الجهود الى "حلّ" مفاده تعميق تهويد الجليل والنقب لحلّ أزمة سكن شعب إسرائيل.. فأكثر ما يخشاه المرء هو أن يلاقي في نهاية الطريق نفسه مع أفيغدور ليبرمان ببسمته الصفراء المقيتة وهو يهتف معه من أجل حقوق السكن ولكن شريطة إعلان الولاء لدولة اليهود.. وهل يضمن أحدٌ ألا توافق غالبية إسرائيلية مع ليبرمان، بدعوى ضرورة احترام البقرة المقدسة.. أقصد يهودية الدولة؟

لقد ظهر في الصورة العامة أن المواطنين الفلسطينيين، رغم التباينات التكتيكية، مقتنعون بوجوب استثمار الاحتجاج

الإسرائيلي في قضايا اجتماعية عينية. بمعنىً ما، يدل هذا على شكل التعاطي مع المواطنة أو مع المركب المدني في هوية الفلسطينيين داخل إسرائيل. هناك وعي للصعوبة التي قد تصل حد العبث في أن يقف الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي في نضال له علاقة بالأرض، بكون الأول تعرّض لنهب أرضه من قبل المؤسسة، بينما حظي الثاني بها من المؤسسة نفسها. مع ذلك فقد بدا أنه بالإمكان التمحور ولو نظريًا في قضايا محددة: تسهيل مخططات البناء، توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية التي تسمح ببناء وتطوير، تسهيل في قروض الإسكان، رفع مطلب الإسكان الشعبي المموّل من الأموال العامة، وما شابه.

مع ذلك، يمكن الإشارة الى عدد من الإشكاليات التي تعرقل تطبيق هذا التعاطي مع هذا الاحتجاج العيني:

١. على الرغم من اتساع رقعة الحراك الاجتماعي في الصيف الأخير، من ناحية جغرافية وكذلك من ناحية الشرائح الاجتماعية التي انضمت إليه، ظل الصوت الطاغي هو صوت الطبقة الوسطى الشابة الإسرائيلية العلمانية (أو غير المتدينة على الأقل، نظرًا لصعوبة التعريف بدقة). الأمر انعكس في أساليب التحرك ولغته التي وقعت في تناقض واضح: من جهة أرادت توسيع وتعميم مفرداتها لتضم «الجميع»، لكنها أخفقت هنا في احتواء المجموعات المختلفة. فمطلب أسرة شابة في تل أبيب بحقوق السكن يشبه لغويًا مطلب أسرة عربية في الناصرة، لكن الفجوة شاسعة بينهما. لا يناضل أهل الناصرة من أجل خفض الأجور كمطلب أول، بل إنهم في مرحلة ما- قبل- هذا! إنهم يطالبون بتوسيع رقعة المدينة وتخصيص أماكن لبناء الشقق. نقطة الانطلاق مختلفة تماما.

٢. توجُّه الفلسطينيين إلى الانسجام في أو المشاركة عن بُعد في هذا الحراك، سيظل محدودًا طالما لم يكن هناك موقف موحّد متفق عليه. هنا لا يمكن تقسيم الحالة الى «مؤيدي التعاون مع مواطنين يهود» وبين متحفّظين، لأن هناك بنية قومية راسخة لخصوصية وحدّة القضايا الاجتماعية التي يعاني منها العرب قياسًا باليهود، وهذا لكونها نتاجًا مباشراً لسياسة تمييز قومي تقرّ بها جميع التيارات بين المواطنين الفلسطينيين. وعلى الرغم من صياغة بيان «بالحد الأدنى» ظلت الأمور خاضعة لتجاذبات حزبية لم تخل من مناكفات أبعدت الجدل عن «المهم» الى ما لا يرقى إليه من أهمية.

٣. لوحظ وجود تردد واضح لدى الشرائح الفلسطينية الشابة في المشاركة الخلاّقة في هذا الحراك. فبدا المشهد مرسومًا بالمجموعات الحزبية والسياسية المؤطرة، أكثر مما بالمشاركة العضوية الشابة. تفتح هذه النقطة علامات سؤال عديدة، لكن ما يهمنا منها في هذا السياق، هو القصور المحتمل لخطاب الأحزاب والحركات السياسية في محاورة الأجيال الشابة على قضاياها الأساس – ومسألة البيت وحقوق السكن هي نموذج قوي لهذه القضايا.

٤. من غير المجدي تجاهل الاغتراب القوي الذي يحكم علاقة المجتمع الفلسطيني بالحالة الإسرائيلية، بحيث أنه لا يمكن الانتقال "الميكانيكي" من هذا الوضع الى المشاركة الفعالة مع شرائح إسرائيلية واسعة، بعضها لا يحترم علانية حقوق المواطنين الفلسطينيين. وهذا، للاستدراك، يختلف عن مشاركة مجموعات سياسية يسارية أو تقدمية في نضالات معينة. ربما كان هذا الحراك جديدا على الجميع، كونه جمع شرائح عديدة ومختلفة حول قضية واحدة (ولو بعنوانها)، وهنا ستحسن الحركات والأحزاب الفاعلة بين الفلسطينيين صنعا لو استخلصت العبر الملائمة والمجدية في هذا السياق.

٥. لقد تم تمثيل عضوين فلسطينيين شابين في الهيئة القطرية العليا للحراك الاجتماعي في إسرائيل، وهو الأمر الذي جاء بعد جهود ونقاشات وضغوط. وقد أثمر هذا عن مواقف تصريحية تشير عينيًا إلى قضايا ذات خصوصية لدى المجتمع الفلسطيني. هذا الأمر يحتاج إلى تقوية الحضور الشبابي الفلسطيني على صعيد طرح المطالب بشكل أكثر راديكالية، فالمسألة خاضعة لهذه الضغوط وهكذا تتبلور الأمور. كذلك، فإن صياغة "ورقة مطالب" واضحة لطرحها وكسب الدعم لها، سواء على مستوى الحراك نفسه، أو في مرحلة التفاوض اللاحقة مع المؤسسة، من شأنها تحقيق كسب نقاط حقيقية، بمعنى تجاوُز مسألة تسجيل الموقف إلى تحصيل إنجاز.

صدر عن "مدار".....

وثائق حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في إسرائيل 2011
כשהממשלה נגד העם
העם נגד הממשלה
ترجمة: سعيد عيّاش
56 أوراق إسرائيلية
مدار
MADAR

المقاطع الرئيسة من تقرير «اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي» (لجنة تراختنبرغ)

نحو بلورة مجتمع إسرائيليّ أكثر عدالة

توطئة

«الشعب يريد عدالة اجتماعية» هذه الصرخة العالية التي أصبحت رمزاً لاحتجاجات الخيام، شعار رفعه عشرات ومئات الآلاف في شوارع المدن الإسرائيلية. ليس «الكتامونيم» (أحياء الفقر في القدس) ضد «رحافيا» (حي الأغنياء في القدس) ولا «بني براك» ضد «تل أبيب»، ولا «كريات أربع» ضد «كريات شمونة»، بل «الشعب». وليس تلك التشرذمات التي أملت الأجندة خلال عدة عقود، والتي ملّها المجتمع الإسرائيلي لأنها غطت كل إمكانية للحديث عن الآلام المشتركة لغالبيتنا؛ تلك الآلام التي تتجاوز الانقسامات التقليدية بين اليسار واليمين، وبين «الحريديم» والعلمانيين، وبين الشرقيين والأشكنازيين، وبين المهاجرين والقدامى.

إن هذا الشعب القادر على استيعاب جميع التيارات والمعتقدات تحت سقف الخيام، واحتضانها في مظاهرة من الوحدة ومتعة الشراكة، والتي لم نشهد مثلها منذ التاسع والعشرين من تشرين الثاني العام ١٩٤٧، هو الذي «يريد» بكل صرامة وحزم وقامة مرفوعة، وليس بضعف وتوسّل. وهو «يريد» لأنه صاحب البيت، ولأن الوقت قصير ولأنه تم انتهاك «العقد». يريد «عدالة اجتماعية» وليس حقوقا امتيازيّة، وليس على حساب الآخرين.

أقيمت اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي لأن الحكومة أصغت إلى الاحتجاجات. ولولا ذلك لتحطمت صرخات الاحتجاج على صخرة البلادة، أو ربما تدهورت إلى الشغب والعنف. وفي حين قامت الحكومات الإسرائيلية السابقة بإرسال رجال الشرطة مدججين بالهراوات لفض انتفاضة وادي الصليب وإخراس صرخات «الفهود السود» متجاهلة جذور الاحتجاج،

تقر اللجنة بأن مسؤولية معالجة جذور الاحتجاجات تقع أساساً على عاتق الحكومة، لكنها تتعلق أيضاً بالأفراد وبالمجتمع المدني. وأنه يجب معالجة كل من المسائل أعلاه كلّا على حدة وبشكل جذري. وما يهمنا هنا هو تقليص الضائقة الاقتصادية، ومعالجة مشاعر انعدام العدالة والاغتراب، وهي الامور التي وجهت عمل اللجنة. ونشير إلى أن الخطوات الهادفة إلى تقليص الضائقة الاقتصادية تشمل تخفيض غلاء المعيشة وخفض الضرائب غير المباشرة وزيادة التنافس في السوق، وخفض تكلفة الخدمات الاجتماعية، والعمل على زيادة الدخل الاجمالي.

ها هي الحكومة اليوم تتصرف بشكل مغاير، حيث تكمن عظمة الديمقراطية اليقظة وعظمة اقتصاد السوق الحكيمة في قدرتهما على توجيه البحر الهائج بواسطة عمليات التغيير التدريجي، أي بواسطة «النشوء والارتقاء» دون الحاجة إلى اضطرابات «الثورة».

جذور الاحتجاجات

هناك ثلاثة جذور رئيسة للاحتجاجات؛ الأول: الضائقة الاقصادية للأفراد والأسر، وخاصة ضائقة الأسر العاملة الفتيّة والمثقفة، التي لم تعد تستطيع مواجهة غلاء المعيشة، ومصروفات السكن، والعلاج والتعليم المناسبين لأولادها.

الثاني، الشعور العميق بانعدام العدالة بسبب اتساع فجوات اللامساواة الناتجة عن عدم تدخل الحكومة، وعن مركزيّة اقتصاد السوق. وبسبب عدم توزيع العبء على جميع فئات المجتمع، وبسبب وجود فئات لا تشارك في سوق العمل وتمتنع عن الخدمة العسكريّة.

الثالث، الشعور المتزايد والخطير بالاغتراب. أي شعور الابتعاد والانفصال عن مؤسسات الدولة، التي لم تعد تخدم جميع المواطنين، والبعيدة عن ضائقة الجمهور ومشاعره، والتي تقابل بالشك وعدم الثقة. فعملية اتخاذ القرارات الحكومية، برأي الجمهور العريض، غامضة ولا تسمح بالحوار المنفتح وبإمكانية التأثير عليها. كما يعود الشعور بالاغتراب إلى تضييق حيز النقاش السياسي العام في السنوات الأخيرة، وخاصة بسبب تآكل الخطاب الاقتصادي الاجتماعي وتضييقه. فالاحتجاج يعبر، ضمن ما يعبر عنه، عن محاولة لإعادة الخطاب الاقتصادي الاجتماعي إلى مكانه اللائق، إلى الحيز الإسرائيلي العام.

الضائقة الاقتصادية

تعني الضائقة الاقتصادية النقص الحاد والمساس في مستوى معيشة الفرد والأسرة النووية، إضافة إلى وجود أفق اقتصادي ضبابي يدعو إلى القلق والخوف. ومن وجهة نظر الأفراد فإن مستوى المعيشة يتغذى من ثلاثة مصادر: الموارد الخاصّة (أي الدخل)؛ الموارد العامة (أي الخدمات الحكومية المباشرة وغير المباشرة)؛ وموارد القطاع الثالث.

الموارد الخاصّة: ومصدرها عمل الفرد ودخله الإجمالي بعد خصم الضرائب وإضافة المخصصات الحكومية. مع العلم أن الدخل الصافي يعكس مستوى الحياة بعد احتساب غلاء المعيشة. ويتأثر الدخل الإجمالي للفرد بشكل أساس بالعمل، ومستوى تعليم الفرد، وقوانين سوق العمل وتطبيق قوانين العمل. كما يؤثر عامل الوراثة، والمساعدات الأسرية والمجتمعية على مستوى حياة الفرد، والتي تشكل نوعاً من الضمان الاجتماعي. وتشكل أسعار ومنالية السلع والخدمات عاملاً حاسماً في تحديد مستوى معيشة الأفراد. فأسعار السلع الاستهلاكية هي نتاج مباشر للمنافسة ولمركزيّة السوق، والضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع، مثل الجمارك، وضريبة الشراء وضريبة الوقود، وضريبة القيمة المضافة.

الموارد العامة: والتي يتم التعبير عنها بواسطة حجم الميزانية المُخصصة للخدمات الاجتماعية، والتي تُحدّد بناءً على التوجه الاقتصادي الاجتماعي السائد، والديون الوطنية، والاقتصاد العالمي، وسياسة الخدمات الحكومية، والخصخصة. وتتأثر الخدمات الحكومية بعلاقات العمل في القطاع العام، الأولويات القطاعية والجغرافية وإمكانية قياس النتاج وجودة الخدمات. مما يعني

أن حجم الميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية يمر في العديد من المصافي قبل ترجمته المباشرة إلى منالية وتوفر الخدمات للمواطن وجودتها، وبالتالي المساهمة في تحديد مستوى معيشة الفرد.

موارد القطاع الثالث: وهي الخدمات المُخصصة عادة لمعالجة الضائقات التي لا تجد لها حلاً خاصاً أو عاماً. ويلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة حجم هذا القطاع وأهميته، والذي أصبح يلعب دوراً مركزياً في المجتمع الإسرائيلي، لكننا لن نتوسع في هذا المجال، لأن نمو هذا القطاع، ورغم إيجابياته، يعكس مدى قصور وفشل القطاعات الأخرى، التي تعنينا هنا.

لفهم أسباب الضائقة الاقتصادية ثمة ضرورة لدراسة التطورات التي لحقت بالموارد الخاصة والعامة خلال السنين الأخيرة؛ صحيح أن دخل الفرد (موارد خاصة) ارتفع خلال السنوات الأخيرة، لكن معدل ارتفاع الدخل المتوسط للفرد خلال العقد الأخير كان طفيفاً، وأقل بكثير من نسبة ارتفاع النتاج المحلي الاجمالي للفرد، ما يعني أن "المواطن المتوسط" لم يستفد كفاية من النمو الاقتصادي.

أدى تخفيض الضرائب إلى ارتفاع طفيف فقط في الدخل الصافي للفرد، وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الغذائية والمساكن، وازدادت المصاريف المنزلية.

أما بخصوص الموارد العامة فلقد انخفض الإنفاق العام في النتاج المحلي الإجمالي للفرد من ٦٣٪ إلى ٣٣٪، إضافة إلى إلغاء بعض الخدمات الاجتماعية الحكومية ونقلها إلى شركات خاصة دون رقابة كافية.

إجمالاً يمكننا القول: إن مستوى المعيشة ارتفع خلال العقد الأخير بشكل طفيف فقط، لكن هذا الارتفاع كان أقل من نسبة النمو العام للفرد. وفي الوقت نفسه اتسعت فجوة عدم المساواة في توزيع الموارد التي تُحدّد مستوى المعيشة، ما أدى إلى الشعور العام بأن الانجازات الاقتصادية والنمو السريع لم ينعكسا كفاية على غالبية المجتمع.

شعور انعدام العدالة

يتركب هذا الشعور من مدماكين: تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل، وفي تحمل العبء. نشأت في العقود الأخيرة في البلاد شريحة ضيقة من المُغتنين، والذين كسبوا ثروتهم، بنظر غالبية المواطنين، بسبب استغلال غير متناسب للاحتكارات، والثروات الطبيعية ومركزيّة السوق، وليس بفضل مبادرات وتكنولوجيات جديدة. أضف إلى ذلك الأجور الضخمة لمدراء الشركات العامة. كما أن تخفيض الضرائب المباشرة من خلال تفضيل رأس المال على العمل، وارتفاع بعض الضرائب غير المباشرة، ساهم في توسيع فجوات عدم المساواة ولا سيما في منالية الخدمات الاجتماعية.

أما بخصوص توزيع العبء، فنجد أن المجموعات السكانية التي لا تشارك في تحمل العبء هي المجموعات التي تتمتع بامتيازات حقوقية، ومن بينها مجموعات لا تشارك في سوق العمل ولا تخدم في الجيش أو في الخدمة المدنية، أو مجموعات تتمتع بامتيازات خاصة بسبب انتمائها الجغرافي أو القطاعي.

ثمة توجهان لمواجهة هذا الوضع. توجه يدعي أن المشكلة تعود إلى رغبة هذه المجموعات في الحفاظ على أسلوب حياتها، ولذلك يجب منح هؤلاء المحفزات لحثهم على المشاركة الاقتصادية والمجتمعية. أما التوجه الآخر فيدعي أن المشكلة تكمن في عدم رغبة هذه المجموعات في المشاركة في تحمل العبء، وهي تستغل خصوصيتها وقوتها السياسية لتكريس دعم الأكثرية للأقلية، ولذلك يجب فرض عقوبات على تلك القطاعات لإحداث التغيير.

تؤيّد اللجنة التوجه الأول، وتؤكد وجود معيقات تمنع اندماج هذه المجموعات في المجتمع، وأنه يجب تزويد هذه المجموعات بالأدوات المناسبة لحثها على المشاركة في المجتمع، وخاصة في مجال العمالة والتعليم.

تقر اللجنة بأن مسؤولية معالجة جذور الاحتجاجات تقع أساساً على عاتق الحكومة، لكنها تتعلق أيضاً بالأفراد وبالمجتمع المدني. وأنه يجب معالجة كل من المسائل أعلاه كلّا على حدة وبشكل جذري. وما يهمنا هنا هو تقليص الضائقة الاقتصادية، ومعالجة مشاعر انعدام العدالة والاغتراب، وهي الامور التي وجهت عمل اللجنة. ونشير إلى أن الخطوات الهادفة إلى تقليص الضائقة الاقتصادية تشمل تخفيض غلاء المعيشة وخفض الضرائب غير المباشرة وزيادة التنافس في السوق، وخفض تكلفة الخدمات الاجتماعية، والعمل على زيادة الدخل الاجمالي. إضافة إلى تقليص فجوات عدم المساواة في تحمل العبء وتشجيع المشاركة في العمل وتقديم اقتراحات بديلة لخدمة المجتمع والدولة. وثمة

تعهدت اللجنة (بناء على طلب رئيسها) بالعمل ضمن إطار ميزانية الدولة وعدم الخروج عن هذا الإطار. ما يعني عدم زيادة حجم الميزانية نتيجة توصيات اللجنة، وأن كل اقتراح لزيادة حجم ميزانية الخدمات الاجتماعية يتطلب تقليص ميزانيات أخرى، وخاصة ميزانية الأمن. وفي هذا السياق تقترح اللجنة اقتطاع مبلغ ٣٠ مليار شيكل (تمتد على مدار خمس سنوات) لصالح ميزانية الخدمات الاجتماعية، وخاصة لمجال تعليم الأجيال الشابة.

ضرورة لاتخاذ خطوات لتعزيز شفافية المؤسسات الحكومية، واتخاذ التدابير العملية لمتابعة تطبيق توصيات هذه اللجنة.

بهدف بلورة وجهة نظر تُرشد عمل اللجنة حاولنا ترجمة شعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية» للغة نستطيع من خلالها استنباط الأجوبة:

١. العدالة الاجتماعية تعني العلاقة المناسبة والمثابرة بين السلوك المعياري ومساهمة كل فرد وجهوده، وبين المردود الذي يحصل عليه الفرد في جميع المستويات؛ على المستوى الاجتماعي (الاعتراف والانتماء)، وعلى المستوى الاقتصادي (الأجور والأمن الاقتصادي)، وعلى المستوى السياسي (قدرة تأثير الفرد على المجموعة).

٢. العدالة الاجتماعية تعني قوانين لعبة منصفة، مساواة في الفرص في مرحلة البداية، ومنافسة منصفة وتقدير الانجازات. نحن لا نطالب بإلغاء الاختلافات الوراثية، والتاريخية، والجغرافية، والبيئية والانسانية، بل نطالب بضرورة تقليص تأثيرها على فرص الفرد.

٣. العدالة الاجتماعية تعني أن يقوم المجتمع بضمان مكونات الحياة الأساسية للفرد وكرامته في حالة تعرضه لضربات المصير. فالتكافل الاجتماعي ليس مجرد آلية تأمين وقت الضرورة، بل قيمة تغني حياة المجتمع الانساني.

يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، على مركباته الثلاثة أعلاه، مسؤولية مباشرة واستراتيجية عمل من قبل الدولة. وعليه يجب على الحكومة ترجمة المبادئ إلى سياسة فاعلة، محاسبة الذات، وفحص نفسها، والتأكد من مدى التلاؤم بين سياستها على أرض الواقع وبين تلك المبادئ.

يرتبط ازدهار المجتمع بوجود قاسم قيمي مشترك وعريض بين جميع فئات المجتمع. وهذا لا يعني التماثل أو الإكراه وفرض قيم مجموعة معينة على بقية المجموعات. فالعدالة الاجتماعية والقاسم القيمي المشترك هما الأسس الذي يجب أن تقوم عليها استراتيجية بناء مجتمع أفضل. ونحن نقترح أن يتم ذلك استناداً إلى مبادئ الاحترام، التسامح والثقة المتبادلة. هذا باختصار ما يمثل توجهات اللجنة ويرشِّد عملها.

حيز عمل اللجنة: تفويضها والخطوط العريضة لعملها

لقد ألقيت على عاتق اللجنة مسؤولية غير مسبوقة في نطاقها وهي «التغيير الاقتصادي الاجتماعي»، والعمل خلال فترة زمنية قصيرة جداً (سبعة أسابيع). وطلب منها معالجة المجالات التالية: الضرائب، الخدمات الاجتماعية، المنافسة الاقتصادية، غلاء المعيشة والمسكن.

وفيما يلي الخطوط العريضة لعمل اللجنة:

١. عملت اللجنة على تشخيص القضايا المركزيّة في كل من مجالات تفويضها المباشرة، وقدمت اقتراحات لخطوات سياسية فعلية لحل تلك القضايا.

٢. النطاق الزمني لتنفيذ التوصيات في سياقاتها المختلفة هو السنوات الخمس القريبة. ويتضمن ذلك المدى القصير، أي السنة المالية ٢٠١٢، والمدى المتوسط أي ٢٠١٣-٢٠١٦، والمدى البعيد.

٣. تختلف الفترة الزمنية لتطبيق الخطوات المختلفة حسب المجال.

٤. ثمة اختلافات كبيرة في مدى جهوزية الآليات السياسية

وإمكانية تفعيلها. فعلى سبيل المثال يمكن تطبيق بعض الخطوات في مجال الضرائب بشكل فوري، بينما تخفيض الجمارك (مثلاً) يتطلب جهوداً أكبر.

٥. بسبب قلة الوقت المتوفر للجنة إرتأينا العمل بناء على قاعدة "عدم التسبب بالضرر"، ولذلك لم نقم دائما باقتراح خطوات عمل جازمة، ما يعني ضرورة متابعة العمل وإقامة طواقم مهنية للمتابعة.

٦. في بعض الحالات اكتفت اللجنة بوضع توجيهات وأفكار عامة.

جمهور الهدف

قررت اللجنة محورة عملها في جمهور الأسر العاملة والأسر التي لديها أطفال في جيل الشبيبة، حيث كان علينا وضع الحلول لشريحة المجتمع الرئيسة التي تتحمل الجزء الأكبر من العبء الاقتصادي والخدمة العسكرية والمدنية.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة الارتفاع المتواصل في أسعار المساكن، وارتفاع الإنفاق الشخصي على التربية والمصاريف المنزلية، ما أضر بالأسر الفتية العاملة. وهنا تقترح اللجنة منح نقطتي تزكية للأب الذي لديه أطفال في جيل ٠-٣. كما نقترح تخفيض الجمارك، منح تخفيضات كبيرة على الشراء عن طريق الانترنت، زيادة المنافسة في السوق. أما في مجال المسكن فنقترح زيادة حجم العرض بشكل كبير ما يساعد على تخفيض الأسعار.

العمل ضمن إطار ميزانية الدولة

تعهدت اللجنة (بناء على طلب رئيسها) بالعمل ضمن إطار ميزانية الدولة وعدم الخروج عن هذا الإطار. ما يعني عدم زيادة حجم الميزانية نتيجة توصيات اللجنة، وأن كل اقتراح لزيادة حجم ميزانية الخدمات الاجتماعية يتطلب تقليص ميزانيات أخرى، وخاصة ميزانية الأمن. وفي هذا السياق تقترح اللجنة اقتطاع مبلغ ٣٠ مليار شيكل (تمتد على مدار خمس سنوات) لصالح ميزانية الخدمات الاجتماعية، وخاصة لمجال تعليم الأجيال الشابة.

كما يعني الحفاظ على حجم الميزانية أن أي اقتراح لتغيير مبنى الضرائب لا يقلص الحجم الكلي لعائدات الضرائب، وعدم زيادة حجم العجز في الميزانية. في هذا السياق تقترح اللجنة تخفيض الضرائب غير المباشرة وتوفير مبلغ ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث يُستغل المبلغ لصالح الجمهور العام.

مبادئ لوضع السياسة الاقتصادية الاجتماعية

على الحكومة أن تضع نصب عينيها مبادئ توجيهيّة وغايات كمية، بحيث تتم مناقشة وتقييم كل خطوة بناء على هذه المبادئ. ومن المعلوم أن ميزانية الدولة هي الأداة الأكثر تعبيراً عن سياسات الحكومة، لذلك فثمة أهمية فائقة لهذه المبادئ لدى وضع الميزانية.

وظيفة ميزانية الدولة هي في الأساس تخصيص الموارد اللازمة لتوفير السلع والخدمات العامة التي تقع ضمن مسؤولية الحكومة. ويؤثر حجم الميزانية وتوزيعها بشكل كبير على نشاط السوق، والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

فيما يلي المبادئ التي تقترحها اللجنة لبلورة السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة في السنوات القريبة:

١. على الحكومة العمل على رفع نسبة الإنفاق المدني في الميزانية، والسعي لزيادة حصة الناتج المحلي الاجمالي. وذلك بسبب التآكل المستمر في الخدمات الاجتماعية الناتج عن ضغوطات الميزانية.

٢. على الحكومة العمل على تحديث الغايات الاجتماعية بين فترة وأخرى، ووضع غايات كمية لزيادة المشاركة في العمل وتقليص معدلات الفقر وفجوات عدم المساواة.

٣. النمو الاقتصادي هو الضمانة لسد احتياجات المجتمع الإسرائيلي المتزايدة. لذلك يجب العمل على تعزيز نمو السوق وزيادة التنافس. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة النمو لا تعكس بالضرورة حجم عدم المساواة، ونوعية الأوضاع الصحية، وجودة البيئة وغيرها. لذلك يجب وضع معايير جديدة لقياس نشاط السوق.

٤. يشكل عدم المساواة في السوق عاملاً مهماً في قياس جودة الحياة. وتعمل فجوات عدم المساواة على تعزيز شعور الاغتراب والاقصاء، ما قد يضر في بتماسك المجتمع وجهوزية تحمل العبء. لذلك يجب السعي من أجل توزيع منصف وعادل لثمرات النمو.

٥. على الحكومة العمل بشكل جاد ومثابر من أجل زيادة مشاركة كافة قطاعات الشعب في السوق وفي المجتمع. وخاصة مشاركة الحريديم والنساء العربيات، ومن خلال احترام أسلوب حياة كل مجموعة.

٦. على الحكومة ضمان قوانين لعبة منصفة في السوق الاقتصادية، والعمل على إزالة المعيقات وتوفير شروط عمل أفضل لجميع العمال وحماية حقوقهم الأساسية.

٧. على الحكومة تحديد مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة، وملاءمتها بناء على التغيّرات التكنولوجية والديموغرافية وغيرها. وتوفيرها لجميع المواطنين المحتاجين بشكل منصف.

٨. توكيل بعض الخدمات العامة لشركات وهيئات خاصة هو أمر شرعي ومرغوب من أجل تنجيع هذه الخدمات وتوسيع منالياتها، شريطة أن يتم ذلك في الحالات المناسبة فقط، ومن خلال التخطيط الحكيم، ومع أخذ جودة الخدمات ومنالياتها وإمكانية تقييم وقياس هذه الأمور بعين الاعتبار. كما على الحكومة الاستمرار بتحمل مسؤوليتها عن هذه الخدمات، وأن تشكل هي العنوان لكل مواطن بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمات.

٩. على الحكومة العمل بشكل شامل لمعالجة اخفاقات خدمات الدولة والقطاع العام، وتعزيز قدرات التخطيط السياسي، وتعزيز القدرات التنفيذية والادارية للحكومة، وتعزيز منظومة قيم مقدمي الخدمات.

١٠. على الحكومة تعزيز الديمقراطية التشاركية وفتح قنوات الحوار مع الجمهور العريض.

الحريديم

ثمة حاجة ماسة لمواجهة التوترات بين القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة بين العلمانيين والحريديم. من واجبنا احترام خصوصية جميع الفئات في المجتمع الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه العمل على دمج الجميع في السوق القومية. يشكل الحريديم قرابة ٨٪ من مجمل سكان إسرائيل مع نسبة تكاثر كبيرة. وهذا يعني أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي لهذه المجموعة ومستقبلها، لا يؤثران عليها فحسب، بل يسقطان على السوق والمجتمع عامة. من هنا تنبع أهمية إشراك الحريديم في النشاط الاقتصادي وفي المجتمع عامة.

نحن نعتقد أن على جميع الأطراف الاجتهاد من أجل إزالة التوترات. وتقع على عاتق الأغلبية مسؤولية تغيير التعامل مع الحريديم. وعلينا الاهتمام في مشاركة الحريديم في جميع مستويات النشاط والعمل في إسرائيل دون اضطرارهم للتخلي عن أسلوب حياتهم. والتحدي الكبير هو كيفية مساعدتهم وتشجيعهم على المشاركة الواسعة في سوق العمل.

إلى جانب الاعتراف بحق أطفال الحريديم في المرحلة الابتدائية التعلم حسب المبادئ التوراتية، علينا تزويدهم بالمعرفة والأدوات التي ستساعدهم في المستقبل على الإندماج بشكل ناجح في العمل النوعي. وعلى وزارة التعليم الاهتمام بتعليم المواضيع الأساسية التالية في جميع المدارس دون استثناء: الرياضيات، اللغة الانكليزية، الحاسوب، وأحد مواضيع العلوم الكلاسيكية أو أكثر. وعلى وزارة التعليم توفير الميزانيات من أجل ذلك. كما يجب الاهتمام بإدخال مواضيع تعليمية تؤهل طلاب «اليشيفاة» (المدرسة الدينية) للمشاركة في سوق العمل.

كما يجب العمل على منح امتيازات لطلاب اليشيفاة للخروج إلى العمل عن طريق إزالة المعيقات القائمة، وتشجيعهم على مواصلة التعليم الأكاديمي المتقدم.

أما بخصوص الخدمة العسكرية والمدنية للحريديم، نعتقد أن تطبيق "قانون طال" والتعديلات التي أدخلت عليه ، هو الحل الأمثل، ونحن على علم أن الشريعة التوراتية لا تعارض ذلك.

الخدمات العامة

الوظيفة الرئيسة والتقليدية للحكومة هي تزويد «السلع العامة»، مثل الأمن، وسلطة القانون والعلاقات الخارجية. وقد تتغيّر تركيبة السلع العامة حسب العصر والتطور التكنولوجي وغيره. فمثلا، في الماضي كانت رعاية الأطفال مسألة خاصة، تتم داخل الأسرة، أما في عصرنا فإن الحكومة تتحمل مسؤولية ذلك.

يجب أخذ عدة جوانب مركزية بعين الاعتبار لدى تزويد الخدمات العامة، مثل: (أ) تحديد السياسة والمعايير، (ب) التمويل، (ت) إنتاج وتزويد الخدمات، (ث) الرقابة والتطبيق وغيرها. ففي حين تقرر الحكومة أخذ المسؤولية الكليّة أو الجزئية عن خدمة معينة،

فعليها تحمل مسؤولية الجانب (أ)، وليس بالضرورة الجوانب (ب) و (ت) و (ث). أما بالنسبة لمسألة تمويل الخدمة، فالأمر يتعلق بتقييدات الميزانية، ومدى حاجة جميع المواطنين لهذه الخدمة. أما بخصوص مسؤولية الحكومة ودورها في إنتاج الخدمات الاجتماعية وتزويدها الفعلي، فهناك عدة اعتبارات، مثل: مزايا الحكومة حسب نوع الخدمة، ومصدر الصلاحيات وخصائصها خلال المراحل المختلفة، والقدرة على ضمان جودة الخدمة، والقدرة على الرقابة، وميزات مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة، بنية السوق ومزودو الخدمات وغيرها. ما يعني أنه لا يوجد جواب شامل وواحد بالنسبة لدور الحكومة في انتاج الخدمات الاجتماعية وتزويدها، وأنه يجب مناقشة كل خدمة على حدة بناء على الظروف والخصائص. ولكن من الأهمية التأكيد على المسؤولية الكاملة للحكومة عن تزويد الخدمة العامة، وجودتها ومنالیتها، بغض النظر عن الجهة التي ستعمل على توفير الخدمة. وهذا الأمر (التعهيد أو المقاولة) يختلف عن الخصخصة. ففي حالة الخصخصة تقلص الحكومة مسؤوليتها وسيطرتها.

أحياناً، وبسبب الاخفاقات التي تعيق قدرة الحكومة على التنفيذ، لا بد من نقل تنفيذ الخدمة المعينة إلى جهات خارجية (التعهيد). مع ذلك، هناك العديد من الاعتبارات التي تلزم الحكومة بتحمل كافة انتاج الخدمة وتزويدها بشكل مباشر. كما لا يمكن حل مشاكل قدرة الحكومة على التنفيذ بواسطة التوجه إلى جهات خارجية.

إشكاليات وتحديات

تلجأ معظم دول العالم إلى «التعهيد» كوسيلة مهمة لتزويد الخدمات العامة، بسبب مزايا هذه الآلية التي تساهم في تحسين جودة الخدمة ومنالیتها، إضافة إلى مزايا إشراك القطاع الثالث والقطاع الخاص في كل ما يتلعق بالاختصاصات والمهنية. لكن، ورغم المزايا الكامنة في عملية «التعهيد»، فإن هذه العملية تثير العديد من الاشكاليات، مثل:

١. انعدام البنية التحتية الحكومية المطلوبة، فالتعهيد يلزم الحكومة بتطوير قدراتها التخطيطية، والقدرة على تحديد المعايير المطلوبة، وتحديد مقاييس واضحة لتقييم التنفيذ والحفاظ على درجة عالية من المهنية. وهي الأمور المطلوبة أيضاً حين تقوم الحكومة بتزويد الخدمة مباشرة. كما أن العلاقة مع «المتعهد» الخارجي تتطلب مهارة وخبرة عاليتين. لذلك، وفي حالة تفويض «متعهد» خارجي بتزويد الخدمة يخشى من انخفاض مستوى تقديم الخدمة، إذا لم تعمل الحكومة على توفير الأمور أعلاه.

٢. صعوبة تحديد الغايات والمقاييس، تلزم عملية التعهيد الخارجي بوضع معايير وأهداف ومقاييس واضحة في كل عملية ارتباط مع متعهد خارجي، والتي تستجيب للغايات التي تريد الحكومة التوصل إليها. فالمعايير والمقاييس التي يتم وضعها تحدد مسؤولية المتعهد. وبدون هذه الشروط فإن اعتبارات مثل كيف وماذا ولمن سيتم تزويد الخدمة تبقى بيد المتعهد، الأمر الذي يقلص قدرة الحكومة على مراقبة مستوى الخدمة المُقدمة وضبطها.

٣. إلحاق الضرر بجودة الخدمة، ثمة ادعاء بأن الحكومة تلجأ إلى أسلوب التعهيد دون أخذ مسألة جودة الخدمة بعين الاعتبار، وكل همها هو التخلص من عبء الخدمة.

٤. التنظيم، من المحتمل أن تؤدي عملية التعهيد الخارجي إلى خلق سوق جديدة تسيطر عليها الاحتكارات أو احتكار القلة. وإضافة إلى المس بجودة الخدمة، ثمة قلق من الاعتماد على مزوّد واحد فقط، ما يعني سيطرة المزوّد على تحديد السياسات والمعايير.

٥. تقليص المسؤولية تجاه العمّال، من المحتمل أن يؤدي التعهيد إلى إلحاق الضرر بحقوق العمال وظروف تشغيلهم.

اقتراحات لسياسات أولية

١. تغييرات بنيوية: على الحكومة العمل على تطوير قدرات موظفيها بشكل جدي، وخاصة القدرة على تحديد الغايات، وتحديد المعايير، يمكن ترجمتها إلى ارتباطات واضحة ومتماسكة، والعمل على صياغة عقود حكيمة تشجع المتعهد على الالتزام بالغايات والمعايير المطلوبة. وتوصي اللجنة أن تتم بلورة قاعدة معلومات في كل وزارة تتعامل مع التعهيد الخارجي. والعمل على تطوير قدرة صياغة العقود وعمليات الضبط والرقابة.

القطاع الخاص النوعي والناجع والمنصف هو شرط أساس للازدهار والنمو الاجتماعي والاقتصادي. يعاني هذا القطاع من اخفاقات بنيوية تحد من قدراته الوظائفية ومستوى نجاعته وجودة الخدمات التي يوفرها. ومن بين الصعاب التي يواجهها هذا القطاع: تعدد الوزارات والوحدات الحكومية والاجراءات البيروقراطية التي يجب على هذا القطاع التعامل معها. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتطوير هذا القطاع والتقدم الحاصل، إلا أنه لم يتم بعد تحقيق التغيير المنشود.

٢. تعمل الحكومة على صياغة ونشر "مرشد للتعهيد الخارجي" يتضمن تعليمات حول التعهيد الناجح.

٣. التكلفة، النجاعة والجودة: ضرورة الموازنة بين اعتبارات التوفير والنجاعة وبين مستوى الجودة المطلوبة.

٤. تعزيز نظام الرقابة والإنفاذ: على الحكومة تعزيز قدراتها على الرقابة والإنفاذ بناء على مقاييس واضحة، بما في ذلك الرقابة على تأهيل مزوّدي الخدمات، والجودة، وتحسين الخدمات. ومراقبة الاستقرار المادي لمزوّد الخدمات لضمان عدم تقليص الخدمات أو إفلاس المزوّد وتدهور الخدمات.

٥. على الحكومة منع الاحتكارات في مجال الخدمات العامة، وتقليص الاعتماد على قلة من مزودي الخدمات.

٦. العمل على تقليص البعد بين الحكومة وبين متلقي الخدمات، والحفاظ على قنوات تواصل معهم.

تلخيص وتوصيات

توصي اللجنة رئيس الحكومة ووزير المالية بتعيين طاقم عمل حكومي لصياغة الخطوات السياسية المطلوبة في القضايا المذكورة أعلاه، واتخاذ الخطوات العملية لتطبيق التوصيات، على أن يقدم الطاقم توصياته للجنة استشارية وتعرض لمصادقة الحكومة. وتوصي اللجنة باستكمال هذه العملية لغاية الفاتح من حزيران ٢٠١٢.

دراسة حالة: التعليم في جيل الطفولة المبكرة

نحن نقف اليوم في أوج «عصر المعرفة» ("The knowledge era")، والذي يتسم بالأهمية الحاسمة لخلق معارف جديدة، وانتشارها السريع واستدخالها في جميع مجالات النشاط الإنساني. وكلما ازدادت وتيرة "الهدم الخلاق" ("Creative destruction") نتيجة التطور التكنولوجي السريع، أصبحت قدرة الأفراد على إيجاد عمل جيد النوعية، أو مجرد العمل، تعتمد أكثر على مرونة مؤهلاتهم وقدراتهم على التكيّف مع هذه الظروف المتغيّرة. ومن المعروف أن الأفراد لا يميلون كثيراً إلى المهارات الشاملة ((Generic capabilities، وذلك بسبب النقص في المعلومات بخصوص وتيرة التغيّرات الجارية، ولأنهم يفضلون عادة الاهتمام بالحاضر وليس بالمستقبل. ويجب التأكيد أن إكتساب تلك المهارات يتم في الأجيال الفتيّة. لذلك نوصي الحكومة بتحمل مسؤولية أكبر في إكساب الطلاب مهارات شاملة منذ المرحلة المبكرة، والتي تؤهلهم لمواكبة متطلبات سوق العمل الحديث المتغيّرة.

كما نوصي بتطبيق قانون التعليم الالزامي على الأجيال ٣-٤ سنوات من خلال خطة خمسية، ونوصي بتطبيق تدريجي ليوم التعليم الطويل لجميع الطلاب في الأجيال ٣-٩، بما يتيح للطلاب الاستمرار في العملية التربوية المتنوعة في ساعات العصر أيضاً، وهو الأمر الذي سيتيح للأهل العمل في وظائف كاملة دون قلق.

كما نوصي الحكومة بعدم تحمل كامل المسؤولية عن الطفولة المبكرة، وذلك كي نمنح الأسر حق اختيار التصرف مع الأطفال فيها، ولا يجب ترسيخ فكرة إخراج الطفل من المنزل في هذه المرحلة كمعيار مُفضل، حيث لا نملك المعلومات، أو الصلاحية، لفعل ذلك. كما ليس من الواضح تماماً ما هو الإطار الأفضل: هل نعمل على تشجيع إقامة حضانات خاصة، هل نعمل على تمويلها ومراقبتها، أم نعمل على إقامة مراكز رعاية عامة؟

على الرغم من ما تقدم، توصي اللجنة بشكل واضح وقاطع

بزيادة تدخل الحكومة في هذا المجال وزيادة الميزانيات المرصودة له.

فيما يلي بعض التوصيات:

الحضانات اليومية هي مؤسسات تربوية تنموية مهمة، لذلك يجب نقلها من مسؤولية وزارة التجارة والصناعة والتشغيل إلى مسؤولية وزارة التعليم.

يجب فرض الرقابة على الحضانات العامة والخاصة، بما في ذلك رقابة المضامين التربوية. ولهذا الغرض يجب تسريع المصادقة على قانون الرقابة، وتطوير قدرات الرقابة وإنفاذ القانون.

ضرورة إقامة جسم مهني للطفولة المبكرة يضم أفضل الخبراء في هذا المجال، يعمل على تطوير استراتيجيات لتطوير مضامين تربوية تنموية في الحضانات.

أما بخصوص التكلفة المادية والعبء الملقى على الأهالي فنوصي بالحلول التالية: (أ) منح نقطتي امتياز لآباء الأطفال في الأجيال ٠-٣؛ (ب) زيادة عدد الحضانات العامة في جميع المناطق لزيادة منالیتها بأسعار معقولة، والعمل على تشجيع المنافسة في هذا المجال وتخفيض تكلفة الحضانات الخاصة؛ (ت) تشجيع الحضانات الخاصة على تطوير ذاتها، وفرض الرقابة على المضامين وعلى الأسعار بواسطة التمويل الحكومي.

إخفاقات القطاع الخاص

القطاع الخاص النوعي والناجع والمنصف هو شرط أساس للازدهار والنمو الاجتماعي والاقتصادي. يعاني هذا القطاع من اخفاقات بنيوية تحد من قدراته الوظائفية ومستوى نجاعته وجودة الخدمات التي يوفرها. ومن بين الصعاب التي يواجهها هذا القطاع: تعدد الوزارات والوحدات الحكومية والاجراءات البيروقراطية التي يجب على هذا القطاع التعامل معها. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتطوير هذا القطاع والتقدم الحاصل، إلا أنه لم يتم بعد تحقيق التغيير المنشود.

تبرز الإخفاقات البنيوية لخدمات الدولة في خمسة مجالات رئيسة:

تطبيق السياسة وتنفيذها: يعتمد تطبيق سياسة الحكومة في مجال الخدمات على قدرة وسرعة وحدات التنفيذ على ترجمة الخطة السياسية إلى خدمة فعليّة للمواطنين. الوضع اليوم يقوم على أساس المركزيّة مما يعيق عملية التنفيذ. يجب اعتماد أسلوب توزيع الصلاحيات.

عبء البيروقراطية: تشكلت في إسرائيل بنية بيروقراطية تعج بالاجراءات، والنماذج، والتصاريح وغيرها. وتشكل هذه البنية البيروقراطية أرضية خصبة لفساد السلطة والمحسوبية والوساطة، إضافة إلى الإعتبارات الغريبة.

إدارة الثروة البشرية في خدمات الدولة: التحدي الرئيس في هذا المجال هو كيفية تكريس قيم الخدمة والحفاظ على القوانين ذات الصلة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المرونة والقدرة على التكيف للواقع المتغيّر. إدارة القوى العاملة في إسرائيل تعتمد كثيراً على المركزيّة، ما أدى إلى تطوير المزيد من الصرامة والوسطية.

انعدام الرؤية الشمولية والتعاون الأفقي: اعتماد الحكومات في إسرائيل على الاتفاقيات الإئتلافية، يزيد من صعوبة التنسيق بين الوزارات والتعاون بينها. وعادة ما يفتقد عمل الحكومة إلى النظرة الشمولية. ونلاحظ أن عدم التعاون بين الوزارات المختلفة يعيق تنفيذ العديد من الاصلاحات والمشاريع.

قدرات التفكير، تخطيط السياسات، القياس والرقابة: تعاني خدمات الدولة من نقص في قدرات التخطيط والتفكير. وعملية اتخاذ القرارات في الوحدات الحكومية لا تشجع التفكير بعيد المدى. كما يتم التركيز على التنفيذ وليس على التخطيط، أي على «فرض الحقائق على الأرض». فبسبب انعدام قدرات التخطيط والتفكير البعيد المدى، وفي ظل غياب المهارات، يتم تخصيص الموارد لآفاق عمل خاطئة ومتناقضة، ما يؤثر على مستوى الحياة، والمساواة والنمو.

مبادئ لتطوير عمل القطاع العام

فيما يلي بعض الخطوات لمعالجة إخفاقات القطاع العام:

١- تعزيز قدرات التخطيط في عمل الحكومة من خلال التشديد على:

أ. وضع استراتيجية وطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية للمديين المتوسط والبعيد، من خلال التأكيد على أهداف وغايات واسعة وفورية، وبما يعزز التعاون بين وحدات الحكومة المختلفة.

«الإسرائيليون الجدد» هو اللقب الأكثر سدادة الذي أطلقه أحد قادة الاحتجاجات. ويتضمن هذا اللقب مقولة متعلقة بجذور الاحتجاج وبالمستقبل. وقد ذكرنا أن أحد جذور الاحتجاج يتعلق بشعور الاغتراب تجاه مؤسسات الدولة والجهاز السياسي، واقتصاد السوق. ويسود الشعور أن هذه المؤسسات قد ابتعدت عن المواطنين وانغلقت على نفسها، ولم يعد بمقدور المواطنين التأثير عليها.

لقد نجح قادة الاحتجاجات («الإسرائيليون الجدد») في صياغة مطالبهم بلغة لائقة، والاحتجاج على غلاء المعيشة، والنقص في المساكن للإيجار، والنقص في المؤسسات التربوية للطفولة المبكرة وغيرها، دون تحويل الأمر إلى مقولة سياسية تتعلق بمستقبل دولة إسرائيل أو الدولة الفلسطينية.

ب. تدعيم الوحدات الحكومية مهنياً وتزويدها بقوى عاملة دينامية وماهرة، لتعزيز قدرات التخطيط، والقياس، والرقابة والتقييم.

ت. تحويل خطط العمل السنوية إلى أداة مركزية للتخطيط، مع التشديد على منهجية الرصد، والرقابة والتقييم، لتشكل أداة إدارية بيد مدراء الوحدات.

٢- تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ في الحكومة بواسطة:

أ. تطوير الصلاحيات، والعمل على تدعيم جميع الوزارات من خلال تعزيز التعاون. والعمل على توزيع الصلاحيات بشكل تدريجي ومسؤول. والعمل على الفصل بين وحدات التخطيط، وحدات التنفيذ ومقدمي الخدمات.

ب. تطوير عمليات الموازنة، وزيادة شفافية الميزانيات، وزيادة التعاون بين الوزارات الحكومية في مرحلة تخطيط الميزانية وبلورتها.

ت. تدعيم الموظفين المهنيين في مجال اتخاذ القرارات.

ث. تعزيز امكانيات التعاون والتنسيق بين الوحدات الحكومية والبت في النزاعات بين الوزارات في مجالي التخطيط والتنفيذ.

٣- دراسة الجهاز البيروقراطي وتهيئته للتغيير:

أ. الكشف عن بؤر العبء البيروقراطي.

ب. وضع خطة لتقليص العبء البيروقراطي بواسطة منهجية موحّدة صالحة لجميع الهيئات الحكومية.

ت. تعزيز وتنجيع القواعد التنظيمية، ومعالجة الازدواجية، وتعزيز الطاقم المهني في هذا المجال.

٤- التطبيق الفوري لخطة إصلاح في مفوضية خدمات الدولة بناء على المبادئ التالية:

أ. ملاءمة القوى العاملة للتحديات القائمة ولتحقيق غايات الحكومة. والحفاظ على قواعد الإدارة السليمة من خلال التأكيد على المصداقية والنزاهة والشفافية.

ب. تحويل المفوضية إلى جسم صانع للسياسات، ونقل كل ما يتعلق بتطبيق السياسات إلى المكاتب الحكومية.

ت. وضع "عامود فقري إداري" لخدمات الدولة مع تعزيز جودة الموظفين الكبار ومهنيتهم.

ث. وضع سياسة عامة لتطوير الموارد البشرية، والسعي إلى تعزيز، التميّز والمهننة.

٥- العمل من أجل وضع تدابير أكثر مرونة لترتيبات التشغيل المعمول بها، بما يتيح تجنيد قوى عاملة عالية الجودة، والاهتمام بمكافأة المتميزين.

٦- وضع أخلاقيات عمل واضحة لتنظيم عمل موظفي الحكومة ومنتخبي الجمهور. ووضع قواعد واضحة للفترة الانتقالية من العمل في الحكومة إلى العمل في القطاع الخاص.

٧- ضرورة تعريف منظومة قيم للعمل في الوظائف القطاع العام وبلورتها، مع التشديد على روح المسؤولية وثقافة ال «Civil Servant".

ترى اللجنة ضرورة وضع هذه المسألة على رأس أولويات الحكومة، وتعتبرها أمراً مركزياً في عملية التغيير المنشود، وتناشد الحكومة اعتبار هذه المسألة هدفاً قومياً، والعمل بمثابرة وعزم من أجل تحقيقها.

نحو ديمقراطية تشاركية

«الإسرائيليون الجدد» هو اللقب الأكثر سدادة الذي أطلقه أحد قادة الاحتجاجات. ويتضمن هذا اللقب مقولة متعلقة بجذور الاحتجاج وبالمستقبل. وقد ذكرنا أن أحد جذور الاحتجاج يتعلق بشعور الاغتراب تجاه مؤسسات الدولة والجهاز السياسي، واقتصاد السوق. ويسود الشعور أن هذه المؤسسات قد ابتعدت عن المواطنين وانغلقت على نفسها، ولم يعد بمقدور المواطنين التأثير عليها.

لقد نجح قادة الاحتجاجات («الإسرائيليون الجدد») في صياغة مطالبهم بلغة لائقة، والاحتجاج على غلاء المعيشة، والنقص في المساكن للإيجار، والنقص في المؤسسات التربوية للطفولة المبكرة وغيرها، دون تحويل الأمر إلى مقولة سياسية تتعلق بمستقبل دولة إسرائيل أو الدولة الفلسطينية. لقد نجح هؤلاء بإعادة البعد الاقتصادي الاجتماعي المفقود إلى قلب الخطاب العام. ويصر هؤلاء الإسرائيليون الجدد على إسماع صوتهم، ليس لمرة واحدة فقط خلال المظاهرات، بل كأسلوب حياة، وهذا ما يبشر بخلق ديمقراطية تشاركية تنبض بالحياة، تختلف عن الأنماط التي عرفناها حتى الآن. ولا شَّك في أن التكنولوجيا، الانترنت والهواتف الخليوية ساهمت كثيرا في هذا، إضافة إلى شبكات التواصل الاجتماعي غير المحدودة.

نحن أمام فرصة نادرة لإزالة الحواجز بين الدولة ومواطنيها، ولمحاولة بناء علاقات الثقة بينهم، وإشراك المواطنين فعلياً في المعضلات السياسية.

عملية تبني توصيات اللجنة وتنفيذها

يتضمن تقرير اللجنة العديد من الفصول، بعضها عبارة عن صياغة مبادئ عامة لترشيد السياسة، تتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والمسكن، وسوق العمل، والتعليم، والمواصلات العامة وغيرها. أما قسم التوصيات فيتضمن توصيات لتنفيذ خطوات سياسية قابلة للتطبيق خلال فترة زمنية قصيرة، والبعض الآخر يتطلب فترة زمنية أطول. وفي بعض الحالات، وبسبب ضيق الوقت، أوصت اللجنة بإقامة طواقم عمل خاصة بهدف بلورة توصيات مُفصّلة وصياغتها.

فيما يلي بعض الخطوط العريضة لعملية تنفيذ التوصيات:

- تعمل الحكومة على تبني التوصيات.
- إرساء توصيات اللجنة ضمن قرار حكومي.
- تشريع القوانين الضرورية لتطبيق توصيات اللجنة، بما في ذلك تعديلات على القوانين القائمة.
- الانتهاء من وضع اقتراحات القوانين لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠١١.
- تقديم تقرير نصف سنوي بخصوص تطبيق التوصيات.

مبادئ لتعديل الميزانية وأولوياتها

- توصيات اللجنة المتعلقة برصد الميزانيات، تعني إضافة ميزانية جديدة على الميزانية القائمة.
- قدمت اللجنة توصيات بخصوص تغيير أولويات الميزانية بقيمة ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، وبضمنها مبلغ ٤ مليارات شيكل خلال العام ٢٠١٢.
- على الحكومة تعديل قانون الميزانية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٢، وتعديل سلم أولويات الميزانية، وتنفيذ ذلك قبل ٣١/ ١٢/ ٢٠١١.
- إقرار جميع التعديلات المقترحة على الميزانية والمصادقة عليها ضمن قرار حكومي.
- توصي اللجنة بتعديل نظام الضرائب، وضرورة تخفيض العبء عن الفئات السكانية المقترحة، وذلك بقيمة ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، من بينها ٦ مليارات خلال العام ٢٠١٢.

تقع المسؤولية الكاملة لتنفيذ التوصيات على مدير عام ديوان رئيس الحكومة وعلى المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية. ونقترح أن يقوم رئيس الحكومة بتعيين لجنة متابعة برئاسة مدير عام ديوان رئيس الحكومة والمسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية. ترافق هذه اللجنة عملية تنفيذ التوصيات وتقدم تقاريرها إلى الحكومة مرة كل ستة أشهر.

وعلى الحكومة تعميم خطة عملها المتعلقة بتطبيق التوصيات وترسيخها في جميع برامج عمل الوزارات المختلفة. والعمل على تحديد الغايات ومعايير القياس لاستكمال تنفيذ جميع العمليات المطلوبة. وعلى اللجنة الاستشارية تقديم تقاريرها، المتعلقة بتنفيذ

التوصيات، إلى الحكومة كل ستة أشهر. وعلى الحكومة نشر تقرير بخصوص كيفية ومواعيد تنفيذ التوصيات لغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠١١. وتوصي اللجنة بضرورة شفافية عملية مناقشة وإقرار التوصيات وتطبيقها.

نستعرض فيما يلي مبادئ عامة في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وخطة عمل شاملة، والتي تتضمن توصيات عينية.

١. تعمل الحكومة على رفع نسبة الإنفاق المدني من الميزانية.

٢. على الحكومة تحديث الغايات الاجتماعية، بين الحين والآخر، ووضع غايات كمية لزيادة نسبة العمالة وتقليص معدلات الفقر وعدم المساواة.

٣. النمو الاقتصادي هو الضمانة لاستدامة تزويد احتياجات المجتمع المتنامية.

٤. العمل على توزيع عادل ومنصف لثمار النمو الاقتصادي.

٥. العمل بشكل جاد لزيادة مشاركة جميع الفئات السكانية في سوق العمل وفي النشاط المجتمعي، وتعمل الحكومة بشكل خاص على دمج الرجال الحريديم والنساء العربيات في سوق العمل، ومن خلال احترام أسلوب حياتهم.

٦. على الحكومة ضمان قوانين لعبة منصفة في السوق الاقتصادية، والعمل على إزالة المعيقات وتوفير شروط عمل أفضل لجميع العمال وحماية حقوقهم الأساسية.

٧. على الحكومة تحديد مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة، وملاءمتها بناء على التغيّرات التكنولوجية والديمغرافية وغيرها. وتوفيرها لجميع المواطنين المحتاجين بشكل منصف.

٨. توكيل بعض الخدمات العامة لشركات وهيئات خاصة (التعهيد) هو أمر شرعي ومرغوب من أجل تنجيع هذه الخدمات وتوسيع منالياتها، شريطة أن يتم ذلك في الحالات المناسبة فقط، ومن خلال التخطيط الحكيم، ومع أخذ جودة الخدمات ومنالياتها، وإمكانية تقييم وقياس هذه الأمور بعين الاعتبار. كما على الحكومة الاستمرار بتحمل مسؤوليتها عن هذه الخدمات وأن تشكل هي العنوان لكل مواطن بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمات.

٩. على الحكومة العمل بشكل شامل لمعالجة اخفاقات خدمات الدولة والقطاع العام، وتعزيز قدرات التخطيط السياسي، وتعزيز القدرات التنفيذية والادارية للحكومة، وتعزيز منظومة قيم مقدمي الخدمات.

١٠. على الحكومة تطوير قنوات تواصل مع الجمهور وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

توصيات عينية

١. تهدف توصيات اللجنة في مجال المسكن إلى: (أ) العمل على زيادة عدد المساكن المعروضة للبيع بشكل كبير وملحوظ وبنوعيات مختلفة، ما سيساعد على خفض الأسعار؛ (ب) زيادة بناء المساكن للإيجار لفترات طويلة، وخاصة المساكن الصغيرة في المناطق التي يكثر فيها الطلب؛ (ت) وضع حلول مؤقتة لضائقة السكن للأسر الضعيفة وتقديم المساعدات المالية لمستحقي المساكن الشعبية وخاصة المسنين؛ (ج) وضع حلول للمجتمع العربي مع أخذ خصوصياته بعين الاعتبار، وتوفير المساعدات في مجال التخطيط والبنى التحتية؛ (ح) بلورة استراتيجية شاملة لتطوير الحيز الحضري، وزيادة وتيرة البناء لمختلف فئات المجتمع، وتطوير المواصلات العامة.

٢. سجل ارتفاع غلاء المعيشة في إسرائيل معدلات عالية، وخاصة في مجالات المسكن، والمصروفات المنزلية، والتعليم، والصحة، والغذاء والمواصلات. وذلك بسبب تقليص مسؤولية الحكومية في تزويد بعض هذه الخدمات العامة. عليه، توصي اللجنة الحكومة بمعالجة الوضع بواسطة تشريعات جديدة، وفرض قيود على الجهات المزودة، ومنع الاحتكارات.

٣. وثمة أسباب أخرى لغلاء المعيشة مثل المعيقات العديدة في مجال الاستيراد والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. لذلك توصي اللجنة بخفض جميع الجمارك، والعمل على الغائها على مرحلتين حتى نهاية العام ٢٠١١. كما توصي اللجنة بتخفيض ضريبة الشراء، وزيادة المبلغ المسموح به للشراء من خارج البلاد عن طريق الانترنت وإعفاء ذلك من الضريبة.

٤. تمحور عمل اللجنة في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية في مجال التعليم للأجيال الفتية، وذلك بسبب الأهمية الفائقة للتعليم في المراحل المبكرة، وأهمية تطوير القدرات الشاملة للطلاب. وكذلك لأن التعليم هو الأداة الأساسية لضمان

المساواة في الفرص وتقليص الفجوات في المجتمع. وتلاحظ اللجنة الارتفاع المتواصل في تكلفة تعليم الأطفال في العقد الأخير، لذلك توصي بزيادة تدخل الحكومة في مجال الطفولة المبكرة (أجيال ٠-٣)، والعمل على تطبيق قانون التعليم الإلزامي لأجيال ٣-٤، وتوفير مراكز للتعليم في ساعات ما بعد الظهر للأجيال ٣-٩، وتوصي اللجنة بتخفيض مشاركة الأهالي وخفض أسعار الكتب المدرسية.

٥. توصي اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة منالية المواصلات العامة، وخاصة لأماكن العمل. وتوصي اللجنة بالعمل على إزالة المعيقات في سوق العمل، والعمل بشكل خاص من أجل دمج النساء العربيات والرجال الحريديم في سوق العمل.

٦. وتوصي اللجنة بتعديل نظام الضرائب، وتقترح: (أ) إلغاء الخطة المقترحة لخفض الضرائب المباشرة؛ (ب) وضع درجات ضريبة دخل جديدة، مثل ٤٨٪ ضريبة للدخل فوق ٤٠٠٠٠ شيكل؛ (ت) جباية ضريبة ٢٪ إضافية على الدخل من العمل الذي يفوق مبلغ ١ مليون شيكل في السنة؛ (ج) زيادة الضريبة على أرباح رأس المال إلى ٣٠٪؛ (ح) زيادة ضريبة الشركات إلى ٢٤٪ خلال العام ٢٠١٢، وامكانية رفعها إلى ٢٦٪ فيما بعد؛ (خ) إلغاء الزيادة المقررة على ضريبة الوقود والفحم والسولر؛ (د) منح نقطتي امتياز ضريبي لآباء أطفال في جيل ٠-٣؛ (ذ) إلغاء الجمارك وضريبة الشراء.

مصادر التمويل وتعديلات الميزانية

١. توصي اللجنة بتخصيص مبلغ ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة لتنفيذ الأهداف أعلاه، وتخصيص حصة الأسد لمجال التعليم، بحيث يتم تخصيص مبلغ ٤ مليارات شيكل خلال العام ٢٠١٢.

٢. يتم تمويل المبالغ أعلاه من ميزانية الدولة، بحيث يتم اقتطاع مبلغ ٢ر٥ مليار شيكل من ميزانية وزارة الدفاع خلال العام ٢٠١٢.

٣. تخصيص نحو ٦ مليارات شيكل نتيجة رفع ضرائب معينة وخفض بعضها، ونحو ٦ مليارات شيكل بسبب خفض الضرائب المباشرة ونقاط الامتياز. إجمالاً نحو ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة.

٤. بالمجمل، يتم تخصيص مبلغ ٦٠ مليار شيكل لصالح المواطنين خلال السنوات الخمس القادمة، ما يعني خفض الأسعار، ولجم غلاء المعيشة، وزيادة منالية الخدمات العامة، وتسهيلات في مدفوعات التعليم، وزيادة الدخل الصافي.

خاتمة

قدم لنا الإسرائيليون الجدد في صيف ٢٠١١ وعلى طبق من فضة فرصة نادرة ورائعة لإحداث التغيير وإنشاء مجتمع واقتصاد أكثر عدالة وإنصافاً. ونحن نحاول جهدنا لترجمة أمنياتهم إلى لغة عملية.

نحن على ثقة تامة أن مجمل التوصيات المقدمة غير مسبوقة من ناحية حجمها وشموليتها، وأنها قادرة على تحريك عجلة التغيير المنشود.

لم نتمكن من توفير أجوبة لجميع الضائقات التي طرحت، ولا حتى لمعظمها، لكن ما نقدمه هنا قادر على تخفيف تكاليف المعيشة، وزيادة منالية الخدمات الاجتماعية وحجمها، والمساعدة في إيجاد حلول معقولة لمشكلة المسكن، وتقليص فجوات عدم المساواة. والأهم، أنها تبشر بآفاق جديدة وواعدة، وخاصة للأسر الشابة العاملة، التي تتحمل الجزء الأكبر من العبء.

وعلينا ألا نسيء الفهم، فهذا التقرير ليس القول الفصل، بل هو الفصل الأخير لمقدمة سيرورة كبيرة لتغيير المجتمع الإسرائيلي. الأن، يأتي دور المؤسسة وصانعي القرار. نحن على ثقة بأن هؤلاء سيقومون بتبني التوصيات ككتلة واحدة ويعملون على تنفيذها بأسرع وقت ممكن.

يتابع الجمهور الإسرائيلي هذه العملية بترقب وعناية، ولن يسمح لأحد بالتملص من المسؤولية. ولا شك في أن المستفيدين من النظام القديم يشعرون بالتهديد الذي تحمله رياح التغيير. نصيحتنا للجميع «احتضنوا التغيير، اندمجوا فيه، ولا تحاولوا وقف عجلة التاريخ، وذلك لمصلحتكم أنتم ولمصلحتنا جميعا».

[مترجم عن العبرية. ترجمة: نواف عثامنة]

صدر عن "مدار".....

النفي في كتابة إسرائيل
أبحاث فلسطينية حول النظام والمجتمع والدولة في إسرائيل
إعداد وتحرير: إسماعيل ناشف

مقابلة خاصة

أجرى المقابلة:
أنطوان شلحت وبلال ضاهر

الصحافي وناشط السلام وعضو الكنيست الأسبق

أوري أفنيري: الوضع الإسرائيلي- الفلسطيني أسوأ من الأبارتهايد!

حرب ١٩٤٨ كانت ضد الشعب الفلسطيني

معظم الأساطير التي يرويها اليهود عن النكبة سخيفة

غيتو مع قنابل نووية!

(*) في العام المقبل (٢٠١٣) يبلغ أوري أفنيري، الناشط السياسي اليساري الراديكالي، والصحافي والكاتب، عضو الكنيست الأسبق، التسعين من عمره.

وفي خريف العام الفائت (٢٠١١) بالتزامن مع «يوم الغفران» ومع رحيل زوجته راحيل، أشرك قراءه في هواجس انتابته وهو يفكر في مستقبل دولة إسرائيل، لاعتقاده بأن لديه أسهمًا أساسية في مشروع إقامتها، في مقال ضم عصارة أفكاره.

وقد تساءل بينه وبين نفسه: هل سيكتب لهذه الدولة البقاء؟ وهل ستكون هنا بعد مرور ١٠٠ عام؟ أم إنها ستكون حدثا عابرا، مجرّد «ومضة» من التاريخ؟.

في سياق ذلك استغرق أفنيري أيضًا في تحليل الأخطاء التي ارتكبت، ليخلص إلى استنتاج فحواه أن المحرقة النازية أعادت العقلية اليهودية القديمة كلها إلى ما كانت عليه. وبموجب هذه العقلية، لم يكن الألمان فقط هم المجرمون، وإنما جميع الشعوب التي وقفت جانبا ولم تحرك ساكنًا لإنقاذ الضحايا. كما أنه اتضح في نهاية الأمر أن اليهود كانوا على حق، فالعالم كله ضدهم، ويجب أن يدافع اليهود عن أنفسهم بكل ثمن. كما يجب أن يعودوا ويحتضنوا كل ما سخروا منه قبل ذلك: الدين اليهودي، التقاليد اليهودية، البلدة اليهودية [الغيتو].

واستذكر أفنيري مقولة للبروفسور يشعياهو ليبوفيتش، وهو يهودي يحافظ على الوصايا، فحواها أن الدين اليهودي مات قبل ٢٠٠ عام، وأن الشيء الوحيد الذي يوحّد يهود العالم هو المحرقة. وبالفعل، فمنذ تأسيسها أصبحت إسرائيل دولة المحرقة. لكنها الآن

ليست غيتو ضعيفا، ولديها جيش عظيم، ويمكنها أخيرا أن تفعل للآخرين ما فعلوه لليهود.

وهكذا سيطرت علامات الغيتو على الدولة الجديدة: مخاوف البقاء القديمة، عدم الثقة بالغير، الآراء المسبقة، مشاعر الضحايا، أحلام الانتقام. وبالتالي انبثقت خلطة قابلة للانفجار من القوة والضحوية، العدوانية والماسوشية، العسكرية والإيمان أن كل العالم ضدنا- غيتو مع قنابل نووية.

وتساءل أفنيري: هل تستطيع دولة كهذه الصمود والازدهار في العالم المعاصر؟ لقد خاضت الشعوب الأوروبية الكثير من الحروب. ولكنها عرفت دائما أنه بعد الحرب يأتي السلام، وأن أعداء اليوم يمكن لهم بالتأكيد أن يصبحوا أصدقاء الغد. ولا تزال الدول القومية قائمة، لكنها آخذة في التعلق بعضها ببعض أكثر فأكثر. إنها تنضم إلى بُنيات إقليمية، من خلال التنازل عن شرائح كبيرة من سيادتها.

بيد أن إسرائيل غير قادرة على فعل ذلك. وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الأغلبية الساحقة في إسرائيل تؤمن أنه لن يكون هناك سلام إلى الأبد. ليس غدا، ولا خلال مئة عام. إنهم على قناعة بأن العرب يريدون الإلقاء بنا في البحر. إنهم يرون إسرائيل ذات القوة الهائلة كضحية محاطة بالأعداء، بحيث أن أصدقاءنا أيضا يمكن أن يطعنونا من الخلف. إنهم يرون الاحتلال الأبدي للأراضي الفلسطينية وإقامة مستوطنات محارِبة في جميع البلاد بمثابة نتيجة للعنف العربي، وليس سببا له. والأغلبية العظمى من يهود العالم تدعمهم بتضامن أعمى.

ومعظم الأحزاب الإسرائيلية، ومن ضمنها المعارضة الرئيسة، مصرة على أنه يجب الاعتراف بإسرائيل كـ "دولة قومية للشعب اليهودي". وهذا معناه أن إسرائيل لا تخص الإسرائيليين (ترفض الحكومة رسميا وجود "شعب إسرائيلي") وإنما الطائفة اليهودية العرقية- الدينية العالمية. إن هذا بالطبع هو العكس التام لدولة الشعب الحقيقية، القادرة على العيش بسلام مع جاراتها والانضمام إلى اتحادات إقليمية.

وختم أفنيري قائلاً: لم أشك للحظة في حجم المهمة التي كلفنا أنفسنا بها زملائي وأنا قبل عشرات الأعوام. ولم نسمح لأنفسنا بتغيير هذا الجانب أو ذاك من دولة إسرائيل، وإنما مبادئ الدولة نفسها. ويتجاوز ذلك كثيرا المجال السياسي، أو تبديل حزب معيّن

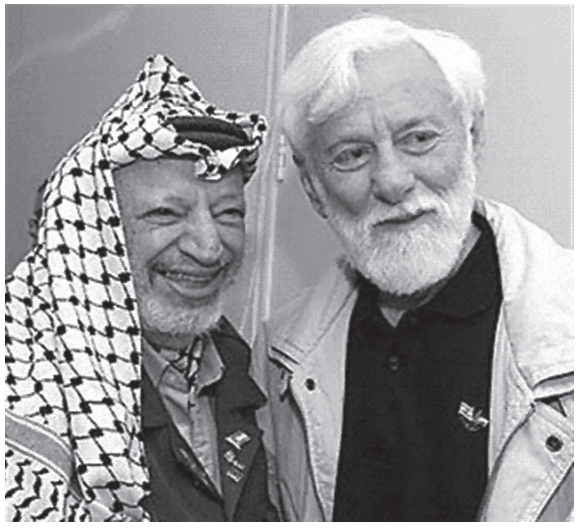

الرئيس الشهيد ياسر عرفات يستقبل أفنيري.

بآخر. إنه يتجاوز حتى الحاجة لصنع السلام مع الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وإخلاء المستوطنات. المقصد هو التغيير الجذري للوعي الوطني، وعي كل إسرائيلي وإسرائيلية. ولقد قيل إنه "يمكن إخراج اليهود من الغيتو، لكن لا يمكن إخراج الغيتو من اليهود". لكن هذا بالضبط ما يجب علينا فعله. فهل هذا ممكن؟ أعتقد أن الإجابة نعم. وآمل أن يكون ذلك ممكنًا.

في الواقع عبر أفنيري الكثير من المحطات إلى أن توصل إلى هذه الاستنتاجات.

وكان الهدف الرئيس من هذه المقابلة معه هو أن نتوقف عند أبرز تلك المحطات التي ليس بوسع مقابلة واحدة أن تحيط بها، وعند كيفية تأثيرها على تفكيره إزاء ما حدث ويحدث، وكذلك إزاء المستقبل.

(*) سؤال: بماذا تنشغل الآن؟

أفنيري: أنا أعمل على تأليف كتاب سيصدر قريبا عن دار النشر "يديعوت أحرونوت". ولقد انتهيت من كتابة نصف مذكراتي وجاءت في ٧٠٠ صفحة. وستصدر هذه المذكرات بمجلدين على الأقل.

بوادر التبشير بـ«أمة جديدة»
وبلد واحد للعرب واليهود!

(*) سؤال: نرغب في أن تطلعنا على أبرز المحطات المهمة في

حياتك. ولنبدأ من الميلاد والطفولة.

أفنيري: ولدت في ألمانيا في أيلول ١٩٢٣. وقرر والداي الهجرة إلى البلاد بعد وصول أدولف هتلر إلى الحكم مباشرة. جئنا إلى البلاد في العام ١٩٣٣. سكنت لفترة قصيرة في حيفا، ثم سكنت نصف عام في نهلال [كيبوتس في مرج ابن عامر] وبعد ذلك جئنا للسكن في تل أبيب. وقد كنا أغنياء جدا في ألمانيا [والده كان مصرفيًا]، لكن بعد أن جئنا إلى البلاد خسر والدي ماله في غضون شهور وأصبحنا فقراء جدا. وتركت المدرسة في سن ١٤ عاما قبل أن أنهي المرحلة الدراسية الابتدائية. لقد تعلمت سبعة صفوف فقط. بعد ذلك ذهبت إلى العمل لدى محام. وبعد عدة شهور، قبل بلوغي سن الخامسة عشرة، انضممت إلى التنظيم العسكري القومي (ايتسل). وبقيت في هذا التنظيم ثلاث أو أربع سنوات. وبعد ذلك انشققت عن التنظيم، وهذا لم يكن أمرا مألوفا. وغادرت صفوف التنظيم لأني لم أوافق على عدد من مبادئه، مثل العمليات العسكرية ضد العرب وطبيعته المعادية للاشتراكية، كما أني شككت في نجاعة الأسلوب الإرهابي الذي اتبعه التنظيم، وما إذا كان يخدم الهدف أم لا. وفي العام ١٩٤٦ أسست حركة أطلقت عليها بالعبرية اسم «أرض إسرائيل الفتاة» وبالعربية «فلسطين الفتاة». وأصدرنا مجلة دعت إلى الأفكار التي كانت حينذاك، تمامًا كما هي الحال اليوم، غير مقبولة على الإطلاق.

الفكرة الأولى هي أننا نشكل في البلاد أمة جديدة. فنحن لسنا مجرد استمرار للشعب اليهودي التاريخي، وإنما أمة جديدة. وهي أمة عبرانية، كي نفرق بينها وبين أمة يهودية. ولأن هذه الأمة وُلدت في البلاد فإنها تعتبر حليفة طبيعية للحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية العربية عموما. ويجب أن يكون التطلع هو نحو الارتباط الشامل بين الحركة الوطنية العبرانية والحركة الوطنية العربية في جميع أنحاء هذه المنطقة، التي رفضت، وما زلت أرفض تسميتها بـ «الشرق الأوسط»، لأن هذا شرق بالنسبة إلى من؟ إنه الشرق بالنسبة لأوروبا، انكلترا، ألمانيا، أميركا. لكن بالنسبة لنا هذا ليس شرقا وإنما هو المركز. وقد بحثت عن عبارة توحد العبرانيين والعرب، لا على غرار عبارات عبراني – عربي أو يهودي – عربي أو إسرائيلي– فلسطيني، وإنما عبارة ما مشتركة. والعبارة الوحيدة التي وجدتها وتعطي المعنى نفسه بالعبرية والعربية هي «سامي»، أي أبناء سام. وعندها اخترعت المصطلح، الذي تحول إلى ماركة مسجلة باسمي حتى اليوم، وهو «المنطقة السامية»، بدلا من الشرق الأوسط.

وفي أيلول العام ١٩٤٧ نشرت كراسة بعنوان «الحرب أو السلام في المنطقة السامية» وحذرت بواسطتها من مغبة اندلاع حرب بين الشعبين، ودعوت إلى وحدة الشعبين ضد الحكمين البريطاني والفرنسي وضد الحكم الإمبريالي عموما في الشرق الأوسط. وقد كان هذا في أيلول العام ١٩٤٧، أي قبل شهرين من قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة [بشأن تقسيم فلسطين]. وقمت بتلخيص وترجمة الكراسة إلى اللغة الانكليزية.

وأذكر أني ذهبت إلى يافا العربية ووزعت التلخيص على هيئات تحرير الصحف هناك، مثل «الدفاع» و«فلسطين» وغيرهما. كذلك نشرت وكالة الصحافة العربية، التي كانت تعمل في مصر، خبرا قصيرا حول الكراسة. لكن بالطبع، كل شيء كان قد أصبح متأخرا من أجل وقف الحرب التي نشبت بعد ذلك بشهرين.

أريد أن أضيف إلى ما ذكرته سابقا، أنه عندما كنت أعمل لدى المحامي، في فترة الانتداب، ولمدة خمس سنوات، كنت أتردد كثيرا على يافا، لأن قسما من المحاكم ومكتب الطابو [التسجيل العقاري] ومكاتب الحاكم البريطاني كانت موجودة في يافا. ونتيجة لذلك كنت واحدًا من بين القلائل جدا في تل أبيب الذين كانوا يترددون على يافا بشكل دائم. فقد كان يسود انفصال مطلق بين تل أبيب ويافا. واليهود لم يذهبوا إلى يافا. ربما ذهبوا مرة واحدة في السنة، خلال عيد الفصح اليهودي، من أجل شراء الخبز، لأن الخبز لم يكن متوفرا في تل أبيب خلال فترة العيد. ونتيجة لذلك لم يكن العرب بالنسبة إلي شيئا لا أعرفه أو شيئا مخيفا. وكانت لدي علاقات متشعبة مع موظفين عرب ومحامين في يافا.

(*) سؤال: هل كان لديك أصدقاء أو شركاء سياسيون بين العرب في يافا؟

أفنيري: كلا. كان هناك معارف فقط. ولقد تعرفنا على بعضنا كبشر متساوين. فهم لم يكونوا وحوشا ولم تكن لديهم قرون في رؤوسهم ولم يرغبوا في قتلي. كانوا بشرا وتعارفنا. كنت أتناول هناك البوظة وأشرب التمر الهندي والسحلب. وأنا عارضت التقسيم. ومن حيث رؤيتي اعتقدت أن التقسيم هو أمر سيء وأن

بالإمكان أن نعيش مع العرب في بلد واحد. وفي اليوم الذي أعلنت فيه الأمم المتحدة عن التقسيم نظمت قصيدة، بالعبرية طبعا، ضده. بعد ذلك نشبت الحرب وغيرت كل شيء دفعة واحدة، وانضممت إلى الجيش، وخدمت فيه حتى نهاية الحرب تقريبا. وقد أصبت في الأيام الأخيرة للحرب في المنطقة المسماة «جيب الفالوجة». وانتميت خلال الحرب إلى سرية مغاوير [كوماندوس]، كانت تتنقل بسيارات جيب، ففي حينه لم يكن لدينا دبابات ولا طائرات. ونتيجة لتنقلي بسيارة جيب، حاربت في المرحلة الأولى من الحرب من أجل فتح الطريق إلى القدس، أي طريق يافا – القدس. وعندما تم الإعلان عن قيام الدولة، وعلى أثر ذلك دخلت مصر ودول عربية أخرى إلى الحرب، انتقلت إلى القتال في الجبهة الجنوبية ضد القوات المصرية. ولذلك فقد كنت في عشرات المعارك الكبيرة في الجبهة الجنوبية لأننا كنا نتنقل بسيارات الجيب بين مكان وآخر وهذا الأمر مكنني من مشاهدة الغالبية العظمى من المعارك في كافة المناطق في الجبهة الجنوبية خلافا لمعظم الجنود. لقد خرجت من هذه الحرب وفي جعبتي عدة رؤى وأفكار. الأمر الأول هو أنه يوجد شعب فلسطيني. لقد شاهدته. فالحرب كانت ضد الفلسطينيين، قبل دخول الجيوش العربية. وشاهدت كيف أن قواتنا تتزايد عددا وتنظيمها يتحسن، وفي المقابل فإن القوات العربية [الفلسطينية] لم تنظم نفسها ولم يتزايد عددها ولم تكن لديها قيادة موحدة. وكان هذا السبب الرئيس لانتصارنا على الشعب الفلسطيني.

(*) سؤال: وهل كانت لديكم كميات كبيرة من الأسلحة والأسلحة المتطورة؟.

أفنيري: ليس في البداية. وبالنسبة إلى القوات الفلسطينية فإنها كانت مسلحة بأسلحة عادية كتلك التي كانت في حيازة الفلاحين، أي البنادق العادية. وكانوا يحاربون على طريقة الفلاحين- أي الفَزْعَة. لكن التوازن بين الجانبين أخذ يتغير من أسبوع لآخر. وما بدا على أنه سرايا متناثرة للهاغاناه في الشهور الأولى من الحرب، تطور ليصبح جيشا مع قيادة وهيئة أركان ودفاع. ولم يحدث مثل هذا الأمر في الجانب العربي. كان هناك [فوزي] القاوقجي الذي حارب في عدة أماكن. وقد رأيناه واشتبكنا مع قواته. لكن عدم قدرة الفلسطينيين على تنظيم أنفسهم، وعلى تشكيل قيادة موحدة وجيش واحد، تسبب بهزيمتهم. ونحن نعيش نتائج هذه الهزيمة حتى اليوم.

والشعب الفلسطيني فقد عالمه في نصف السنة الأولى للحرب. وعندما دخلت الجيوش العربية تغير وجه الحرب. فالجيش المصري كان جيشا كبيرا ومنظما ومدربا على يد البريطانيين، وكانت لديه كميات أسلحة كبيرة وبضمنها مدافع. وحينذاك لم تكن لدينا أسلحة كهذه. وكان وضعنا سيئا للغاية حتى الهدنة الأولى. وبدأت هذه الهدنة بعد أيام من دخول الجيش المصري والجيش الأردني، أي في نهاية أيار العام ١٩٤٨. وامتدت الهدنة الأولى من بداية حزيران إلى منتصف تموز. واستغلت قيادتنا الهدنة الأولى من أجل الحصول على السلاح من الاتحاد السوفياتي.

كل سلاحنا جاءنا من ستالين. وكل السلاح الذي أمسكناه خلال الحرب كان سوفياتيا، أو كان سلاحا ألمانيا جاءنا عن طريق الاتحاد السوفياتي، ذلك بأنه في أثناء الحرب العالمية الثانية صنعت تشيكوسلوفاكيا كميات كبيرة من الأسلحة لصالح الجيش الألماني [النازي]. وبعد أن أصبحت تشيكوسلوفاكيا تابعة للاتحاد السوفياتي، استولى ستالين على الأسلحة وأرسلها إلينا. لقد حصلنا على بنادق ألمانية وطائرات ألمانية. وحصلنا على هذا كله بموجب قرار من ستالين.

دور ستالين في تسليح إسرائيل

(*) سؤال: هل هذه هي صفقة السلاح التشيكوسلوفاكية، التي أحضرها قادة الحزب الشيوعي اليهود، مثل موشيه سنيه وشموئيل ميكونيس، إلى إسرائيل وأدت إلى تغيير وجه الحرب؟

أفنيري: في واقع الأمر لم يكن سنيه أو ميكونيس بل ستالين هو الذي أرسل السلاح إلينا. وكان الشيوعيون اليهود والعرب منقسمين فيما بينهم في ذلك الوقت. وبن غوريون أوفد الشيوعيين اليهود إلى تشيكوسلوفاكيا وإلى أماكن أخرى وساعدوا في جلب السلاح وتدريب طيارين هناك. قبل ذلك لم يكن لدينا طيارون، لكن بعد أن حصلنا على طائرات كان يجب تدريب طيارين. والجيش التشيكوسلوفاكي درّب طيارينا.

لكن لنعد قليلا إلى الوراء، فكل هذا الفصل ما كان سيحدث لولا حدوث أمر مذهل وهو تصريح [الدبلوماسي السوفياتي أندريه] غروميكو. ففي منتصف العام ١٩٤٧ كان الشيوعيون

شاهدت النكبة بأم عيني، ودخلت خلال الحرب إلى عشرات القرى العربية التي هرب سكانها أو طُردوا منها. كنا نطلق على كل قرية آلاف الأعيرة النارية وفي صبيحة اليوم التالي تصبح تلك القرية خالية من سكانها. ماذا كنت سأفعل أنا إذا كان لدي زوجة وأطفال في قرية تتعرض للهجوم؟ بالمناسبة، في البداية كانوا يهربون من قرية إلى أخرى. وبعد فترة وجد فلسطينيون كثيرون أنفسهم وراء الحدود. هم لم يقصدوا النزوح عن البلد على الإطلاق، وإنما قصدوا مغادرة قراهم التي تعرضت لإطلاق نار كثيف

والصهاينة أعداء ألداء. وكانت هناك خصومات كبيرة بين أفراد العائلة اليهودية الواحدة في روسيا. قبل الثورة البلشفية، كانت هناك خصومات بين أبناء العائلة اليهودية الذين يؤيدون الحزب البلشفي وأشقائهم الذين يؤيدون الحركة الصهيونية. وكانت هناك حرب ضروس بين الصهاينة والشيوعيين في العالم كله. وحتى أن التنظيم العسكري القومي، بعدما نشبت الحرب العالمية الثانية، ساعد البريطانيين في التجسس على الشيوعيين اليهود من أجل تسليمهم إلى الشرطة البريطانية.

لكن، على حين غرة، وفي منتصف العام ١٩٤٧ أطلق غروميكو تصريحه، ولم يكن تأييدا للتقسيم بقدر ما كان تأييدًا للمشروع الصهيوني. وأعتقد أنه لم يكن بإمكان أي يهودي صهيوني أن يلقي خطابا أكثر صهيونية من خطاب غروميكو. فهو تحدث عن أن من عانى من المحرقة يستحق أن يكون لديه موطن. وكان على الحزب الشيوعي هنا، الذي عارض التقسيم بشدة قبل ذلك، أن يحول موقفه بشكل سريع بغية ملاءمته مع موقف موسكو. أعتقد أنه من دون تأييد السوفيات للتقسيم لما قامت إسرائيل. كانوا سيستخدمون الفيتو. والكتلة الشيوعية كلها دعمتنا خلال حرب العام ١٩٤٨. وكان التناقض خلال الحرب مضحكا. فعندما كنا نرى طائرة مقاتلة بريطانية من طراز «سبيد فاير» تحلق فوق رؤوسنا، كنا نعرف أنها للمصريين. بينما عندما نرى طائرة مقاتلة ألمانية [نازية] فإنها كانت لنا.

على أية حال كانت المعارك مع المصريين شديدة للغاية. فالجيش المصري كان جيدا. وأنا أقول دائما إنني وجمال عبد الناصر التقينا مرات عديدة في الحرب لكن أحدا لم يجر تعارفا فيما بيننا. لأنه هو وأنا كنا نشارك في المعارك نفسها، في الفالوجة. ووقعت معركة شديدة جدا قرب قرية إبنيس العربية وحصلنا في إثرها على كنية 'شوعالي شمشون' [أي ثعالب شمشموم]. وكان هذا بمثابة وسام جماعي لسريتنا. وفي هذه المعركة أصيب عبد الناصر. وبعد عدة شهور وخلال المعركة في جيب الفالوجة كان عبد الناصر في الجانب الآخر.

(*) سؤال: لنعد إلى أهم العبر التي استخلصتها من تلك الحرب.

أفنيري: أولا، اقتنعت بشكل كامل أن ثمة شعبا فلسطينيا. وهو شعب له مميزاته. وقد خضت نقاشات كثيرة هنا على مدار سنين طويلة بشأن قناعتي هذه. الأمر الثاني هو أنني شاهدت النكبة. لقد دخلت خلال الحرب إلى عشرات القرى العربية التي هرب سكانها أو طردوا منها. وأنا لم أجد أبدا أي فارق بين الحالتين- هربوا أو طُردوا. كنا نأتي إلى القرية ونطلق النار عليها، وكان هذا يحدث خلال الليل عادة. كنا نطلق على القرية عدة آلاف من الأعيرة النارية وفي صبيحة اليوم التالي تصبح القرية خالية من سكانها. ماذا كنتما ستفعلان، وماذا كنت سأفعل أنا إذا كان لدي زوجة وأطفال في قرية تتعرض للهجوم؟ وبالمناسبة، في البداية لم تحدث موجة هروب من البلاد، لأنهم كانوا يهربون من قرية إلى قرية أخرى. وبعد فترة وجد فلسطينيون كثيرون أنفسهم وراء الحدود. هم لم يقصدوا النزوح عن البلاد، وإنما قصدوا مغادرة قريتهم التي تتعرض لإطلاق نار كثيف.

(*) سؤال: لماذا كنتم تطلقون النار؟ هل من أجل حمل السكان على الهرب؟

الادعاءات بأن القيادة العربية دعت السكان العرب إلى الهرب من البلاد هي ادعاءات سخيفة للغاية. فإذا كنت أحارب ويوجد في المكان سكان يؤيدونني فإنني لا أطالبهم بالرحيل وإنما بالبقاء في أماكنهم. وعموما معظم الأساطير التي يرويها اليهود عن النكبة سخيفة

أفنيري: كان هذا أحد الأسباب. وحدث هذا خلال الحرب.

(*) سؤال: هل أنت ممن يعتقدون أنه كان لدى الحركة الصهيونية مخطط لطرد العرب من البلاد؟

أفنيري: هذا سؤال يصعب الإجابة عليه، لأنه كانت هناك حالة حرب. كنا نحن من جهة والجيش المصري من الجهة الأخرى وبيننا القرى. وكانت إستراتيجيتنا تقضي بإخلاء القرى. والادعاءات بأن القيادة العربية دعت العرب إلى الهرب من البلاد هي ادعاءات سخيفة للغاية. فإذا كنت أحارب ويوجد في المكان سكان يؤيدونني فإنني لا أطالبهم بالرحيل وإنما بالبقاء في أماكنهم. وعموما فإن معظم الأساطير التي يرويها اليهود حول النكبة سخيفة.

والأمر الثالث، بخصوص العبر التي استخلصتها من تلك الحرب، هو أني توصلت إلى الاستنتاج بأنه لا توجد أي إمكانية لأن يعيش الشعبان، اليهود والعرب، في دولة واحدة. قبل الحرب كنت أفكر أن بالإمكان العيش في دولة واحدة، لكن بعد الحرب بت مقتنعا بشكل مطلق بأنه يجب أن تقام دولتان، وأنه يجب إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وبعد تسريحي من الجيش أخذت أفكر بما ينبغي عمله من أجل دفع هذه الأفكار إلى الأمام، أي إقامة دولة عبرية ودولة عربية مع وجود علاقة معينة بينهما، وأن تكون القدس عاصمة مشتركة لهما. وكنت في حينه في الخامسة والعشرين من عمري وتعين عليّ أن أقرر إما أن أؤسس حزبا وإما أن أؤسس صحيفة. واعتقدت أن تأسيس حزب هو أمر مستحيل في الأجواء التي كانت سائدة في ذلك الوقت، لكن بالإمكان تأسيس صحيفة. وكنت حينها قد عملت في صحيفة هآرتس لمدة عام تقريبا، وكتبت خلالها مقالات، لكني توصلت إلى الاستنتاج بأنني لا أستطيع أن أحارب من أجل أفكاري من خلالها. وعندها اشتريت مجلة هعولام هزيه [هذا العالم] في العام ١٩٥٠. وحاربت هعولام هزيه من أجل هذه الأفكار التي حملتها. كما حاربت المجلة من أجل المساواة في الحقوق للعرب في دولة إسرائيل. وفي البداية عبرت من خلال مقالات في المجلة عن المعارضة لطرد سكان قرى عربية بعد الحرب، مثل القرى القريبة من طبريا، قرية حوسان على سبيل المثال، وإقرث وكفر برعم أيضا. وقد تطرقت هعولام هزيه إلى هذه القضية بشكل واسع. وفي تلك الفترة جرت عمليات مصادرة للأراضي [العربية] بشكل كبير للغاية. وقد حاربنا هذا أيضا. وواصلنا العمل من أجل الدولة الفلسطينية، والدعوة إلى التحالف بين الحركة الوطنية العبرانية والحركة الوطنية الفلسطينية. كان هذا خط هعولام هزيه السياسي، طوال السنين. وفي مرحلة معينة في سنوات الستين الأولى شكلنا هيئة تحرير عربية وأصدرنا مجلة بالعربية باسم هذا العالم وعمل فيها عدة أشخاص منهم سميح القاسم.

لماذا رحبنا بثورة ٢٣ تموز المصرية؟

(*) سؤال: نذكر أنه عندما توفي الرئيس المصري جمال عبد الناصر، في أيلول ١٩٧٠، أصدرت «هذا العالم» عددا تذكاريًا خاصا وتضمن صورا ومواد كثيرة.

أفنيري: عندما قاد عبد الناصر الثورة في مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢، كنا الجهة الوحيدة في البلاد التي رحبت بالثورة. وأنا كنت أحب عبد الناصر كثيرا بصورة شخصية. ولدي سبب ذاتي لذلك وهو أنه بعد أسابيع من الثورة، وبينما كان الجميع يتحدث عن محمد نجيب، ولم يكن عبد الناصر معروفا، جاء إلي صديقي من الجيش، وهو جندي من أصل يمني، يدعى يروحام كوهين، وكان المرافق الشخصي ليغئال ألون، الذي كان قائد الجبهة الجنوبية. وعرفت منه أنه خلال المعارك التي ذكرتها سابقا في جيب الفالوجة، تم التوصل إلى وقف إطلاق نار لفترة قصيرة لأنه سقط الكثير من القتلى والجرحى.

لقد خرجت من حرب العام ١٩٤٨ وفي جعبتي عدة رؤى وأفكار. لعل الأمر الأول هو أنه يوجد شعب فلسطيني، ولقد شاهدته عن كثب، فالحرب قبل دخول الجيوش العربية دارت ضد الفلسطينيين

وامتد وقف إطلاق النار لعدة ساعات من أجل أن يخلي كل جانب قتلاه وجرحاه. وقد أرسل ألون يروحام، الذي كان يتحدث العربية بشكل جيد، للتفاوض مع الجانب المصري والقائد المصري أرسل جمال عبد الناصر. والتقى الاثنان عدة مرات وأصبحا صديقين. وحدثني يروحام عن أنه في أحد الأيام جاء عبد الناصر وكان كئيبا جدا وقال: إننا «جميعنا سنموت هنا» بينما حاول يروحام تهدئته. وبعد حرب العام ١٩٤٨ تم تشكيل لجنة هدنة إسرائيلية – مصرية، وأرسلوا يروحام إلى مباحثات هذه اللجنة. وفي أحد اللقاءات سأله ضابط مصري ما إذا كان يعرف جمال عبد الناصر وأبلغه بأن الأخير ولدت له ابنة. وبعدها ذهب يروحام إلى تل أبيب واشترى بذلة للمولودة وسلمها لضابط مصري، وبعد ذلك تلقى يروحام من عبد الناصر حلويات غروبي، وهو مقهى مشهور جدا في القاهرة.

وفي وقت لاحق تلقى يروحام دعوة سرية من جمال عبد الناصر لزيارة القاهرة. وبدلا من أن يقوم بما كنت أنا سأفعله، أي أن أستقل أول طائرة متوجهة إلى هناك، فقد ذهب إلى وزارة الخارجية من أجل الحصول على موافقة. ورفضت وزارة الخارجية طلبه وأبلغته بأنه إذا كان عبد الناصر يريد تمرير رسالة ما، فإن عليه الاتصال بوزارة الخارجية. وبعد حرب العام ١٩٥٦، التي عارضتها بشدة، جاء إليّ عدد من الأصدقاء الذين عارضوا الحرب وبينهم نتان يلين – مور، وبحثنا في تأسيس حركة «هبعولاه هشيميت»، وبالعربية «العمل السامي». وبعد بضعة شهور أصدرنا كراسة طرحنا فيها إجراء تغيير شامل في دولة إسرائيل، وتضمنت الأفكار التي ذكرتها سابقا، بشأن قيام دولة فلسطينية وإقامة علاقة بين فلسطين وإسرائيل وألا تكون إسرائيل دولة يهودية وإنما دولة جميع مواطنيها.

وأعتقد أنه منذ ذلك الحين وحتى اليوم لم يتم طرح خطة سياسية واسعة وشاملة مثل هذه الخطة. واستمر نشاط هذه الحركة حتى العام ١٩٦٥. وخاضت هعولام هزيه، طوال هذه الفترة، حربا لا هوادة فيها ضد الحكومة، وخصوصا ضد بن غوريون. وهو كان يكرهنا كثيرا إلى درجة أنه كان يمتنع عن ذكر اسم المجلة، وحتى أنه اخترع اسما للمجلة وهو «الأسبوعية المعينة» كي لا يقول هعولام هزيه. وتم وضع قنابل في مقر المجلة. كما تم الاعتداء عليّ مرة. وأرادوا إغلاق هعولام هزيه لكنهم لم ينجحوا في هذا. وعلى أثر ذلك سنوا قانونا جديدا وهو «قانون القذف والتشهير» بهدف إغلاق المجلة. وفي أعقاب ذلك شكلنا قائمة لتخوض الانتخابات للكنيست باسم «هعولام هزيه – كواح حداش» [أي «هذا العالم – قوة جديدة»]. وكان أحد شعارات القائمة الجديدة «الوصول إلى الكنيست أو السجن»، فإذا ما أصبحت عضو كنيست سأحصل على حصانة برلمانية، وهذا ما أردته، وإذا لم يحدث هذا سيتم زجي في السجن عاجلا أم آجلا، لأني سأواصل الترويج لأفكاري. ولم يصدق أحد أنه سينتج عن ذلك شيء. لكننا تمكنا من تجاوز نسبة الحسم وحصلنا على نائبين تقريبا، لكن لأننا لم نوقع اتفاقية فائض أصوات مع حزب آخر فقد بقينا مع نائب واحد. وأصبحت عضو كنيست.

(*) سؤال: كيف تلخص تجربتك في الكنيست؟

أفنيري: خلال عضويتي في الكنيست ألقيت ألف خطاب، نظرًا إلى كوني قائمة مؤلفة من نائب واحد، وهذا منحني امتياز إلقاء خطابات بشأن شتى الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال. وبين العام ١٩٦٥ والعام ١٩٦٧ تحدثت عن جميع القضايا، الداخلية والسياسية العامة. وطبعا تحدثت عن السلام أيضا. وكانت هناك فكرة تحدثت عنها في هعولام هزيه وكررت الحديث عنها في الكنيست وهي فكرة معروفة باسم «هيئة أركان عامة بيضاء»، وتقضي بإقامة وزارة، على غرار وزارة الخارجية، تكون مهمتها الانشغال في السلام فقط، سلام إسرائيلي – عربي وسلام إسرائيلي – فلسطيني. ومثلما توجد هيئة أركان عامة في

لا أحد في إسرائيل كان مقتنعا بأن المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ستبقى في أيدينا، لأنه في حرب العام ١٩٥٦ أرغم كل من آيزنهاور وبولغانين إسرائيل على إعادة كل شبر احتلته في سيناء

الجيش غايتها التخطيط للحروب، طالبت بتشكيل هيئة أركان عامة بيضاء، يكون في عضويتها خبراء من شتى المجالات تكون غايتها العمل من أجل السلام. ويوجد تعبير آخر أوجدناه وهو «جهاز الظلام» والمقصود جهاز الأمن العام- شاباك. وقد استحدثت هذا التعبير لأن الرقابة العسكرية في سنوات الخمسين والستين كانت تمنع أن نذكر أنه يوجد جهاز كهذا في إسرائيل. كان مجرد الحديث عن وجود شاباك، أو الشين بيت في حينه، هو أمر سري يحظر النشر عنه.

وعندما شنوا الحرب في العام ١٩٦٧ واحتل الجيش الإسرائيلي كل المناطق الفلسطينية، رأيت في ذلك فرصة تاريخية. فقد كانت البلاد كلها بأيدينا. وقبل انتهاء الحرب، في اليوم الخامس، نشرت في جريدتي، وكنت قد أصدرت جريدة يومية لمدة شهرين في تلك الفترة، رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الحكومة، ليفي أشكول، وطالبت بإجراء استفتاء شعبي على الفور بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وأن يختاروا من خلاله إما الانضمام إلى إسرائيل، وإما إعادة المناطق المحتلة إلى الأردن، وإما إقامة دولة مستقلة. وبعد يومين أو ثلاثة دعاني رئيس الحكومة، وكان ليفي أشكول شخصا لطيفا، كي أوضح له الفكرة الكامنة من وراء الاستفتاء. وأذكر ما قاله لي في حينه: «أوري، أي نوع من التجار أنت؟ أتريدنا أن نعطي كل شيء قبل إجراء مفاوضات؟». خلال الحرب انشغلت أيضًا بأمرين: أولاً، بقرى منطقة اللطرون [عمواس ويالو وبيت نوبا]. فقد تواجد الكاتب والصحافي عاموس كينان في هذه المنطقة وأرسل إلي تقريرا. وبدوري أرسلته إلى جميع الوزراء وحاولت إحداث ضجة حوله لكني لم أنجح في ذلك. ثانيًا، في الوقت ذاته حاولوا إخلاء قلقيلية، فقد هدموا حيا فيها وكانوا يريدون هدم المدينة كلها. وقد تمكنت من منع هذا الأمر. عملت بسرعة وجمعت إفادات وذهبت إلى الكنيست وسلمت التقرير إلى ليفي أشكول ووزراء حزب مبام ورئيس هيئة أركان الجيش، إسحق رابين. وبطريقة ما تم منع هدم المدينة كلها والحي الذي هدموه تم بناؤه من جديد. لكن لم ننجح في اللطرون. عليّ أن أعترف هنا أنه في ذلك الوقت لم يكن ثمة من يعتقد بأن المناطق المحتلة ستبقى بأيدينا.

ومثلما يفكر كل جنرال بالحرب الأخيرة فإن هذا هو ما حدث عندنا. والحرب الأخيرة قبل ١٩٦٧ كانت في العام ١٩٥٦، عندما أرغم كل من [الرئيس الأميركي دوايت] أيزنهاور و[المارشال السوفياتي نيكولاي ألكساندروفيتش] بولغانين إسرائيل على إعادة كل شبر احتلته في شبه جزيرة سيناء. وفي الحرب التالية، في العام ١٩٦٧، لم يصدق أحد بأن المناطق ستبقى بأيدينا. ولذلك فإنه بسبب القناعة بأنهم سيعيدون كل شيء إلى الأردن، قاموا باقتطاع منطقة اللطرون من أجل أن تبقى بأيدينا، أي من أجل أن تبقى طريق القدس – تل أبيب بأيدينا.

ولقد استغرق الأمر عدة شهور حتى اعتادوا على فكرة أنه لا يوجد بولغانين ولا أيزنهاور، وأنه لا أحد يقترح إعادة المناطق. وأنا من جانبي اقترحت إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تحدثت عن ذلك في الكنيست. وأنا أذكر هذه الأمور جيدا الآن لأنني أكتب مذكراتي، وقد وصلت حتى الآن إلى هذه الفترة. وكنت ألقيت خطابين أو ثلاثة على الأقل حول هذا الموضوع في الكنيست. والمثير في الأمر أن الحزب الشيوعي لم يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإنما أيد إعادة الضفة إلى الأردن، وذلك إلى أن تبنى [الزعيم السوفياتي ليونيد] بريجنيف فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل في العام ١٩٦٩، وبعدها غيّر الشيوعيون هنا رأيهم.

(*) سؤال: ألم يطالب الشيوعيون، في حينه، بقيام دولتين؟

أفنيري: كلا. طالبوا بإعادة الضفة الغربية إلى الأردن والقطاع إلى مصر وإعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه قبل الحرب. وأنا قمت بجولة في الضفة الغربية في ذلك الوقت، وتقريبًا تحدثت مع

دعوت في العام ١٩٦٥ إلى تشكيل "هيئة أركان عامة بيضاء". فمثلما توجد هيئة أركان عامة في الجيش غايتها التخطيط للحروب، طالبت بتشكيل هيئة أركان عامة بيضاء، تضم في عضويتها خبراء من شتى المجالات تكون غايتها العمل من أجل السلام

جميع الزعماء المحليين الذين كانوا في ذلك الحين، في غزة والخليل ورام الله ونابلس والقدس. وسألتهم جميعا عما يفضلونه إذا ما كان الخيار بأيديهم، العودة إلى الحكم الأردني أم دولة فلسطينية. وبعد محادثات عديدة قالوا جميعا بدون استثناء إنه إذا أمكن قيام دولة فلسطينية فإن هذا هو الخيار الذي يريدونه. بعد ذلك ألقيت خطابا في الكنيست حول المحادثات التي أجريتها مع الزعماء الفلسطينيين المحليين وقلت إنهم جميعهم يفضلون إقامة دولة فلسطينية. ورد عليّ [وزير الدفاع في حينه] موشيه دايان وقال إن ما أقوله ليس صحيحا. وبعد أسبوع جرى نقاش بيني وبين ليفي أشكول، الذي دافع عن دايان وقال لي إن ما أقوله ليس صحيحا.

(*) سؤال: وماذا كان الأمر الصحيح بالنسبة لدايان وأشكول؟

أفنيري: أن الفلسطينيين يريدون إعادة الضفة إلى الأردن. إنه الخيار الأردني المشهور. وفي اليوم التالي تلقيت اتصالا هاتفيا من شخص اسمه موشيه ساسون، كان يشغل منصب مستشار رئيس الحكومة لشؤون الضفة الغربية، وقال لي: «عضو الكنيست أفنيري، رئيس الحكومة طلب أن ألتقي معك». والتقينا فعلا، وقال لي إنني قلت في الكنيست شيئا ورئيس الحكومة يريد أن يعرف منك على ماذا اعتمدت في أقوالك. فأبلغته بلقاءاتي مع الزعماء الفلسطينيين المحليين. بعد ذلك كتب ساسون تقريرا حول لقائه معي وسلمه لرئيس الحكومة. وما زلت أحتفظ بنسخة منه هنا في بيتي. وكتب ساسون في تقريره أنه «لا يوجد بيني وبين السيد أفنيري أي خلافات بشأن مصير سكان الضفة الغربية. والسيد أفنيري يتفق معي على أن قيام دول فلسطينية مستحيل من دون القدس. ولأن حكومة إسرائيل قررت ضم القدس إلى إسرائيل فإن كل هذه الفكرة غير قابلة للتنفيذ». وهذه وثيقة تاريخية أعتز بها كثيرا لأنها توثق موقفي.

(*) سؤال: تقصد موشيه ساسون الذي كان سفيرا لإسرائيل في مصر؟

أفنيري: نعم. وفي العام ١٩٥٦ نشرت في هعولام هزيه خريطة للدولة الفلسطينية. وكانت فكرة قيام دولة فلسطينية بعد حرب العام ١٩٦٧ تلقى تأييدا يعتبر ملفتًا نسبيًا لدى أوساط معينة في إسرائيل. وأنا تحدثت مع ثلاثة ضباط يحملون رتبة لواء في الجيش الإسرائيلي. وسألتهم ما إذا كانوا يفضلون دولة أردنية تمتد من طولكرم حتى أقصى شرق الأردن، مع إمكانية مرابطة أربعة جيوش عربية على حدودنا، أو قيام دولة فلسطينية تقيم علاقات مع إسرائيل. اللواء يسرائيل طال أيد ذلك من دون أي تحفظ. وبدأت بإقناع [قائد سلاح الجو] عيزر وايزمان. وحتى غاندي [داعية الترانسفير، رحبعام زئيفي]، الذي أصبح لاحقا فاشيا كبيرا، فكّر في هذا الاتجاه. وأريئيل شارون أيد هذه الفكرة. وعلى مدار عدة شهور كانت هناك استطلاعات رأي تبين من أحدها أن ٧ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون هذه الفكرة. وهي نسبة مهمة في ضوء ظروف تلك الأيام. وبعد ذلك اعتادوا على حالة أن المناطق باقية تحت سيطرتنا، وأنه لا أحد يطالبنا بالانسحاب منها. وفي إثر هذا سقطت كل تلك الافكار.

بداية العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية

(*) سؤال: كيف بدأت العلاقات بينك وبين الحركة الوطنية الفلسطينية؟

أفنيري: قبل حرب الأيام الستة (١٩٦٧) بفترة قصيرة، بدأت حركة فتح بالعمل. ووقعت عدة عمليات صغيرة عند الجبهة مع سورية. وعندها بدأت أهتم بفتح. وفي ذلك الوقت أقام عبد الناصر منظمة التحرير الفلسطينية ونصب أحمد الشقيري رئيسا لها. وقد التقيت مع الشقيري في الأمم المتحدة.

وبعد ذلك اندلعت حرب يوم الغفران، حرب رمضان، وإذا

فجأة وجدت نفسي أمام قوات منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه القوات ذكرتني بجيشنا في بداياته في العام ١٩٤٧. كان بانتظاري الحارس الشخصي لعرفات وسافرنا في بيروت الغربية وكانت مدينة تعج بالسكان. وأحضرني إلى شقة كان عرفات موجودًا فيها. وتحادثنا لمدة ساعة أو أكثر. وبعد خمس دقائق من بداية لقائنا بدا وكأننا نعرف بعضنا منذ طفولتنا. وبالمناسبة قال لي عرفات إنه قرأ مقالاتي كلها مترجمة إلى العربية. وهكذا فإنه كان يعرف افكاري وآرائي. بعد ذلك صنع معروفا معي وسمح لي بلقاء الطيار الإسرائيلي الذي كان أسيرا هناك.

كنتما تذكران، فإنه بعدها جرى عقد مؤتمر سلام في جنيف. واستمر ليوم واحد فقط، إذ تم تفجيره فورا. وكنا هنا في إسرائيل عشية انتخابات. وأنا سافرت إلى جنيف، وشاركت في المؤتمر. والتقيت هناك مع صحافيين من أنحاء العالم. وتعرفت على صحافي بريطاني، قال لي إن شيئا مثيرا حدث في انكلترا وهو أن مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا، سعيد حمامي، نشر مقالا في صحيفة التايمز، وتضمن أفكارا جديدة، بينها أنه لا يمكن الاعتماد فقط على الكفاح المسلح، وبالإمكان دفع القضية الفلسطينية بطرق سياسية. وكان واضحا لي أن لا أحد يكتب مقالا كهذا من دون موافقة ياسر عرفات. وكان هذا بعد أيام معدودة من الحرب في العام ١٩٧٣.

وطلبت من الصحافي البريطاني أن يرتب لقاء بيني وبين حمامي. وبعد مرور عدة أيام اتصل بي في تل أبيب وطلب أن أحضر إلى لندن فورا. وفعلا سافرت إلى لندن والتقيت مع سعيد حمامي. إنه شخص لطيف جدا، وأراد أن يفتتح اللقاء بأن يقول رأيه. وشرح لي فكرته خلال ربع ساعة. وقلت له إنه ليس لدي ما أضيفه إلى أقواله وإني أوافق على كل كلمة قالها. فقد كانت أفكاره مطابقة لأفكاري فيما يتعلق بحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وأرسلت بواسطته رسائل إلى عرفات. وأبلغني حمامي أن ثلاثة قياديين في المنظمة يعتنون بدفع الأفكار التي تحدث عنها، ومنهم أبو

أفنيري "يقتحم" حصار "أبو عمار" في بيروت ١٩٨٢.

أعتقد أن عرفات كان يستوعب الأمور بسرعة كبيرة. كان يستوعب الحقائق، ويعرف التفاصيل. وذات مرة التقينا في تونس، بعد معركة انتخابات عامة في إسرائيل، وتحدثنا عن تركيبة الكنيست. وقد أخطأت بشأن كتلة يهدوت هتوراة وهو صحح أقوالي. وواضح أنه كان وطنياً كبيراً. وقليلون هم الزعماء الذين كان بإمكانهم القيام بثورة واحدة في حياتهم، بينما هو نجح بالقيام بثورتين؛ فهو من أسس الحركة الوطنية الفلسطينية، وقام بالثورة الثانية بعد حرب يوم الغفران عندما بدأ يفكر بصنع سلام مع إسرائيل.

عمار وأبو إياد [صلاح خلف].

بعد ذلك قال لي حمامي أنه يمكن رفع مستوى الاتصالات بيننا، من اتصالات على أساس شخصي بيني وبينه، إلى حوار بين مؤسسة في إسرائيل وبين المنظمة. وعندها حاولت تشكيل مجلس السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. ولم ينجح هذا. وبعد ذلك انضم إلي كل من اللواء ماتي بيلد ولوفا إلياف. وقمنا بإعداد بيان وقع عليه مئة من الشخصيات المهمة في إسرائيل. وكانت هذه أعجوبة حقا. وقمنا بتليين صيغة البيان قليلا، مثل «مفاوضات مع الفلسطينيين وبالإمكان إجراؤها مع منظمة التحرير الفلسطينية أيضا».

الأمر المهم هو أننا أقمنا هيئة. وعرفات أدخل شخصا جديدا في الموضوع وهو عصام السرطاوي، الذي كان من حيث تدريج المناصب في المنظمة أرفع مكانة من حمامي، وبدأنا اتصالات مع السرطاوي والتقينا مرة كل بضعة شهور. وقمنا بإعداد برامج متنوعة، لم تخرج إلى حيز التنفيذ، مثل فكرة أن نسافر إلى قبرص ومن ثم إلى بيروت، لنلتقي مع قيادة المنظمة في العاصمة اللبنانية. وفكرة أن نسافر إلى بيروت عن طريق رأس الناقورة وأن نمر بمخيمات اللاجئين [في جنوب لبنان]. ولم نحصل على مصادقة إسرائيلية لهذه الخطوة. والتأم المجلس الوطني الفلسطيني في دمشق، وكنت آمل أن يوجه المجلس دعوة إلينا.

وعندها نشبت حرب لبنان الأولى في العام ١٩٨٢. وقد كنت في الجبهة عدة مرات في إطار عملي الصحافي. وفي إحدى المرات عبرت الحدود إلى لبنان لوحدي، وكانت هذه تجربة مثيرة، فقد كان عبوري للحدود مخالفا للقانون. ووصلت إلى صيدا. والجيش الإسرائيلي كان قد وصل إلى بيروت. بعد ذلك دعا الجيش الإسرائيلي جميع محرري الصحف إلى القدوم إلى بيروت للإطلاع على كيفية انتشار الجيش الإسرائيلي في بيروت الشرقية. وقد حضرت إلى هناك والتقيت مع صحافي ألماني. وقلت له إنني أعتزم التقاء زعماء لبنانيين مثل بيار جميل. وسألني الصحافي الألماني «ألا تريد أن تلتقي مع عرفات؟» فأجبته بأني أريد لقاءه بالطبع. وفي أوج الحرب اتصلت بمقر منظمة التحرير في بيروت الغربية وقلت لمن أجاب على اتصالي بأنني أوري أفنيري من إسرائيل وأريد أن ألتقي مع الرئيس [عرفات]. وبعد عدة ساعات، في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، تلقيت اتصالا هاتفيا وتم إبلاغي بأن الرئيس سيستقبلني في صباح اليوم التالي. وقد مر وقت حتى استوعبت ما الذي يحدث هنا. واتصلت بالسرطاوي الذي تواجد في باريس. كذلك اتصلت بالصحافي الألماني وطلبت منه مرافقتي. وفي ذلك اليوم تم السماح للبنانيين المسيحيين من بيروت الشرقية بالدخول إلى بيروت الغربية، حيث كانت لديهم مصالح تجارية، وذلك لساعات معدودة فقط.

وذهبت إلى بيروت الغربية بسيارة الطاقم الصحافي الألماني وعبرنا الخط الذي يسيطر عليه الجيش الإسرائيلي في بيروت، والجنود لم يتعرفوا عليّ، وهم لم يلتفتوا إلي لأني أبدو ألمانيا. وبعد ذلك عبرنا حاجز الجيش اللبناني وثم حاجز الكتائب اللبنانية. وفجأة وجدت نفسي أمام قوات منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه القوات ذكرتني بجيشنا في بداياته في العام ١٩٤٧. كان بانتظاري الحارس الشخصي لعرفات وسافرنا في بيروت الغربية وكانت مدينة تعج بالسكان. وأحضرني إلى شقة كان عرفات موجودًا فيها. وتحادثنا لمدة ساعة أو أكثر. وبعد خمس دقائق من بداية لقائنا بدا وكأننا نعرف بعضنا منذ طفولتنا. وبالمناسبة قال لي عرفات إنه قرأ مقالاتي كلها مترجمة إلى العربية. وهكذا فإنه كان

تتطلع الحركة الصهيونية، وأعتقد أن ذلك راسخ في جيناتها، إلى إقامة دولة يهودية تمتد شرقًا حتى نهر الأردن على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك، وشمالاً حتى نهر الليطاني على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك، وجنوبًا حتى العريش على الأقل

يعرف افكاري وآرائي. بعد ذلك صنع معروفا معي وسمح لي بلقاء الطيار الإسرائيلي الذي كان أسيرا هناك. وعدنا بعد عدة ساعات. والطاقم الصحافي الألماني الذي صور جزءا من اللقاء بيني وبين عرفات أعد لي نسخة أخذتها معي. وفي طريقي عودتي، عند صيدا تقريبا، كنت أستمع إلى إذاعة صوت إسرائيل، وإذا بهم يذيعون خبرا مفاده أن مكتب ياسر عرفات أعلن أنه التقى معي. وأنا لم أكن مستعدا أبدا لهذا الأمر. وأخذت أفكر في ما سيحدث لي، وربما سيتم اعتقالي لدى وصولي على الحدود. وعند الحدود كان في انتظاري عدد كبير من الصحافيين ولم يعتقلوني. وأعطيت شريط التسجيل لمراسل التلفزيون الإسرائيلي وفي المساء تم بثه.

منذ ذلك الحين أصبحت ألتقي مع عرفات مرة كل بضعة شهور. وبعد خروج المنظمة من بيروت تمت دعوتي إلى تونس في كانون الثاني من العام ١٩٨٣.

وكنت عندما افترقنا قد سألت عرفات: إذا خرجت من هنا، ولم يكن أحد يصدق أن هذا سيحدث، إلى أين ستتجه؟. وبعد أن فتح عينيه بشكل واسع، كعادته، أجاب: «إلى فلسطين». ولم أقل شيئا عندها.

وبعد أوسلو جاء عرفات إلى غزة، ووجهت فتح دعوة لي لأكون في عداد مستقبليه عند الحدود في رفح. وبعد دخوله إلى قطاع غزة سافرت بسيارة خلفه إلى فندق فلسطين في غزة. وكان قد احتشد هناك جمهور غفير. وتمكنت من الاقتراب من ضابط فلسطيني وناولته بطاقة التعريف خاصتي وطلبت منه أن يوصلها إلى الرئيس. وبعد دقائق عاد الضابط إلي وقال إن الرئيس يطلب منك الدخول. ودخلت القاعة ووقفت بهدوء، وفجأة دخل عرفات إلى القاعة وتوجه إلي مباشرة وعانقني وهمس في أذني «هل تذكر ماذا سألتني في بيروت قبل أن نفترق؟ ها أنذا هنا». ثم سحبني معه إلى المنصة.

أنا أعرف عرفات جيدا وهو لا يفعل شيئا بشكل عفوي. وعلى ما يبدو أراد من خلال إجلاسي إلى جانبه أن يقول للعالم العربي إن الموضوع جدي، وإنه يجلس مع الإسرائيليين كي يفاوضهم، والدليل الأول على ذلك كنت أنا. وقد رأى العالم كله في ذلك اليوم أني أجلس إلى جانبه.

ياسر عرفات أنجز ثورتين: الحركة الوطنية وثورة السلام

(*) سؤال: كيف تجمل شخصية ياسر عرفات، كإنسان وقائد لديه رؤيا؟

أفنيري: لقد كان عرفات، برأيي، رجلا لديه نواحٍ عديدة مركبة. ومثل أي زعيم كانت لديه صفات رائعة، وصفاتٌ ليست جيدة. وكانت القوة الكبيرة لدى عرفات هي ما ذكرته قبل قليل وهو أنه يملك قدرة استثنائية على اتخاذ قرارات حاسمة. وبعد ذلك كان يقوم سياسيون بين الفلسطينيين يهاجمون عرفات ويتهمونه بأنه لا يمارس الديمقراطية في السلطة الفلسطينية. والحقيقة هي أنه على مدار السنين الماضية كان يتعين اتخاذ قرارات وكان الجميع يلقي هذه المهمة على كاهل عرفات. وجميع المحيطين به جعلوه يقرر لوحده طوال هذه السنين. وقد كانت لديه القدرة على اتخاذ القرار. وكانت لديه موهبة في العلاقات الشخصية. وأنا أخذت أشخاصا كثيرين إلى عرفات، وكلهم أجمعوا على أنهم غيروا رأيهم تجاهه بعد دقائق قليلة من الجلوس معه. ومعروف أنه تمتع بموهبة التواصل مع الأشخاص. وكان متواضعا جدا. وعندما التقيت معه في تونس كان يجلس في الغرفة محمود درويش وشفيق الحوت ولبيب الترزي. وهو لم يكن يتعامل معهم على أنه زعيم مبجل. بل كانوا يقاطعون أقواله ويجادلونه وبدا هذا كأمر عادي. وأعتقد أن عرفات

إذا كنا راغبين في أن تكون إسرائيل دولة يهودية فهذا يعني أننا مبعوثون أوروبيون نمثل الحضارة الأوروبية، وأننا ضد الحضارة العربية وضد الشعوب العربية، وأننا لسنا موجودين في هذه البلاد بصفتنا جزءًا منها وإنما مثل الأوروبيين، وأن نظرتنا إلى العرب فوقية استعلائية

كان يستوعب الأمور بسرعة كبيرة. كان يستوعب الحقائق، ويعرف التفاصيل. وذات مرة التقينا في تونس، بعد معركة انتخابات عامة في إسرائيل، وتحدثنا عن تركيبة الكنيست. وقد أخطأت بشأن كتلة يهدوت هتوراة وهو صحح أقوالي. وواضح أنه كان وطنياً كبيراً. وقليلون هم الزعماء الذين كان بإمكانهم القيام بثورة واحدة في حياتهم، بينما هو نجح بالقيام بثورتين؛ فهو من أسس الحركة الوطنية الفلسطينية، وقام بالثورة الثانية بعد حرب يوم الغفران عندما بدأ يفكر بصنع سلام مع إسرائيل. وهذه بالنسبة للفلسطينيين ثورة هائلة. ففي تلك الفترة لم يكن بالإمكان أن يحلم المرء بذلك- أن تصنع سلاما مع الدولة الصهيونية؟ وقد توصل إلى هذا الاستنتاج بعد الحرب، التي حقق فيها الجانب العربي نجاحا رائعا في اليوم الأول للحرب وتمكن من مفاجأة إسرائيل بشكل مطلق، وعبرت جيوشه قناة السويس وكادت أن تصل إلى طبريا. ورغم ذلك فقد خسر الحرب. وعرفات رجل يحكّم المنطق بشكل كبير في تفكيره، وبالمناسبة كانت هذه صفة مشتركة بينه وبين رابين، ويبدو أنه قال في قرارة نفسه: إنه إذا لم ينجح العرب في الانتصار على إسرائيل في ظروف مثالية كظروف ١٩٧٣، فهذا يعني أنه لا يوجد خيار عسكري ضد إسرائيل، ودعونا نفكر بطرق أخرى. ولقد سبق أن حدثتكما عن مقال حمامي. لكن بعد أن بلور هذه الفكرة، كانت لديه مشكلة كبيرة في إقناع حركته. وقد استغرق هذا الأمر وقتا طويلا. فمنذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٨٨ كان يسعى لإقناع حركته، فتح، وبعد ذلك تعين عليه إقناع منظمة التحرير الفلسطينية. والإنجاز الكبير الذي حققه عرفات، وأعتقد أن بإمكاننا اليوم أن نقوّم ذلك، هو أنه رأى أن مهمته لا تقتضي الذهاب في طريق واحدة فقط، بل رأى مهمته أن يأخذ الحركة الوطنية والشعب الفلسطيني كله معه. وكان حلمه الحقيقي أن يحمل هذه الرزمة كلها، وبطريقة ثورية. وقد استغرق هذا الأمر سنوات طويلة جدا وكان يسير إلى الأمام ويضطر أحيانا إلى التراجع. وقد اصطحب معه في الطريق التي بلورها الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وغيرهما. وبرأيي نحن في إسرائيل أهدرنا فرصة تاريخية مع عرفات، وهي ليست كامنة في التوقيع على اتفاق سلام فقط، وإنما في إقناع الشعب الفلسطيني بالتوصل إلى اتفاق.

رابين كان استثناء، وكذلك «هعولام هزيه»

(*) سؤال: هل اقتنع الجانب الإسرائيلي، وبضمن ذلك رابين وشمعون بيريس، في أي وقت مضى بضرورة صنع سلام مع الشعب الفلسطيني؟

أفنيري: أعتقد أن أي رئيس حكومة إسرائيلية لم يقتنع بذلك، باستثناء رابين، الذي كانت لديه قناعة جزئية، أو نصف قناعة. وأنا مقتنع بأنه لو بقي رابين على قيد الحياة لكان توصل إلى الإقرار بأنه ينبغي صنع سلام مع الفلسطينيين. أنا لا أعرف شخصين مختلفين إلى حد كبير مثل رابين وعرفات. إنهما الشيء ونقيضه. لكن حصل بينهما تماس. وقبل مقتل رابين اقترب عرفات منه أكثر فأكثر. وأعتقد أنه عندما استضاف رابين عرفات في بيته، فإنه كان قد بدأ يفهم الموضوع الفلسطيني وعرفات، وأنه كان سيتوصل في نهاية المطاف إلى ضرورة إبرام اتفاق سلام. ولهذا قتلوه. لكن باستثناء رابين لم يرغب أي رئيس حكومة في صنع سلام مع الفلسطينيين.

(*) سؤال: ولا حتى إيهود أولمرت، الذي طرح انسحاب إسرائيل من معظم الضفة، وتبادل أراض، وإقامة نظام خاص بشأن القدس. هل كان هذا الاقتراح جدي؟

أفنيري: أولمرت طرح اقتراحه عندما كان منتهيا من الناحية السياسية... وهو طرح ليس جديا. وبيريس لم يطرح شيئا جديا أبدا. والأشخاص الجديون قبلهما، مثل بن غوريون وليفي أشكول ومناحيم بيغن، لم يريدوا دولة فلسطينية بأي شكل من

الفارق الأكبر بين العرب واليهود الإسرائيليين يتعلق بمصطلح الزمن. وهو مصطلح بالغ الأهمية. للعرب ثمة تاريخ في المنطقة منذ ١٣٠٠ سنة على الأقل، وقد عبروا الفرنجة والعثمانيين، ولديهم صبر. ولا شك في أنهم يتساءلون: أين سنكون بعد مائة عام؟. والعرب يقولون لأنفسهم: "حسنا، الفرنجة كانوا هنا ورحلوا، وكذلك الأتراك كانوا هنا وولوا الأدبار". في المقابل توجد لدى اليهود نفسية معكوسة تمامًا

الأشكال. فبيغن صنع سلاما مع مصر من أجل عدم الوصول إلى دولة فلسطينية. وبن غوريون أقام حلفا مع الملك عبد الله من أجل منع قيام دولة فلسطينية. وتطلع الحركة الصهيونية، الذي أعتقد أنه راسخ لديها في الجينات، هو نحو إقامة دولة يهودية تمتد شرقًا حتى نهر الأردن على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك، وشمالاً حتى نهر الليطاني على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك، وجنوبًا حتى العريش على الأقل. وهذا ما طرحه زعماؤها خلال مؤتمر في العام ١٩١٨. وإجراء تغيير في هذه الأفكار، والموافقة على إقامة دولتين للشعبين، هما بمثابة تغيير هائل، وذلك إذا ما أرادوا السلام. والتوجه اليوم هو مثلما كان حينذاك. هذا الفكر لم يتغير منذ مئة عام.

(*) سؤال: في نظرة إلى المستقبل، هل تتوقع أن يظهر زعيم في إسرائيل يكون بمقدوره إقناع الشعب الإسرائيلي بالسلام؟

أفنيري: آمل ذلك. وفي القضايا السياسية تحدث أمور كثير غير متوقعة. وسأعطيكما مثالا صغيرا من حركة الاحتجاجات الشعبية التي جرت في إسرائيل في العام الماضي. فمن أين جاءت؟ من لا شيء. وفجأة أصبح بينهم قادة. كان ذلك حدثا جزئيا، ولم ينتج عن الاحتجاجات قادة كبار، لكن هذا يدل على أنه من الممكن أن تحدث تغيرات. وأنا رأيت في حياتي أمورا كثيرا غير متوقعة. وعندما ألقي محاضرات في ألمانيا، بين حين وآخر، أطرح دائما السؤال التالي: من منكم، أنتم الذين تجلسون في القاعة، فكر بأن سور برلين سيسقط قبل أسبوع من سقوطه؟ والجميع يجيبون أنهم لم يتوقعوا ذلك. يجب عدم الاستسلام. من كان يتوقع انهيار الاتحاد السوفياتي الهائل، وألا يبقي أثرا خلفه؟ تحدث تغيرات في العالم. لكن لا يمكنني أن أكون متأكدا من أن تغييرا كبيرا سيحصل في إسرائيل. حاليًا تسير الأمور في إسرائيل في الاتجاه المعاكس.

(*) سؤال: لم تكن «هعولام هزيه» مجلة أسبوعية لديها توجه سياسي فقط، وإنما كانت علامة فارقة لصحافة حرة. أين مكانة صحافة كهذه في خريطة الإعلام الإسرائيلي الآني؟

أفنيري: «هعولام هزيه» قامت بثورة في الإعلام ومن جميع النواحي. وقد استحدثنا لغة إعلامية جديدة. وكان الأساس أنه عندما بدأت العمل في المجلة، في العام ١٩٥٠، كانت الصحافة الإسرائيلية كلها موالية بشكل مطلق لخط الحكومة، لخط أي حكومة تم تشكيلها. وكان هذا بمنزلة أمر طبيعي، لأنه حتى العام ١٩٤٨ كانت الصحافة جزءا من النضال الوطني – الصهيوني. وجميع الصحف رأت أن واجبها يتجسد في خدمة الهدف الوطني. وهذا يعني أن كل ما هو ليس لائقا لا يتم نشره، مثلما كانت حال الصحافة الروسية في العهد السوفياتي مثلا. ونحن جئنا مع تراث صحافي مختلف كليا، ولم نوافق على إسكات أي شيء. لقد نشرنا كل شيء وعن كل شيء. وأنا لست واثقا مما إذا كنا قد انتصرنا بهذه الطريقة. والصحافة اليوم حرة للغاية فيما يتعلق بمجالات عديدة باستثناء مجال واحد مهم وهو المجال القومي. وهي في هذا المجال مجندة بالكامل، بنسبة مئة بالمئة. وانظروا إلى ما حدث في الأيام الأخيرة في غزة [جولة التصعيد في أعقاب اغتيال أمين عام لجان المقاومة الشعبية، زهير القيسي]. تكاد لا تجد أحدا في وسائل الإعلام الإسرائيلية يسأل لماذا تم قتل هذا الرجل [القيسي]، وهل كان قتله، في الوقت الذي سيحل مكانه شخص آخر لا يختلف كثيرًا عنه، يستحق احتجاز مليون ونصف مليون شخص في الملاجئ وصرف مئات آلاف الدولارات على صواريخ «القبة الحديدية»؟ يجب إجراء حساب حول تكلفة التصعيد. هل فكر أحد ما بذلك؟ لا أحد يسأل. ويبدو أن كل شيء واضح. ولو أن هعولام هزيه ما زالت تصدر حتى اليوم لطرحت مثل هذه الأسئلة، مثل: هل كان هذا كله مجديا؟.

ثمة جانب في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يصعب على من هو خارجه أن يستوعبه. وإنني أعتقد أن في منبت رؤوسنا شعورًا كبيرًا بالذنب، لكن يتم كبحه. لقد رأينا ما حدث في العام ١٩٤٨ ولا يمكن نفيه بأي شكل من الأشكال. ونحن نواجه صعوبات بشأن ذلك، لأن الصهيونية في بدايتها كانت حركة مثالية جدا. بعبارة أخرى: النكبة تؤنب ضمير اليهود

(*) سؤال: قرأنا مقالك الذي كتبته في أعقاب وفاة زوجتك، راحيل، بعنوان «هرتسل الثاني». وقلت فيه إنك تأمل بمجيء هرتسل ثان. هل ما زلت تعتبر نفسك جزءًا من المشروع الصهيوني؟

أفنيري: لا أعرف ماذا يعني أن تكون صهيونيا. لا أحد يعرف ماذا يعني ذلك. الصهيونية الحقيقية تعني أن يأتي جميع اليهود في العالم إلى «الدولة اليهودية» وألا يكون هناك يهود خارج هذه الدولة، حسبما رأى هرتسل. وقد نسي الجميع هذا الأمر. وإذا كنتما تسألان ما إذا كنت أريد أن تبقى دولة إسرائيل موجودة، فالجواب هو نعم، من هذه الناحية أنا صهيوني.

(*) سؤال: تحدثت في المقال، أيضا، أن المسألة لم تعد محصورة في أن تصنع إسرائيل سلاما، وإنما المسألة الأهم هي إحداث تغيير في الوعي.

أفنيري: نعم، يجب أن نقرر ما إذا كانت هذه دولة يهودية أم دولة إسرائيلية. هذه هي جذور المسألة كلها. إذا كنا راغبين في أن تكون إسرائيل دولة يهودية فهذا يعني أننا مبعوثون أوروبيون نمثل الحضارة الأوروبية، وأننا ضد الحضارة العربية وضد الشعوب العربية، وأننا لسنا موجودين في هذه البلاد بصفتنا جزءًا منها وإنما مثل الأوروبيين، وأن نظرتنا إلى العرب فوقية استعلائية.

السؤال هو: أين ترى نفسك وأية دولة هذه؟. هل هي دولة عبرانية، أم دولة إسرائيلية، أم دولة يهودية؟ ومن نحن؟ هل نحن إسرائيليون أم عبرانيون أم يهود؟ هل نحن إسرائيليون- يهود أم يهود- إسرائيليون؟ كنت عضو كنيست لمدة عشر سنوات ولا أذكر أنه تم الحديث في هذا الموضوع. وهناك موضوع فصل الدين عن الدولة، وهو أهم مشكلة نواجهها بعد القضية الفلسطينية.

وإذا لم يتم التوصل إلى حل للصراع فإن الوضع الحالي سيبقى كما هو. ويعني الوضع الحالي وجود دولة واحدة بين النهر والبحر ذات حكم إسرائيلي. وإذا بقي الوضع كما هو اليوم، وليس مهما ما إذا كانت التسمية احتلالاً أو ضماً، فإن اليهود في هذه البلاد سيصبحون أقلية وسيشكل الفلسطينيون الأغلبية، وماذا سيحدث بعد ذلك. ووفقا للوضع الحالي فإن هذه ستكون دولة أبارتهايد. وأعتقد أن هذا المصطلح ليس صحيحا لأن الوضع هنا أسوأ كثيرًا من الأبارتهايد، لأن هذا الوضع قد يؤدي إلى تطهير عرقي. بينما الوضع في جنوب إفريقيا كان مختلفا، والبيض كانوا بحاجة إلى السود كي يعملوا. وكل المجريات اليومية ستسير في ظل هذا الوضع، اليهود هنا والعرب هناك. هناك من يحلمون بأنه ستكون هناك ضغوط يمارسها العالم وضغوط داخلية، وسيكون العرب الفلسطينيون مواطنين متساوي الحقوق.

لكن برأيي هذا وضع يستحيل أن يحدث. وإذا ما تحقق حلم هؤلاء الأشخاص فإن هذه لن تكون، في المستقبل، دولة ثنائية القومية وإنما دولة عربية وسيقرر الكنيست في أول مناسبة تغيير اسم الدولة. وهذا هو النقيض المطلق للفكرة الصهيونية، التي تقول، بجملة واحدة، إن الصهيونية هي أن يتمكن اليهود من السيطرة على مصيرهم. لذلك فإنك أحيانا تتساءل بشأن الغباء المطلق المتمثل في أن الصهاينة يعملون من أجل القضاء على الدولة الصهيونية. ولا أحد يسأل نفسه إلى أين نحن سائرون. ولا أحد، تقريبا، يسأل أين سنكون بعد عشر سنين أو خمسين سنة.

والفرق الأكبر بين العرب وبين اليهود الإسرائيليين هو في ما يتعلق بمصطلح الزمن. وهذا مصطلح بالغ الأهمية. للعرب تاريخ منذ ١٣٠٠ سنة على الاقل، وعبروا الصليبيين والعثمانيين، ولديهم صبر. وهم يتساءلون بدون شك أين سنكون بعد مئة عام؟. والعرب يقولون لأنفسهم «حسنا، الفرنجة كانوا هنا ورحلوا،

وكذلك الأتراك كانوا هنا وولوا الأدبار». في المقابل توجد لدى اليهود نفسية معكوسة تمامًا. فاليهود لا يفكرون بعيدا. لا يفكرون بمدى أبعد من سنتين أو ثلاث في الحد الأقصى. ونحن عبرنا مآسي كثيرة، مثل المحرقة وحرب العام ١٩٤٨. ويبدو أن الإسرائيليين اليهود لديهم إيمان أعمى بأنه عندما تحدث مأساة فإننا سنعالجها في وقتها.

(*) سؤال: تعني أن هناك كبحًا ذاتيًا بشأن معالجة القضايا الحارقة؟.

أفنيري: نعم. وهناك جانب في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يصعب على من هو خارجه أن يستوعبه. فأنا أعتقد أنه تحت كل هذه الأمور يوجد في منبت رؤوسنا شعور كبير بالذنب جراء ما اقترفناه. وهذا الشعور يتم كبحه. نحن رأينا ما حدث في العام ١٩٤٨ ولا يمكن نفيه بأي شكل من الأشكال. ونحن نواجه صعوبات حيال ذلك، لأن الصهيونية في بدايتها كانت حركة مثالية جدا. فالأشخاص البسطاء لا يقيمون الكيبوتس، أي أنهم لا يتنازلون عن كل شيء من أجل العيش في فقر. وحدثتكم أني كنت في نهلال في العام ١٩٣٣. والأفراد في هذا الكيبوتس جاؤوا من عائلات برجوازية وتنازلوا عن كل شيء من أجل العيش في فقر، وجاؤوا من ألمانيا من أجل العمل في الزراعة هنا وهو عمل لم يعرفوه من قبل.

لذلك أقول: إن الصهيونية كانت حركة تصبو للمثل العليا، ولأنهم كانوا كذلك فإنهم يواجهون صعوبة في التعامل مع النكبة. الأميركيون ارتكبوا مجازر ضد الهنود الحمر واستعبدوا السود، لكن هذا لا يؤنبهم. غير أن النكبة تؤنب ضمير اليهود. وما أقوله لكما الآن هو تكهن حيال حالة نفسية. وأنا أعتقد أن تعاملنا مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع هو حالة إرجاء الحسم بصورة خطيرة للغاية.

وفي إطار هذا قالوا ذات مرة إنه لا يوجد شعب فلسطيني. وأنا أمضيت وقتا طويلا من حياتي في جدالات حول ذلك وفي محاولة إقناع أعضاء كنيست، ورئيسة الحكومة غولدا مئير، بأنه يوجد شعب فلسطيني. وقلت مرة لمئير إنها ربما تكون على حق وأنه فعلا لا يوجد شعب فلسطيني، لكن هناك ثمانية ملايين إنسان يعتقدون، خطأ، أنهم شعب، ومجرد هذا يجعلهم شعبا. وحتى الآن هناك في إسرائيل من يقول إنه لا يوجد شعب فلسطيني، وإن الفلسطينيين جاؤوا من شتى أنحاء الشرق الأوسط. هذه سخافات. والجانب الآخر من المعادلة النفسية هو أن الشعور السائد لدى اليهود الإسرائيليين هو أن الفلسطينيين لن يوافقوا على أن نبقى هنا بعد كل ما فعلناه بهم. وهذا الشعور عميق للغاية لدى الإسرائيليين اليهود.

ومنذ أن عاد إيهود باراك من كامب ديفيد وأعلن أنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، ودمر على أثر ذلك حركة السلام في البلاد، فإن الجميع هنا أصبحوا مقتنعين بأن السلام لن يسود هنا أبدا. ولذا فإنك ترى الرجل العادي في الشارع في إسرائيل يقول «إننا نريد السلام ونتوق إليه، لكن العرب لا يريدون السلام». وهذا التفكير جاء من كبح المشاعر الذي أتحدث عنه.

ليتنا نتحدث عن العام ١٩٤٨ وما حدث خلاله، ليتنا نعترف بأنه نشبت حرب وفعلنا كل ما في وسعنا من أجل طرد العرب، ليتنا نتذكر أن العرب فعلوا كل ما في وسعهم من أجل طردنا، وأن التطهير العرقي في العام ١٩٤٨ لم يكن من جانب واحد، ففي المناطق التي احتلها العرب لم يبق يهودي واحد، لا في غوش عتصيون ولا في البلدة القديمة في القدس. لو أننا نضع كل هذا على الطاولة ونتحدث عنه قائلين: «حسنا هذا هو التاريخ، ونحن لن نغيره، وعلينا أن نعترف بما حدث، ومن ثم أن نرنو إلى المستقبل»، لكان الوضع سيختلف. وعلى ما يبدو لن يحدث هذا في المستقبل المنظور، وهنا تكمن المشكلة.

د. مهند مصطفى (*)

استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية

مقدمة

تتزاحم منظومتان نظريتان على حلّ الصراعات السياسية، المنظومة الأولى وهي منظومة التسوية بين طرفي الصراع، والثانية هي منظومة المصالحة. وقد فرقت الأدبيات النظرية بين المنظومتين من خلال معايير تميز بين توجه طرفي الصراع إلى التسوية أو توجههما إلى المصالحة. في الخطاب الشعبي أو الإعلامي وحتى السياسي العام لا يتم التفريق بين المنظومتين، فيتم استعمالهما بشكل تعسفي دون إدراك كنه كل منظومة واختلافها عن المنظومة الأخرى، كما يتم استحضارهما في الكثير من الأحيان في الصراعات والخلافات غير السياسية كالصراعات الاجتماعية أو حتى الاقتصادية، إلا أنني في هذا البحث سأبقى ملتزماً بالمفهوم النظري المعمول به في الأدبيات النظرية متخذا أقصى درجات الحذر المفاهيمي في التعامل معهما، وأولى خطوات هذا الحذر هو عرض التمييز النظري بينهما.

لا تكتفي المصالحة بحل القضايا محل الصراع بين الطرفين، بل أيضا تسعى إلى نقل هذا الحل إلى مستوى أعلى، وعادة ما يعتقد بعض المنظرين أن المصالحة لا بد من أن تأتي بعد تسوية سياسية تمهد لها، فالتسوية تتم بين قيادات الشعوب بموافقتها في العادة، ولكنها تبقى اطاراً تسووياً لحل قضية الصراع فقط (Lederach، 1997).

يقدم «مركز دراسات العنف والمصالحة في جنوب إفريقيا»، وهو بلد عرف المصالحة في فترة ما بعد الأبرتهايد، خمس

* محاضر جامعي، وباحث في "مدار".

تحاول المصالحة تطبيع العلاقات بين الشعبين طرفي الصراع، والتطبيع بحاجة إلى اعتراف طرفي الصراع قيادة وشعباً بالرواية التاريخية للطرف الآخر، الاعتراف بها حتى لو لم يتم الاتفاق معها، أو لو تم التصادم معها. وهذا أمر بديهي لأن المصالحة تكون ذات صلة في صراع شكلت فيه الرواية أحد أركان الصراع، وسببا في احتدامه واستدامته في الماضي، حيث ان الصراع على تشكيل ذاكرة المكان تجعل الصراع أكثر احتداما من صراعات تقليدية تكون الذاكرة والرواية فيها خارج الصراع.

منظومات تم من خلالها تعريف المصالحة كما عرفتها جنوب إفريقيا، هي: نبذ العنصرية، تجسير الفجوات بين المجموعات المنفصلة، التوجه الديني الذي يشدد على النسيان، التوجه الذي يركز على حقوق الانسان لمنع انتهاكها في المستقبل، والمصالحة كإطار لبناء المجتمع (Brouneus، 2003، 14).

لا يزودنا هذا الاطار المفاهيمي للمصالحة بأجوبة حول واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ربما أنه جيد للحالة الجنوب افريقية كونه يتحدث عن حالة من المصالحة بين مجموعتين متصارعتين تعيشان في الدولة نفسها والوحدة السياسية نفسها، وهناك حاجة لكل هذه المركبات لبناء المجتمع والدولة الجديدين. لكن تبقى حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حالة صراع بين مجموعتين حول قضايا ذات مضامين قومية ودينية وليس فقط المدنية كما هو في الحال الجنوب إفريقية.

تحاول المصالحة تطبيع العلاقات بين الشعبين طرفي الصراع، والتطبيع بحاجة إلى اعتراف طرفي الصراع قيادة وشعباً بالرواية التاريخية للطرف الآخر، الاعتراف بها حتى لو لم يتم الاتفاق معها، أو لو تم التصادم معها. وهذا أمر بديهي لأن المصالحة تكون ذات صلة في صراع شكلت فيه الرواية أحد أركان الصراع، وسببا في احتدامه واستدامته في الماضي، حيث ان الصراع على تشكيل ذاكرة المكان تجعل الصراع أكثر احتداما من صراعات تقليدية تكون الذاكرة والرواية فيها خارج الصراع.

ويشير «آسيفا» إلى أن المصالحة تحتاج الى صيرورة فوقية بين النخب والقيادات وصيرورة تحتية بين الشعوب(Assegai، 2005)، حيث تعرف المصالحة في بعض الأحيان بانتقال الشعوب المتصارعة من الماضي المنقسم إلى المستقبل المشترك. وهناك من يربط بين المصالحة وبين المغفرة أو الصفح، فالصفح هو من الشروط الأساسية للمصالحة، على عكس التسوية السياسية التي تقبل التسوية ولكن ليس الصفح عن طرف الصراع الآخر (worthington، 2006).

تنطلق التسوية السياسية من الوصول إلى حل للصراع في نقطة معينة، وهي في الغالب توقيع اتفاق سياسي، يطلق عليه اتفاق سلام بين طرفي الصراع لتسوية القضية محل الصراع، بمعنى أنها تنتهي في نقطة معينة وفي وقت محدد، ولا تتطلب اعترافاً أخلاقياً بالطرف الآخر وبروايته وذاكرته ومصداقية صراعه. في المقابل فإن المصالحة لا تنتهي بنقطة محددة مثل توقيع اتفاق، وعلى الرغم من توقيع اتفاق كهذا تبقى المصالحة في حالة من الصيرورة التي تعيد إنتاج نفسها، وعليها أن تكون متبادلة بين الطرفين، وعادة ما تساهم منظمات المجتمع المدني فيها، ذلك أن المصالحة تحتاج إلى موافقة شعبية عليها، ولا تكتفي بموافقة النخب السياسية لدى الطرفين، وفي هذا السياق يأتي دور منظمات المجتمع المدني في ذلك، بينما تنتهي التسوية السياسية بتدخل لاعب سياسي واحد وهو الدولة (Assegai، 2005، Gubin ؛2003، Bloomfield ؛2005). ويؤكد برتال على أهمية التبادلية في منظومة المصالحة، فطرفا الصراع في هذه المنظومة عليهما الاعتراف بشكل متبادل كل بمصالح الآخر وبأهدافه (Bar-tal، 2000).

يعتقد روحانا أن الاستعداد للمضي في عملية المصالحة ينطوي على مخاطر متنوعة فيما يتعلق بالتهديدات على الهوية

يدعي هذا المقال أن التصور الإسرائيلي لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة قد تبلور حول الاستعداد لتقديم تسوية سياسية إلى الفلسطينيين مقابل الحصول على مصالحة منهم. وقد بات هذا التوجه محل إجماع قومي داخل المجتمع الإسرائيلي.

الوطنية لكل طرف وروايته التاريخية، ويعتقد أن هذه المخاطر هي أكبر على المجموعة ذات القوة العليا لأنها تتضمن تصحيح الغبن وتغيير الوضع القائم وإنهاء سيطرة الجهة القامعة (روحانا، ٢٠٠٦).

يدعي هذا المقال أن التصور الإسرائيلي لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة قد تبلور حول الاستعداد لتقديم تسوية سياسية إلى الفلسطينيين مقابل الحصول على مصالحة منهم. وقد بات هذا التوجه محل إجماع قومي داخل المجتمع الإسرائيلي.

أما معالم التسوية السياسية التي تدّعي إسرائيل استعدادها لتقديمها للفلسطينيين بغرض حل الصراع، فهي:

١. الاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح.
٢. ضم الكتل الاستيطانية، بمعنى عدم القبول بالعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٣. تواجد إسرائيلي في منطقة غور الاردن، ويتراوح هذا التواجد من مطلب السيادة الإسرائيلية كحّد أقصى، والسيطرة العسكرية لمدة طويلة من الزمن كحد أدنى.
٤. القدس هي عاصمة موحدة لإسرائيل وخصوصا البلدة القديمة، أو التنازل عن الأحياء العربية في القدس كحدّ أقصى.

فيما تطالب إسرائيل الجانب الفلسطيني بتبني منظومة المصالحة من جانب واحد بغرض حلّ الصراع، وذلك يشمل:

١. الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، أي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.
٢. الاعتراف بالرواية الإسرائيلية- الصهيونية حول المسؤولية عن مشكلة اللاجئين، وذلك بإعادتها إلى رفض الفلسطينيين قرار التقسيم كما فعل "اليشوف" اليهودي، ودخول الجيوش العربية الحرب العام ١٩٤٨ بهدف تصفية التواجد اليهودي في "أرض إسرائيل"، وفق الوصيفات الاسرائيلية.
٣. الاعتراف بما يسمى الحقوق التاريخية والدينية لليهود على فلسطين.

أما جوانب المصالحة التي لا ترغب إسرائيل في التعامل معها بندية مع الطرف الفلسطيني فهي:

١. عدم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن مشكلة اللاجئين وعدم الاستعداد لعودة اللاجئين إلى حدود دولة إسرائيل، كجزء تنفيذي من تحمل هذه المسؤولية الاخلاقية.
٢. عدم الاعتراف بالرواية التاريخية الفلسطينية وما تحمل من حق الفلسطينيين على الأرض وروايتهم التاريخية حول الصراع.
٣. عدم الاستعداد لتصحيح الظلم التاريخي الذي نتج للفلسطينيين في إسرائيل وخارجها، والذي يترجم بالاعتراف والاستعداد لدفع تعويضات لتصحيح هذا الظلم.

معالم المصالحة الإسرائيلية

طرح نتنياهو موضوع الاعتراف بشكل مكثف ورئيس في عهده الجديد كأساس للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين، وقبل الشروع في الخوض بموضوع الاعتراف لا بد من القول إن موضوع الاعتراف كعائق أمام تحقيق سلام فلسطيني- إسرائيلي ليس جديداً في ساحة النقاش الإسرائيلي، إلا أنه كان نقاشاً أكاديمياً ركز على العوائق النفسية، والروايات التاريخية المتناقضة

والمتصارعة، والعوائق الذهنية والقيمية ومفهوم العدل المختلف، واستعملت تلك الأدبيات هذه الأبعاد كعوائق أمام المصالحة وليس التسوية (بار- سيمان-طوف، ٢٠١٠). إلا أن نتنياهو استطاع أن ينقل هذا النقاش إلى الساحة السياسية بقوة، وبدل استعمال التسوية بدأ باستعمال كلمة المصالحة، ليس لأنه معني بها، بل لأنه يفهم صعوبتها على الجانبين، ويدرك قدرتها على إفشال المفاوضات والتوصل الى حلّ.

تراجع نتنياهو عن الأساس الذي سارت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من أساس أنه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولاً، وقد انطلق الجانب الفلسطيني من هذا الأساس أيضاً، إلا أن نتنياهو أراد وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي أي اعتراف بيهودية الدولة. ويشكل هذا المطلب ترتيباً جديداً لأولويات التفاوض الإسرائيلية وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية (طال- لاندمان، ٢٠١٠، ٢٠١٠أ).

فهم نتنياهو أن موضوع الاعتراف الرمزي (بما يحمل من دلالات تاريخية) بحق اليهود على الأرض هو تعويض عن قبول اليمين بتقسيمها. وقد أكد نتنياهو على مطلب الاعتراف في خطابه في جامعة بار ايلان في حزيران ٢٠٠٩، وفي خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في تموز ٢٠١٠ وفي خطاب التهنئة السنوي للشعب اليهودي في رأس السنة اليهودية.

يعتبر هذا التجديد عند نتنياهو تجديداً عميقاً، فهو يربط بين قضية الاعتراف وبين نجاح المفاوضات، ويعتقد أن حلّ كل القضايا الجوهرية للصراع تتعلق باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية. ففي تصريح له قبل الاجتماع في شرم الشيخ مع الرئيس الفلسطيني أبو مازن قال نتنياهو «العائق الاساسي الباقي أمام السلام هو الاعتراف»، وأضاف «في حال تغلبنا على موضوع الاعتراف المتبادل آمل بأن نستطيع ان نبارك أحدنا الآخر بعد عام بالبركة والسلام». وقد وصف نتنياهو عدة مرات الرفض الفلسطيني بالاعتراف بأنه «جذور الصراع». لا يربط نتنياهو بين الصراع وبين الاحتلال، ففي لقاء جمعه في القدس مع منظمة «مسيحيون موحدون من أجل إسرائيل» في آذار ٢٠١٢، قال «اعداؤنا لا يكرهوننا بسبب ما نفعل، وإنما بسبب من نكون».[١] وهي مقولة أخرى من الكثير من المقولات والخطابات التي يؤكد فيها على جوهر القضية حسب رأيه وهي ليست الاحتلال وإنما الاعتراف.

عشية انطلاق المفاوضات في واشنطن والذي تزامن مع رأس السنة اليهودي بارك نتنياهو الشعب اليهودي، وتطرق الى المفاوضات وقال:

"إننا نصر على أن التسوية بيننا وبين الفلسطينيين يجب

نتنياهو في ٢٠١١/٥/٢٥: "يوم التصفيق" في الكونغرس الأميركي.

يعتبر خطاب الاعتراف خطابا يحاول ان يزيل صفة المحتل عن كاهل إسرائيل، وهذا ما أشار إليه نتنياهو في خطابه في الكونغرس عندما قال: إن تواجد اليهود في الضفة الغربية ليس احتلالا بل هو عودة إلى أرض الأجداد، حيث أن الأرض هي حق تاريخي لليهود. وبهذا يحاول أن يقول إن إسرائيل ليست دولة محتلة، بل حقها في هذه الأرض هو حق تاريخي وديني، وأنه مستعد للتنازل بألم عن هذه الأرض مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.

أن تستند على مبدأين، الأمن والاعتراف. . . الأمن لأن أي سلام لن يصمد بدون ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والأمر الثاني هو طبعا الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، يطلبون منا الاعتراف بدولة فلسطينية ومن الطبيعي أن نطلب من الطرف الثاني أن يعترف بالدولة اليهودية، دولة شعب إسرائيل" .[٢]

ينطلق خطاب الاعتراف من اعتبار أن جوهر الصراع يعود الى العام ١٩٤٨ وليس العام ١٩٦٧، يعتقد نتنياهو ان نزع الشرعية عن إسرائيل والذي أصبح مكثفا في السنوات الماضية يعود إلى عدم الاعتراف بإسرائيل. في لقاء أجراه نتنياهو في كانون الأول من العام ٢٠١٠، أي بعد أن فشلت الجهود باستئناف المفاوضات بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تمديد تجميد الاستيطان، قال «حتى لو نجحنا في الوصول إلى سلام، فان التعرض لشرعيتنا سوف يستمر، لأن جذورها ليس بإحداث ١٩٦٧، بل جذورها (أي نزع الشرعية) تعود إلى أحداث ١٩٤٨، الهجوم ضد وجود الدولة اليهودية. . . هناك محاولة لمنع اليهود أن تكون لهم دولة. . .» (هآرتس، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠، ٦).

بات نتنياهو يثابر على خطاب الاعتراف في كل مناسبة، يحاول ان يتبع هذه الاستراتيجية، وقد أكد على هذا الموقف ثلاث مرات في أيار ٢٠١١، في خطابه في الكنيست الإسرائيلي عشية سفره إلى واشنطن، وفي خطابه في منظمة الايباك بعد سفره، وفي خطابه الشهير في الكونغرس الأميركي. ففي هذه الخطابات الثلاثة أشار إلى أن المشكلة ليست في العام ١٩٦٧ بل في العام ١٩٤٨، وأن المشكلة ليست إقامة دولة فلسطينية بل في عدم الاعتراف في دولة يهودية.[٣]

يعتبر خطاب الاعتراف خطابا يحاول ان يزيل صفة المحتل عن كاهل إسرائيل، وهذا ما أشار إليه نتنياهو في خطابه في الكونغرس عندما قال: إن تواجد اليهود في الضفة الغربية ليس احتلالا بل هو عودة إلى أرض الأجداد، حيث أن الأرض هي حق تاريخي لليهود. وبهذا يحاول أن يقول إن إسرائيل ليست دولة محتلة، بل حقها في هذه الأرض هو حق تاريخي وديني، وأنه مستعد للتنازل بألم عن هذه الأرض مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة.

لم يكن نتنياهو القائد الإسرائيلي الوحيد الذي أدرج قضية الاعتراف على جدول عملية التفاوض والسلام، فقد ظهرت قضية الاعتراف في اتفاق السلام مع مصر ومع الأردن وحتى في إعلان المبادئ الموقع في أوسلو، إلا انه في الاتفاقيات الثلاث السابقة اكتفت إسرائيل بصيغة اعتراف كما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، أي اعتراف بكيانات سياسية وبسيادتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها. وظهر مطلب الاعتراف بيهودية الدولة في الرد الإسرائيلي على خارطة الطريق، حيث طالب شارون باعتراف فلسطيني ليس بحق وجودها فقط، وإنما بما يسمى الحقوق القومية للشعب اليهودي وطابعها القومي، وعاد هذا الطلب مرة أخرى في مؤتمر انابوليس في العام ٢٠٠٧، حيث طلب كل من اولمرت وليفني إدراج هذا الموضوع في الإعلان عن بدء المفاوضات.

نقل نتنياهو قضية الاعتراف نقله نوعية، حيث تشير الباحثة الإسرائيلية شيري طال- لاندمان إلى أنه هو الوحيد الذي اشترط الاتفاق بموضوع الاعتراف من جهة، كما أنه أعطى الاعتراف جوهرا أكثر وضوحا وملزما، وهو الاعتراف بيهودية الدولة

وبإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وثالثا أنه وضع القضية على رأس سلم أولويات التفاوض سابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، اللاجئين، الاستيطان والحدود والترتيبات الأمنية.

يدرك نتنياهو جيدا معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هناك معنى للتفاوض حول هذا الموضوع، كما أنه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية وما يسمى الحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية، وهذا له انعكاسات ذلك على موضوع السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. يدرك نتنياهو ان الفلسطينيين يدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها.

معالم التسوية السياسية إسرائيليا

يعتقد نتنياهو أن الحلول المرحلية هي الحلول الأفضل بالنسبة لإستراتيجية التفاوض مع الفلسطينيين، وهو بذلك لا يتناقض مع موقف وزير خارجيته ليبرمان في الموضوع، نتنياهو يريد إدارة الصراع من خلال المفاوضات لذاتها وليس للوصول إلى حلّ نهائي. إن شروط نتنياهو السابق ذكرها هي شروط تهدف إلى إدراج مواضيع جديدة للتفاوض تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى حلّ للصراع.

فنتنياهو يريد استثناء ملفي القدس واللاجئين ، وهذا بالنسبة له مخرج مناسب حتى للفلسطينيين، فهم سيحصلون على دولة في آخر الأمر معترف بها، وبالنسبة له يمكن الحفاظ ع لى الأمر الواقع استنادا إلى ذريعة المخاطر الأمنية المترتبة على إقامة هذه الدولة، حيث أنها، أي الخطة، حساسة تجاه مطالب إسرائيل الأمنية دون غيرها، تسيطر إسرائيل بموجبها على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية (الغور) والحدود الغربية (الجدار) وعلى القدس وعلى مصادر المياه. وبتوصيف أدق تصبح الدولة الفلسطينية محاطة من قبل إسرائيل من كل الجهات، ناهيك عن تعذر تواصلها الجغرافي (غزة+ الضفة) إلا بالرضا الإسرائيلي.

ووفق مصدر فلسطيني فإن نتنياهو عرض في لقاءات شرم الشيخ وواشنطن والقدس حلا مرحليا تدريجيا يستغرق أكثر من عشر سنوات تقوم إسرائيل خلالها بالاحتفاظ بأربعين بالمئة من الضفة الغربية، عبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة على القدس واستئجار غور الأردن لمدة أربعين سنة، وإبقاء مراكز عسكرية على مداخل المدن، وهذا يؤكد أن نتنياهو لا يزال يؤمن بالحلول المرحلية وليس الذهاب إلى الحل الدائم.

ويبقى الجدار وفق تصور نتنياهو بحيث يصير ما غربه إسرائيلياً وما شرقه فلسطيني بعد ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها.[4] وفق هذا الطرح فهناك فرق بين الحدود السياسية والحدود الأمنية. فالدولة الفلسطينية تستطيع أن تقول إن حدودها السياسية هي نهر الأردن لكن حدودها الأمنية لا تمتد إلى ذلك. وهذا طرح في جوهره يشبه ترتيبات أوسلو بشأن النفوذ الإداري والنفوذ العسكري، فالسلطة ذات ولاية سياسية وإدارية على سكان الغور، لكن إسرائيل ذات ولاية وسيادة عسكرية وأمنية مطلقة.

ويدور الحديث عن «اتفاق إطار للتسوية الدائمة» أو «اتفاق إطار» يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل العام القائم على مبدأ دولتين لشعبين، ولكن مع ترتيبات وتغيرات تكفل أخذ مطالب إسرائيل بالحسبان. فهذا الاتفاق يلتزم بالإطار العام كما يقترح عنوانه ولا يتقيد بالتفاصيل. وقد تمتد فترة الاتفاق إلى ثلاثين سنة (نتنياهو تحدث بشكل حازم عن أكثر من عشر سنين) يكون الفلسطينيون خلالها تحت اختبار المراقبة. ومع إعلان الاتفاق تعلن الدولة الفلسطينية رسمياً، لكن التواجد الإسرائيلي لا ينتهي مع التوقيع بل يتم سحب القوات الإسرائيلية تدريجياً وعلى مراحل، بحيث يتواصل التواجد الإسرائيلي في غور الأردن وفق ترتيبات خاصة كما ورد قبل ذلك.

تكمن خطورة الطروحات الإسرائيلية المرحلية أنها قابلة للتحول إلى حلول دائمة، وبالتالي فإن التعامل معها يجب أن يتأسس على هذا الاحتمال، فترحيل الأزمة بالنسبة لإسرائيل يعني وضعها على الرف وبالتالي إهمالها، وما لم يناقش اليوم ليس بالضرورة أن يحل غداً، لأن ثمة تطورات على أرض الواقع سينشغل بها الجميع وتصير أهم من القضايا العالقة.

وبالمجمل، قدم نتنياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على

ووجد نتنياهو في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم، وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية، وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. فخلال العام ٢٠١١ قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس لاستكشاف آرائه وعرضها، تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ١٦ ايار والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ ايار والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وإلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان. بالطبع من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين من الضغط متناقضين كما يقول عوديد عيران، الأول خارجي يتمثل في المجتمع الدولي، والثاني داخلي من قبل أطراف ائتلافه الحكومي (Eran، 2011).

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيست قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات، أهمها أن حل قضية اللاجئين سيكون خارج حدود دولة إسرائيل، كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل سيكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب في أن يراه في حال تحقق. يجب في البداية التأكيد أن ما اقترحه يشكل شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب.

شملت هذه ثلاثة شروط أساسية الحل، هي: يهودية الدولة والاحتفاظ بغور الأردن وحدود الدولة الفلسطينية. إلا أنه يمكن من تحليل مواقف نتنياهو الاستدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلسطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود دولتين لشعبين، وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. إن جوهر الصراع بالنسبة لنتنياهو هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم. وهذا سابق لكل عناصر النزاع الأخرى كالحدود والأرض وغيرها. وليس مطلوباً من أبو مازن كما يقول نتنياهو، إلا أن يقف ويقول الكلمات الخمس «سوف أقبل بوجود الدولة اليهودية».

ووجد نتنياهو في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم، وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية، وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا

تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة ، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة، أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً، إن الدولة الفلسطينية لا بد من أن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تمتلك أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها.

رابعاً، أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي، بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي، إذ ثمة سيناريوهات إسرائيلية متعددة تبدأ بالسيطرة على هذه المنطقة لأربعين سنة، كما قال الرئيس أبو مازن الذي أوضح ما عرض عليه ووصفه بأنه احتلال ليس إلا، إلى احتفاظ أمني وعسكري وسيادة مدنية فلسطينية. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلومتراً. قال نتنياهو خلال جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية، يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا، منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل».[٥]

ويوظف نتنياهو تفاقم الوضع الإقليمي من جهة الربيع العربي و«الشتاء الإسلامي» الذي جاءت به رياح التغيير العربي، بجانب الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من العراق وتعاظم النفوذ الإيراني هناك، في الترويج إلى احتمال تعرض إسرائيل لتهديدات أمنية من الشرق. لذا فإن إسرائيل لا تستطيع أن تقامر بترك الغور ممراً لتهريب السلاح مثل محور فيلادلفيا، وبالتالي وضع أمن إسرائيل خارج السيطرة. وكما يقول نتنياهو بخصوص مقترحه باحتفاظ إسرائيل بمنطقة الغور «لو كان هذا صحيحاً قبل الاضطرابات الكبيرة التي هزت الشرق الأوسط والمنطقة بأسرها، فهذا ينطبق بشكل خاص اليوم، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يبقى منتشراً على طول نهر الأردن».[٦]

خامساً، المستوطنات: لم تكن المستوطنات يوماً هي أساس المشكلة في الشرق الأوسط وفق نتنياهو، فالصراع موجود قبل أن توجد المستوطنات بعشرات السنين، إلا إذا كان الفلسطينيون يقصدون بالمستوطنات تل أبيب وحيفا ويافا وبئر السبع، كما قال نتنياهو من على منصة الأمم المتحدة. وإسرائيل جربت وفككت مستوطنات وأرغمت سكانها على تركها وترك مدارسهم وكنسهم لكن السلام لم يتحقق.[٧] وعليه سيتم شمل الكتل الاستيطانية ذات الكثافة النسبية والواقعة بالقرب من تل أبيب الكبرى والقدس ومناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية أو قومية ضمن الحدود الدائمة لإسرائيل. مقابل كل ذلك، إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات في الأراضي وهي تنازلات مؤلمة كما يصفها نتنياهو من أجل السلام، بل ذهب مرة للقول: إنه سيكون سخياً في ذلك.

سادساً، القدس ستكون موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تتفهم حساسية الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالمقدسات، إلا أن هذا لن يقود إلى تنازل من أي نوع في قضية السيادة. بل إن نتنياهو استغرب أمام الجمعية العامة من دعاوى الفلسطينيين بقيام إسرائيل بتهويد القدس، وتساءل: هل يقال لأميركا إنها تؤمرك نيويورك!! إن أكبر فضيلة لحرب حزيران ١٩٦٧ بالنسبة له هي أنها وحدت القدس، وهو لا يفتأ يروي قصصاً من طفولته عن هذه اللحظات، وبالتالي فإن إعادة تقسيم المدينة أمر غير وارد على الإطلاق في وعي نتنياهو السياسي.

سابعاً، إن توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يتزامن مع إعلان فلسطيني بإنهاء النزاع مرة وللأبد وانتهاء المطالبات الفلسطينية، فلا يجوز إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بغرض النزاع مع إسرائيل أو مواصلة ممارسة الضغط.

خلاصة

بعد مرور ثلاثة أعوام على حكومة نتنياهو، اعتمدت إستراتيجيته السياسية التفاوضية للعام ٢٠١١، على النقاط التالية:

إما العودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، كما

تريد إسرائيل، أو العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، كما حدث خلال محادثات عمان في مطلع العام ٢٠١٢. حيث تتحول المفاوضات إلى هدف بحد ذاته تستفيد منه إسرائيل في كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية أو حتى الدولية، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية، وذلك بهدف الاستمرار في فرض حقائق على الأرض وفي القدس تحديدا، من جهة، ولكي تعوض ما فاتها من بناء بسبب التجميد الجزئي للاستيطان الذي كان في العام ٢٠١٠ من جهة أخرى.

إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي دون مفاوضات منهجية من جهة، وإفشال أي تحرك دولي للفلسطينيين من جهة أخرى. وحتى المفاوضات التي وافقت عليها إسرائيل في الأردن، فإنها مفاوضات من أجل المفاوضات، هكذا تنظر إسرائيل إليها، وبدأت تستعد لإفشلها وإلقاء التهم بذلك على الفلسطينيين. فقد صرح وزير الخارجية ليبرمان في نقاش في لجنة الخارجة والأمن انه «ليس للفلسطينيين مصلحة في إنجاح المفاوضات في الأردن، وهم يستعدون لاتهام إسرائيل بإفشالها منذ بدايتها، كما ذهب الفلسطينيون إلى الأردن إرضاء للملك وليس رغبة في التفاوض» (يديعوت احرونوت، ١٠/ ١/ ٢٠١٢).

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية (فكرة الدولة المؤقتة) ، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. فمن ناحية اليمين الاستيطاني فان ضم مناطق C إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل» التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، خصوصا وان منطقة C تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين.[٨]

تشير القراءة للخطاب السياسي الإسرائيلي في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى أن إسرائيل تتحرك وتناور سياسيا في اطار منظومتين لحل الصراع في الوقت نفسه، المنظومة الأولى هي التسوية السياسية التي ترغب في التعامل من خلالها مع الفلسطينيين، بينما تفرض على الفلسطينيين التعامل معها من خلال منظومة المصالحة. تريد إسرائيل من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، الاعتراف بالرواية الإسرائيلية بعدم مسؤوليتها الأخلاقية والفعلية عن مشكلة اللاجئين، وبأن القدس هي مدينة مقدسة لليهود فقط. بينما يصل الحد الأقصى للتسوية المستعدة إسرائيل أن تقدمه للفلسطينيين إلى دولة منزوعة السلاح، مقطعة الأوصال من خلال الابقاء على الكتل الاستيطانية والسيطرة الإسرائيلية على غور الأردن.

تعود هذه المناورة الإسرائيلية في التعامل غير المتكافئ الى علاقات القوة، فهي قادرة على فرض تسوية على الطرف الآخر وفرض مصالحة عليه. والطرف الفلسطيني غير قادر على كسر علاقات القوة مع الطرف الإسرائيلي.

المصادر

- Assegai, Hizkias (2005). Reconciliation, Challenges, Responses and the Role of Civil Society, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society. London: Lynne Rienner, 637-645.
- Bar-Tal, Daniel (2000). "From Intractable Conflict through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis." Political Psychology 21, no.2. pp: 351–65.
- Bloomfield, David, et al., eds. (2003). Reconciliation after Violent Conflict: A Handbook. Handbook Series. Bulls Tryckeri AB Halmstad, Halmstad.
- Brouneus, Karen (2003). Reconcialation- Theory and Practice for Development Cooperation. Bjorn Holmberg: Sida Publisher.
- Eran, Oded (2011). "From Bar-Ilan to Capitol Hill: MP Netanyahu's political survival", INSS Insight No.261, May, 26.
- Gubin, Alexandra, et al. (2005). Healing, Reconciliation, Forgiving and the Prevention of Violence after Genocide or Mass Killing: An Intervention and Its Experimental Evaluation in Rwanda. Journal of Social and Clinical Psychology, 24, 297-334.
- LEDERACH, JOHN PAUL (1997). Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, print edn. United States Institute of Peace Press, Washington, D.C.
- Worthington, Everett L. (2006). Forgiveness and Reconciala-

  tion: Theory and and Application. New York: Routledge.
- بار- سيمان- طوف، يعقوب. محرر. (٢٠١٠). **عوائق السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.
- روحانا، نديم (٢٠٠٦). «الحقيقة والتصالح: حق العودة في سياق غبن الماضي». **أبحاث فلسطينية**، العدد الاول. ص: ١٣٧-١٥٩.
- شالوم، زكي (٢٠١٠). «بين المطرقة والسندان: حكومة نتنياهو عشية تجديد المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ١٩٢.
- طال- لاندمان، شيري (٢٠١٠). «تجديد نتنياهو»، **مجلة «مباط عال»**، العدد ٢٠٨، ايلول ٢٠١٠.
- طال- لاندمان، شيري (٢٠١٠أ). «العامل الخامس»: المطلب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية»، **مجلة «عدكان استراتيجي»**، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص:١٢١-١٣٥.
- فلدمان، نيتسان (٢٠٠٩). «السلام الاقتصادي: النظرية امام الواقع»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٢، العدد ٣.
- لافي، افرايم (٢٠١٠). «الفلسطينيون وإسرائيل بين التسوية والأزمة- الجولة القادمة»، **عدكان استراتيجي**، العدد الرابع.

الهوامش

١ نير حسون، «الانجليكيون انتظروا نتنياهو وكأنهم ينتظرون المسيح»، هآرتس، ٢٠١٢/٣/١٩، ص٥:

٢ للمزيد حول خطاب نتنياهو انظر موقع مكتب رئيس الحكومة: :
www. Pm.gov.il\PMO\Communication/Spokesman/2010/09.

٣ انظر عدد هآرتس الذي خصص غالبيته لخطاب نتياهو في الكونغرس ٢٠١١/٥/٢٥.

٤ **الأيام**، "مصادر فلسطينية: نتنياهو يسعى لتسويق مشروعه للحل المرحلي لدى واشنطن ٢٠١٠/١٠/٣١"، .

٥ "نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن"، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

٦ "نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن"، **الأيام** ، ٩ آذار ٢٠١١.

٧ النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٣ آذار ٢٠١١.
http://www.pmo.gov.il/PMOEng

٨ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة- شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١:
http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html

عمر أمين مصالحة (*)

حدود «أرض إسرائيل» في الـ «مِكْرا» (التوراة)

(دراسة توثيقية)

توطئة

يختلف تعريف "أرض إسرائيل" كمصطلح جغرافي من عهد إلى عهد، والحدود "الموعودة" تختلف أيضًا ما بين تدوين وتدوين، كما أن الحدود التي سكن بنو إسرائيل ومن بعدهم اليهود في إطارها تختلف من مملكة إلى مملكة.

لم تكن الحدود "الموعودة" من نهر مصر حتى نهر الفرات هي ذات الحدود التي وعد بها النبي موسى كحدود توطين لليهود عندما كان في شرق الأردن (في أعالي جبل نبو، حسب الرواية التوراتية) قبيل عبور بني إسرائيل نهر الأردن نحو "أرض الميعاد". وكان التحديد الدقيق لأرض إسرائيل في زمن القضاة، وعلى وجه التحديد فترة يشوع والأسباط، هو "من نهر دان جنوبي جبل الشيخ وحتى بئر السبع". وفي عهد "شلومو" (الملك سليمان) عندما توسعت المملكة بالاحتلال العسكري، لم تسم بـ "أرض إسرائيل"، ما عدا منطقة استيطان أبناء إسرائيل الفعلية، من دان وحتى بئر السبع.

ويمكن القول بوضوح إن الحدود التاريخية الفعلية لأرض إسرائيل في الـ "مِكْرا" (التوراة) كانت حدوداً غير ثابتة، متنقلة، وإنها تغيرت، تنقلت، توسعت، وتقلصت في فترات مختلفة.

وتفتقر التوراة إلى التحديد الدقيق، ولو في وصية واحدة تتصل بحدود أرض إسرائيل، وليس فيها حكم واحد يفرض حدودا محددة خاصة وحدوداً معينة أخرى.

ويمكن أن نخلص، من خلال عدم تطرق الأنبياء لمناطق أرض إسرائيل وحدودها – ما عدا رؤى يحزقئيل – إلى أن مسألة الحدود لم

(*) طالب دكتوراة- قسم العلوم السياسية، جامعة بار إيلان.

ويمكن التطرق إلى حدود "أرض إسرائيل" في التوراة من خلال اتجاهين: الواقع والرؤيا. فمن جهة أحاول تشخيص حقيقة حدود البلاد في العصور المختلفة، منذ بداية فترة بيت المقدس الأول، ومن الجهة الثانية فحص المفاهيم المتعلقة بمفهوم أرض إسرائيل وحدودها.

تشغل بالهم قطعياً ولم تقلقهم. ومع أنهم يحملون كلام الله، وأنهم رسله الذين مثلوا الروح الطاهرة الحقيقية للإيمان، لم يحمل أي منهم كلاماً بحق هذه الحدود أو تلك، ولم ينطق أي منهم بملك أو أرض موعودة، بل اكتفت غالبيتهم بمناطق صغيرة أو متوسطة.

سأحاول في هذه المقالة التطرق لموضوع أرض إسرائيل كما ورد في التوراة حرفيا.

ويمكن التطرق إلى حدود "أرض إسرائيل" في التوراة من خلال اتجاهين: الواقع والرؤيا. فمن جهة أحاول تشخيص حقيقة حدود البلاد في العصور المختلفة، منذ بداية فترة بيت المقدس الأول، ومن الجهة الثانية فحص المفاهيم المتعلقة بمفهوم أرض إسرائيل وحدودها.

وعليه، سأحاول فحص:

أ. الجانب التاريخي: هل كانت هناك حدود موحدة وواضحة لأرض إسرائيل على مدار مراحلها المختلفة، هل توجد هناك حقاً خريطة معينة، جغرافية مضبوطة، تعتمد توق "الحالمين" المعاصرين لحدود الآباء، أم أن هؤلاء متعلقون بأحلام ضبابية، ليس لها مرتكز في الواقع التوراتي؟.

ب. النظرة الفلسفية: هل هناك مفهوم في التوراة يخص مساحة وحدود أرض إسرائيل؟ وهل كانت في السابق، كما هي اليوم، حدود قائمة لضرورة الواقع؟ هذا من جهة - ومن الجهة الثانية، هل تطلعوا آنذاك إلى حدود أخرى والى بلاد أوسع، إلى بلاد ذات حدود معينة كما ذكر: وقالَ الرّبُّ لأبرامَ: "١. إرحَلْ مِنْ أرضكَ وعَشيرَتكَ وبَيتِ أبيكَ إلى الأرض التي أُريكَ، ٢. فأجعَلَكَ أُمَّةً عظيمةً وأُبارِكَكَ وأُعَظِّمَ اسمَكَ وتكونَ بَرَكَةً، ٣. وأُبارِكُ مُبارِكيكَ وأَلعنُ لاعنيكَ، ويتَبارَكُ بِكَ جميعُ عَشائِرِ الأرض". ("بريشيت" - التكوين: الإصحاح الثاني عشر، آية ١-٣). ثم ذكر: "فلمَّا وصلوا إلى أرض كنعانَ ٦. اَجتازَ أبرامُ في الأرض إلى بَلّوطَةِ مُورةَ في شَكيمَ، عِندَما كانَ الكنعانيُّونَ في الأرض. ٧. وتَراءَى الرّبُّ لأبرامَ وقالَ: "لِنَسلِكَ أَهَبُ هذِهِ الأرض". فبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا لِلرّبِّ الذي تَراءَى لهُ. ٨. ثُمَّ اَنتَقَلَ مِنْ هُناكَ إلى الجَبَلِ شَرقيَ بَيتِ إيلَ ونَصبَ خيمَتَهُ، فكانَت بَيتُ إيلَ غربيَّهُ وعايُ شَرقيَّه. وبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا لِلرّبِّ، ودَعا بِاَسمِ الرّبِّ. ٩. ثُمَ أخذَ يَرتَحِل جنوبًا نحوَ صحراءِ النَّقَبِ" (التكوين: الإصحاح الثاني عشر، آية ٦- ٩).

الحدود التاريخية في عهد الآباء

لم تكن لدى الآباء إبراهيم وإسحق ويعقوب حدود سياسية. فقد تنقلوا من إقليم لآخر بحثاً عن مناطق العيش، ويمكن القول، وفقاً لذكر الأماكن التي عاش فيها الآباء، إن منطقة تنقلهم كانت من جنوب جبال يهودا وحتى شمال النقب، ومن الخليل كنقطة شمالية، فذكر: «فصَعِدَ أبرامُ مِنْ مِصْرَ إلى صحراءِ النَّقبِ، هوَ واَمْرَأتُهُ ولُوطَ وكُلُّ ما يَملِكُ. ٢. وكانَ أبرامُ غنيّا جدّا بِالمَاشيةِ والفِضَّةِ والذَّهَبِ، ٣. وأخذَ يَرتَحِلُ مِنَ النَّقَبِ إلى بَيتِ إيلَ، حَيثُ نصَبَ خيمَةً لَه مِنْ قَبلُ، بَينَ بَيتِ إيلَ وعايَ. ٤. وحَيثُ بَنى مذبَحًا. وهُناكَ دعا أبرامُ بِاَسمِ الرّبِّ» (التكوين: الإصحاح الثالث عشر، آية ١- ٤).

وبعد انفصال سيدنا ابراهيم عن سيدنا لوط، سكن سيدنا ابراهيم في منطقة الخليل «حبرون»: «١٤. وقالَ الرّبُّ لأبرامَ بَعدَما فارَقَهُ لُوطَ: «اَرفَعْ عينَكَ واَنظُرْ مِنَ المَوضِعِ الذي أنتَ فيهِ شِمالاً وجنوبًا وشَرقًا وغَربًا، ١٥. فهذِهِ الأرض كُلُّها أهَبُها لكَ ولِنسلِكَ إلى الأبدِ، ١٦. وأجعَلُ نسلَكَ كتُرابِ الأرض، فإنْ أمكنَ لأحدٍ أنْ يُحصيَهُ، فنَسلُكَ أيضًا يُحصَى. ١٧. قُم اَمشِ في الأرض طُولاً وعَرضًا، لأنّي لكَ أهَبُها. ١٨. فانتقلَ أبرامُ بِخيامِهِ حتى إلى بلُّوطِ مَمْرا في حَبرونَ، فأقامَ هُناكَ وبَنى مذبَحًا للرّبِّ» (التكوين: الإصحاح الثالث عشر، آية ١٤- ١٨)

«١١. فأخذَ الغُزاةُ جميعَ ثروةِ أهلِ سدومَ وعَمورةَ ومُؤونَتَهُم

ومَضَوا. ١٢ . وأخذوا أيضًا لُوطًا، ابنَ أخي إبراهيمَ، وثَروَتَه ومَضَوا، وكانَ لُوطَ مُقيمًا بمدينةِ سدومَ. ١٣ . فجاءَ أَحدُ النَّاجينَ وأخبرَ أبرامَ العِبرانيَ وهوَ مُقيمٌ عِندَ بَلُّوطِ ممْرا الأموريِّ، أخي أشكولَ وعانِرَ، وهُم حُلفاءُ أبرامَ» (التكوين: الإصحاح الرابع عشر، آية ١١- ١٣). وذكر أيضًا: «وتَراءى الرّبُّ لإبراهيمَ عِندَ بَلُّوطِ ممْرا، وهوَ جالسٌ بِبابِ الخيمَةِ في حَرِّ النَّهارِ. ٢ . فرفَعَ عينيهِ ونظَرَ فرأى ثَلاثةَ رِجالٍ واقِفينَ أمامَهُ، فأسرعَ إلى لِقائِهِم مِنْ بابِ الخيمةِ وسجدَ إلى الأرض ٣. وقالَ: «إنْ كنتَ راضيًا عليَ يا سيّدي، فلا تَمُرَّ مُرورًا بِعَبدِكَ. ٤ . دَعني أُقدِّمُ لكُم قليلاً مِنَ الماءِ، فتَغسِلونَ أرجلَكُم وتَستريحونَ تحتَ الشَّجرَةِ. ٥ . وأقدِّمُ لكُم كِسرةَ خبزٍ، فتَسندونَ بها قُلوبَكُم ثُمَّ تَستأنِفونَ سَفَرَكُم. وإلاَّ لماذا مرَرْتُم بِعَبدِكُم؟» فقالوا لهُ: «إفعَلْ كما قُلتَ» (التكوين: الإصحاح الثامن عشر، آية ١- ٥)، وجاء في سفر التكوين الإصحاح الثالث والعشرين «وعاشت سارةُ مئةً وسَبْعًا وعِشْرينَ سنَةً ٢ . وماتَت في قريةِ أربعَ، وهيَ حَبرونُ، في أرض كنعانَ. ودخلَ إبراهيمُ يندُبُ سارةَ ويبكي عليها. ٣. فلمَّا قامَ مِن أمامِ جثمانِها قالَ لبَني حِثٍّ: ٤ . «أنا غريبٌ ونزيلٌ بَينَكُم. دعوني أملِكُ قبرًا عِندَكُم لأدفِنَ فيهِ مَيتي مِنْ أمامي». ٥ . فأجابَهُ بَنو حِثٍّ: ٦ . «اسْمَعْ لنا يا سيّدي. اللهُ جعلَكَ رفيعَ المَقامِ فيما بيننا، فادفِنْ مَيتَكَ في أفضلِ قُبورِنا، لا أحدَ مِنَّا يَمنعُ قبرَهُ عَنكَ لتدفِنَ فيهِ مَيتَكَ».

وحتى بئر السبع جنوباً: «٨. ثُمَ انتَقَلَ مِنْ هُناكَ إلى الجبَلِ شَرقيَ بَيتِ إيلَ ونَصبَ خيمَتَهُ، فكانَت بَيتُ إيلَ غربيَّهُ وعايُ شَرقيَّه. وبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا للرّبِّ، ودَعا باسمِ الرّبِّ. ٩ . ثُمَ أخذَ يَرتَحِل جنوبًا نحوَ صحراءِ النَّقَبِ» (التكوين: الإصحاح الثاني عشر، آية ٨- ٩). «وانتقلَ إبراهيمُ مِنْ هُناكَ إلى أرض النَّقَبِ، فأقامَ بَينَ قادِشَ وشورَ ونزلَ بمدينةِ جرارَ» (التكوين: الإصحاح العشرون، آية ١).

«٣٣ . وغرَسَ إبراهيمُ شجرًا في بئرِ سَبْعَ ودعا هُناكَ باسمِ الرّبِّ الإلهِ السَّرمديِّ. ٣٤ . وتغرَّبَ إبراهيمُ في أرض الفلسطيِّنَ أيّامًا كثيرةً» (التكوين: الإصحاح الواحد والعشرون، آية ٣٣- ٣٤). «١٩ . ثُمَ رجعَ إبراهيمُ إلى خادمَيهِ، فقاموا وذهبوا معًا إلى بئرَ سَبْعَ، وأقامَ إبراهيمُ هُناكَ» (التكوين: الإصحاح الثاني والعشرون، آية ١٩).

«١ . وكانَ في الأرض جوعٌ غيرُ الجوعِ الأوَّلِ الذي كانَ في أيّامِ إبراهيمَ، فذهبَ إسحَقُ إلى أبيمالِكَ، مَلِكِ الفلسطيِّنَ في جرارَ. ٢ . فتراءى لَه الرّبُّ وقالَ: «لا تَنْزِلْ إلى مِصْرَ، بل اسكُنْ في الأرض التي أدُلُّكَ عليها. ٣ . تغَرَّبْ بهذهِ الأرض وأنا أكونُ معَكَ وأُبارِكُكَ، فأُعطيَ لكَ ولِنسلِكَ جميعَ هذهِ البِلادِ، وأفي باليمينِ التي حلَفتُها لإبراهيمَ أبيكَ، ٤ . وأُكثِّرُ نسلَكَ كنجومِ السَّماءِ وأُعطيهم جميعَ هذهِ البلادِ، ويتباركُ فيهم جميعُ أُمَمِ الأرض، ٥ . لأنَّ إبراهيمَ سَمِعَ كلامي، وحفِظَ أوامري ووصاياي وفرائضي وشرائعي». ٦ . فأقامَ إسحَقُ في جرارَ» (التكوين: الإصحاح السادس والعشرون، آية ١- ٦).

«٢٣ . وصَعِدَ إسحَقُ مِنْ هُناكَ إلى بئرَ سَبْعَ، ٢٤ . فتراءى لَه الرّبُّ في تلكَ اللَّيلةِ وقالَ لَه: «أنا إلهُ إبراهيمَ أبيكَ. لا تَخفْ، فأنا مَعكَ وأبارِكُكَ وأُكثِّرُ نسلَكَ مِنْ أجلِ عبدي إبراهيمَ». ٢٥ . فبنى إسحَقُ هُناكَ مذبَحًا ودعا باسمِ الرّبِّ. ونصَبَ هُناكَ خيمَةً وحفرَ رِجالُه بئرًا» (التكوين: الإصحاح السادس والعشرون، آية ٢٣-٢٥). «٣٢ . وفي ذلكَ اليومِ جاءَ عبيدُ إسحَقَ فأخبروهُ عنِ البئرِ التي حفروها، قالوا: «وَجدْنا ماءً». ٣٣ . فسمَّاها إسحَقُ شِبْعَةَ فصارَ اسمُ المدينةِ بئرَ سَبْعَ إلى هذا اليوم» (التكوين: الإصحاح السادس والعشرون، آية ٣٢- ٣٣).

« ١٠ . وخرَج يعقوبُ مِنْ بئرَ سَبْعَ وذهبَ إلى حارانَ، ١١ . فوصلَ عندَ غيابِ الشَّمسِ إلى موضعٍ رأى أنْ يبيتَ فيه، فأخذَ حجرًا مِنْ حجارةِ المَوضِعِ ووضَعَهُ تَحتَ رأسِهِ ونامَ هُناكَ. ١٢ . فحَلُمَ أنَّه رأى سُلَّمًا منصوبةً على الأرض، رأسُها إلى السَّماء، وملائكةُ الله تصعَدُ وتنزِلُ عليها. ١٣ . وكانَ اللهُ واقِفًا عَلى السُّلَّمِ يقولُ: "أنا الرّبُّ إلهُ إبراهيمَ أبيكَ وإلهُ إسحَقَ! الأرض التي أنتَ نائمٌ عليها أهبُها لكَ ولِنسلِكَ. ١٤ . ويكثُرُ نسلُكَ كَتُرابِ الأرض، وينتَشِرُ غربًا وشرقًا وشَمالاً وجنوبًا، ويتباركُ بكَ وبنسلِكَ جميعُ قبائلِ الأرض، ١٥ . وها أنا معَكَ، أحفظُكَ أينما اتجهتَ. وسأردُّكَ إلى هذهِ الأرض، فلا أتخلَّى عَنكَ حتى أفيَ لكَ بكلِّ ما وعَدْتُكَ" . ١٦ . فأفاقَ يعقوبُ مِنْ نومِه وقالَ: "الرّبُّ في هذا المَوضِعِ ولا عِلْمَ لي" . ١٧ . فخافَ وقالَ: "ما أرهبَ هذا المَوضِعَ. ما هذا إلاَ بيتُ الله. وبابُ السَّماءِ" (التكوين: الإصحاح الثامن والعشرون، آية ١٠- ١٧).

ذكر في التوراة عن تواجد معين، واندفاعات حتى بيت إيل: "فلمَّا وصلوا إلى أرض كنعانَ ٦ . اجتازَ أبرامُ في الأرض إلى بَلّوطَةِ

هناك مناطق معينة كانت مأهولة بشعوب كنعانية، وتطرقت إليهم هذه الفقرة: «٥. وكانَ أيضًا للُوطٍ الذي رافقَ أبرامَ غنَمٌ وبقَرٌ وخيامٌ، ٦. فضاقَت الأرض بِسُكناهُما مَعًا لأنَّ أملاكَهُما كانَت كثيرةً. ٧. ووقَعَت خصومَةٌ بَينَ رُعاة ماشية أبرامَ ورُعاة ماشية لُوط، فيما الكنعانيُّونَ والفَرِّزِّيُّونَ مُقيمونَ في الأرض، ٨. فقالَ أبرامُ للُوطٍ: «لا تَكُنْ خصومَةٌ بَيني وبَينَكَ، ولا بَينَ رُعاتي ورُعاتِكَ، فنَحنُ رَجلانِ أخوَانِ.

مُورةَ في شَكيمَ، عِندَما كانَ الكنعانيُّونَ في الأرض. ٧. وتَراءَى الرّبُّ لأبرامَ وقالَ: "لِنَسلِكَ أهَبُ هذِهِ الأرض". فبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا للرّبِّ الذي تَراءَى لهُ. ٨. ثُمَّ انتَقَلَ مِنْ هُناكَ إلى الجَبَلِ شَرقيَ بَيتِ إيلَ ونَصبَ خيمَتَهُ، فكانَت بَيتُ إيلَ غربيَّهُ وعايُ شَرقيَّه. وبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا للرّبِّ، ودَعا باسمِ الرّبِّ. ٩. ثُمَّ أخذَ يَرتَحِل جنوبًا نحوَ صحراءِ النَّقَبِ" (التكوين: الإصحاح الثاني عشر، آية ٦- ٩).

"فصَعِدَ أبرامُ مِنْ مِصْرَ إلى صحراءِ النَّقبِ، هوَ وامْرَأتُهُ ولُوطَ وكُلُّ ما يَملِكُ. ٢. وكانَ أبرامُ غنيّا جدّا بالمَاشيةِ والفِضَّةِ والذَّهَبِ، ٣. وأخذَ يَرتَحِلُ مِنَ النَّقَبِ إلى بَيتِ إيلَ، حَيثُ نَصبَ خيمَةً لَه مِنْ قَبلُ، بَينَ بَيتِ إيلَ وعايَ. ٤. وحَيثُ بَنى مذبَحًا. وهُناكَ دعا أبرامُ باسمِ الرّبِّ" (التكوين: الإصحاح الثالث عشر، آية ١- ٤).

حتى أن إخوة يوسف وصلوا إلى منطقة دوثان: "١٢. وذَهَبَ إخوةُ يوسُفَ ليرعَوا غنَمَ أبيهِم عِندَ شكيمَ، ١٣. فقالَ يعقوبُ ليوسُفَ: "إخوتُكَ يرعَونَ الغنَمَ عِندَ شكيمَ، فتَعالَ أُرسِلُكَ إليهِم". قالَ: "نعم، ها أنا". ١٤. فقالَ لَه: "اَذهبْ وانظُرْ كيفَ حالُ إخوتِكَ وحالُ الغنَمِ وجئْني بالخبَرِ!" وأَرسلَه مِنْ وادي حَبرونَ، فجاءَ إلى شكيمَ. ١٥. وصادَفَه رَجلٌ وهوَ تائهٌ في البرِّيَّة، فسألَه: "ماذا تطلُبُ؟" ١٦. فأجابَ: "أَطلبُ إخوتي. أخبِرني أينَ يَرعَونَ". ١٧. فقالَ الرَّجلُ: "رَحلوا مِنْ هُنا، وسَمِعْتُهُم يقولونَ: نذهبُ إلى دُوثانَ". فسعَى يوسُفُ وراءَ إخوتِه، فوَجدَهُم في دُوثانَ" (التكوين: الإصحاح السابع والثلاثون، آية ١٢- ١٧). لكن هذا كله جرى في أثناء البحث عن المراعي.

ولقد سكن يعقوب في نابلس لفترة معينة: "١٨. ثُمَ جاءَ يعقوبُ سالِمًا إلى مدينةِ شكيمَ التي في أرض كنعانَ، بَعدَ عودتِهِ مِنْ سَهلِ أرامَ، فنَزَلَ قُبالَةَ المدينة. ١٩. وَبِمئةٍ مِنَ الفِضَّةِ اَشترى مِنْ بَني حَمورَ أبي شكيمَ قِطعةَ الأرض التي نصَب فيها خيمَتَهُ. ٢٠. وأَقامَ هُناكَ مذبحًا ودَعاهُ باسم إيلَ، إلهِ إسرائيل" (التكوين: الإصحاح الثالث والثلاثون، آية ١٨- ٢٠). وبعدها انتقل إلى بيت- إيل: "٦. وجاءَ يعقوبُ وجميعُ القوم الذين معَه إلى لُوزَ التي في أرض كنعانَ وهيَ بَيتُ إيلَ. ٧. وبَنى هُناكَ مذبَحًا وسَمَّى المَوضِعَ إلهَ بَيتِ إيلَ، لأنَّ اللهَ تجلَّى لَه هُناكَ حِينَ هرَبَ مِنْ وجهِ أخيهِ. ٨. وماتَت دبُورةُ مُرضِعَةُ رِفقةَ فدُفِنَت تحتَ البَلُّوطةِ في أَسفلِ بَيتِ إيلَ، وسُمِّيَ المَوضِعُ بلُّوطَةَ البُكاء" (التكوين: الإصحاح الخامس والثلاثون، آية ٦- ٨). ومن ثم سار في اتجاه الخليل: "٢٧. وجاءَ يعقوبُ إلى إسحَقَ أبيه عِندَ مَمْرا بالقُربِ مِنْ قريةٍ أربَعَ، وهيَ حَبرونُ، حيثُ تغَرَّبَ إبراهيمُ وإسحَقُ. ٢٨. وكانَ عُمرُ إسحَقَ مئةً وثمانينَ سنَةً. ٢٩. وفاضَت روحُ إسحَقَ وماتَ وانْضَمَ إلى آبائِهِ شيخا شَبِعَ مِنَ الحياةِ. ودَفَنَهُ عيسو ويعقوبُ اَبناهُ" (التكوين: الإصحاح الخامس والثلاثون، آية ٢٧- ٢٩).

وسكن سيدنا يعقوب هناك حتى نزوحه الى مصر. ولا يوجد أي ذكر في قصص الآباء لمنطقة السهل الساحلي من بلاد الفلسطينيين شمالاً، أو في عيمق يزراعيل (مرج ابن عامر) أو في عيمق بيت شآن (سهل بيسان) والجليل. ولم يسكن الآباء هناك لسببين:

أ. هناك مناطق معينة كانت مأهولة بشعوب كنعانية، وتطرقت إليهم هذه الفقرة: «٥. وكانَ أيضًا للُوطٍ الذي رافقَ أبرامَ غنَمٌ وبقَرٌ وخيامٌ، ٦. فضاقَتِ الأرض بِسُكناهُما مَعًا لأنَّ أملاكَهُما كانَت كثيرةً. ٧. ووقَعَت خصومَةٌ بَينَ رُعاةِ ماشيةِ أبرامَ ورُعاةِ ماشيةِ لُوطٍ، فيما الكنعانيُّونَ والفَرِّزِّيُّونَ مُقيمونَ في الأرض، ٨. فقالَ أبرامُ لِلُوطٍ: «لا تَكُنْ خصومَةٌ بَيني وبَينَكَ، ولا بَين رُعاتي ورُعاتِكَ، فنَحنُ رَجلانِ أخوَانِ. ٩. الأرض كُلُّها بَينَ يَدَيكَ، فانفَصِلْ عنِّي.

تذهَبُ إلى الشِّمالِ فأذهبُ إلى اليمينِ، أو إلى اليمينِ فأذهبُ إلى الشِّمالِ» (التكوين: الإصحاح الثالث عشر، آية ٥- ٩).

ب. كانت هناك مناطق معينة، مثل منطقة السهل الساحلي والأغـوار الشمـالية، مليئة بالمستنقعات وغير صالحة للسكن، وبالتأكيد غير صالحة للرعاة الرحل.

هناك قضيتان شاذتان في قصص الآبـاء والتي تخص «أرض الميعاد»: أولها شراء الحرم الإبراهيمي الذي اشتراه سيدنا إبراهيم من عفرون الحيثي: «١. وعاشت سارةُ مئةً وسَبْعًا وعِشْرينَ سنَةً ٢. وماتَت في قريةِ أربعَ، وهيَ حَبرونُ، في أرض كنعانَ. ودخلَ إبراهيمُ ينذُبُ سارةَ ويبكي علَيها. ٣. فلمَّا قامَ مِن أمام جثمانِها قالَ لبَني حِثٍّ: ٤. «أنا غريبٌ ونزيلٌ بَينَكُم. دعوني أملِكْ قبرًا عِندَكُم لأدفِنَ فيهِ مَيتي مِنْ أمامي». ٥. فأجابَهُ بَنو حِثٍّ: ٦. «اسْمَعْ لنا يا سيّدي. اللهُ جعلَكَ رفيعَ المَقام فيما بيننا، فادفِنْ مَيتَكَ في أفضلِ قُبورِنا، لا أحدَ مِنَّا يَمنعُ قبرَهُ عَنكَ لتدفِنَ فيهِ مَيتَكَ». ٧. فقامَ إبراهيمُ وانحنى لأهلِ تلكَ الأرض، لبَني حِثٍّ ٨. وقالَ لهُم: «إنْ كُنتُم تَقبلونَ أنْ أدفِنَ مَيتي مِنْ أمامي فاسمعوا لي واطلبوا مِنْ عَفرونَ بنِ صُوحرَ ٩. أن يُعطيَني مغارةَ المَكفيلةِ التي لَه في طَرَفِ حقلِه بثمنٍ كاملٍ، لتكونَ قبرًا أملِكُهُ فيما بَينَكُم. ١٠. وكانَ عَفرونُ الحِثِّيُّ جالسًا معَ بَني حِثٍّ، فأجابَ إبراهيمَ على مَسامعِ كُلِّ بَني حِثٍّ الذينَ جاؤوا إلى مَجلسِ بابِ المدينة: ١١. لا يا سيّدي، اسمَعْ لي. الحقلُ وهبتُهُ لكَ، والمغارةُ التي فيهِ أيضًا. هذِهِ هِبَةٌ لكَ مِني بمشهدٍ مِنْ بَني قومي. فادفِنْ مَيتَكَ». ١٢. فانحنى إبراهيمُ أمامَ أهلِ تلكَ الأرض، ١٣. وقالَ لعَفرونَ على مَسامعِهم: «لَيتكَ تسمَعُ لي، فأعطيَكَ ثَمنَ الحقلِ. خذْهُ مِني فأدفِنَ مَيتي هُناكَ». ١٤. فأجابَ عَفرونُ إبراهيمَ: ١٥. «اسمَعْ لي يا سيّدي. أرض تساوي أربعَ مئةِ مِثقالِ فِضَّةٍ، فأية قيمةٍ لها بَيني وبَينَكَ؟ فادفِنْ مَيتَكَ فيها». ١٦. فسمِعَ إبراهيمُ لعَفرونَ ووزَنَ لَه الفِضَّةَ التي ذكَرَها على مَسامعِ بني حِثٍّ، أي أربعَ مئةِ مِثقالِ فِضَّةٍ مما هو رائج بَينَ التُّجارِ. ١٧. فأصبحَ حَقلُ عَفرونَ الذي في المكفيلةِ تُجاهَ ممْرا: الحقلُ والمغارةُ وكُلُّ ما فيهِ مِنْ شجرٍ بجميعِ حُدودِهِ المُحيطةِ به ١٨. مُلْكًا لإبراهيمَ بمشهدٍ مِنْ كُلِّ بَني حِثٍّ الذينَ جاؤوا إلى بابِ المدينةِ. ١٩. وبَعدَ ذلكَ دفَنَ إبراهيمُ سارةَ امرأتَهُ في مغارةِ حَقلِ المكفيلةِ تُجاهَ ممْرا، وهيَ حَبرونُ، في أرض كنعانَ. ٢٠. وهكذا انتقلَ الحَقلُ والمغارةُ التي فيه مِنْ بَني حِثٍّ إلى إبراهيمَ مُلْكًا لقبرٍ» (التكوين: الإصحاح الثالث والعشرون، آية ١-٢٠). وذكر بعد وفاة سيدنا ابراهيم «٧. وكانَ عددُ السِّنينَ التي عاشَها إبراهيمُ مئةً وخمْسًا وسبْعينَ سنَةً. ٨. وفاضت روحُ إبراهيمَ وماتَ بشيبةٍ صالحةٍ، شيخا شبِعَ مِنَ الحياةِ، وانضمَ إلى آبائِهِ. ٩. فدفنَه إسحَقُ وإسماعيلُ ابناهُ في مغارةِ المكفيلةِ تُجاهَ ممْرا، في حقلِ عَفرونَ بنِ صوحرَ الحِثِّيِّ، ١٠. وهوَ الحقلُ الذي اشتراهُ إبراهيمُ مِنْ بَني حِثٍّ. هُناكَ دُفِنَ إبراهيمُ وامرأتُهُ سارةُ. ١١. وبَعدَ موتِ إبراهيمَ بارَكَ اللهُ إسحَقَ ابنَهُ. وأقامَ إسحَقُ عندَ بئرِ الحيِّ الرَّائي» (التكوين: الإصحاح الخامس والعشرون، آية ٧- ١١).

ثانياً: شراء قطعة أرض قرب مدينة نابلس: « ١٨. ثُمَ جاءَ يعقوبُ سالمًا إلى مدينةِ شكيمَ التي في أرض كنعانَ، بَعدَ عودتِه مِنْ سَهلِ أرامَ، فنَزَلَ قُبالَةَ المدينة. ١٩. وَبمئةٍ مِنَ الفِضَّةِ اشترى مِنْ بَني حَمورَ أبي شكيمَ قِطعةَ الأرض التي نصَب فيها خيمَتهُ. ٢٠. وأقامَ هُناكَ مذبحًا ودَعاهُ باسم إيلَ، إلهِ إسرائيل» (التكوين: الإصحاح الثالث والثلاثون، آية ١٨- ٢٠). وفي هذه القطعة من الأرض دفن سيدنا يوسف " ٣٢. ودفَنَ بَنو إسرائيل عِظامَ يوسُفَ التي أصعَدوها مِنْ مِصْرَ في شَكيمَ، في الحقلِ الذي اشتَراهُ يَعقوبُ مِنْ بَني حَمورَ، أبي شَكيمَ، بمئَةِ نَعجةٍ، وصارَ لِبَني يوسُفَ مُلْكًا" (يشوع، الإصحاح الرابع والعشرون، آية ٣٢).

لماذا أحس الآباء أن هناك ضرورة لشراء أراض بالنقد الكامل، مع أن هذه الأرض كانت موعودة من الله؟ فقد ذكر: "٧. وتَراءَى الرّبُّ لأبرامَ وقالَ: "لنَسلِكَ أهَبُ هذِهِ الأرض". فبَنى أبرامُ هُناكَ مذبَحًا لِلرّبِّ الذي تَراءَى لهُ" (التكوين: الإصحاح الثاني عشر، آية ٧).

ولماذا أراد سيدنا إبراهيم عدم تلقي قطعة أرض كهدية، وإنما أصر على أن يجري تسجيل الأمر في وثيقة: "١٦. فسمِعَ إبراهيمُ لعَفرونَ ووزَنَ لَه الفِضَّةَ التي ذكَرَها على مَسامعِ بني حِثٍّ، أي أربعَ مئةِ مثقالِ فِضَّةٍ مما هو رائج بَينَ التُّجارِ. ١٧. فأصبحَ حَقلُ عَفرونَ الذي في المكفيلةِ تُجاهَ ممْرا: الحقلُ والمغارةُ وكُلُّ ما فيهِ مِنْ شجرٍ بجميعِ حُدودِهِ المُحيطةِ به ١٨. مُلْكًا لإبراهيمَ بمشهدٍ مِنْ كُلِّ بَني حِثٍّ الذينَ جاؤوا إلى بابِ المدينة" (التكوين: الإصحاح الثالث والعشرون، آية ١٦- ١٧). وذلك على الرغم من أن هذه القطعة ستكون له حسب الوعد الإلهي؟ أو بكلمات أخرى: لماذا ذكر وبالتفصيل في كتاب "التكوين" عن ضرورة التطرق الى شراء هذه القطعة من الأرض

وذكر في سفر القضاة عن وجود أمم غير يهودية تعيش في البلاد:"
٢١. أمَّا اليَبوسيُّونَ المُقيمونَ في أورُشليمَ فلم يَطرُدْهُم بَنو بنيامينَ، فأقاموا معَ بَني بنيامينَ في أورُشليمَ إلى هذا اليوم. ٢٢. وصَعدَ بَنو يوسفَ أيضًا إلى بيتَ إيلَ، وكانَ الرّبَّ معَهُم، ٢٣. واَسْتَطلَعوا تلكَ المدينةَ وكانَ اَسمُها قَبلاً لوزَ. ٢٤. فرَأوا رَجُلاً خارجًا منها، فقالوا لَه: "دُلَّنا على مدخلِ المدينةِ فَنُحسنَ إليكَ". ٢٥. فدَلَّهُم عَلَيه فهاجَموها واَحتَلُّوها بِحَدِّ السَّيفِ. وأمَّا الرَّجُلُ فأطلَقوهُ هوَ وعَشيرَتُهُ.

بالنقد الكامل؟ وكذلك، ما هي مكانة الأرض الموعودة في نظر سيدنا إبراهيم؟

فترة الاستيطان

لم تكن حدود أرض إسرائيل عند نهاية دخول واحتلال يشوع بن نون تشبه حدود أرض الميعاد : «١٦ . وملَكَ يَشوعُ تلكَ الأرض كُلَّها: الجبَلَ وكُل الجنوبِ وأرض جوشِنَ والسَّهلَ والغَورَ وجبَلَ إسرائيل وسَهلَها، ١٧ . مِنَ الجبَلِ الأقرَعِ المُمتَدِّ جهَةَ سعيرَ إلى بَعلَ جادَ في وادي لبنانَ تَحتَ جبَلِ حرمونَ، وأخذَ جميعَ مُلوكِها وقتَلَهُم. ١٨ . وشَنَّ يَشوعُ حربًا على جميعِ أولئكَ المُلوكِ أيّامًا كثيرةً، ١٩ . فما سالَمَت مدينةٌ بَني إسرائيل سِوى جبعونَ مدينةِ الحوِّيِّينَ، أمَّا بَقيَّةُ المُدُنِ فأخذوها جميعًا بالحربِ، ٢٠ . لأنَّ الرّبَ أعمى قُلوبَ سُكّانِها حتى خرَجوا على بَني إسرائيل بِالقِتالِ فأهلكوهُم مِنْ دونِ رحمةٍ، وأبادوهُم كما أمرَ الرّبُّ موسى" (يشوع، الإصحاح الحادي عشر، آية ١٦-٢٠).

يعتبر هذا الوصف شموليا ومبالغا فيه، خصوصاً بعد فحص حدود الأسباط المذكورة في سفر يشوع: "وشاخ يَشوعُ وكَبُرَ في السِّنِّ، فقالَ لَه الرّبُّ: "شِختَ وكَبُرتَ في السِّنِّ، وبَقيَت أراضٍ للامتلاكِ كثيرةٌ. ٢ . وهذِهِ هيَ الأراضي الباقيةُ: كُلُّ بِقاعِ الفِلسطيِّينَ وكُلُّ أرض الجشوريِّينَ جنوبًا ٣ . مِنْ شَيحورَ الجاري في مِصْرَ إلى أرض عَقرونَ شمالاً وهيَ لِلكنعانيِّينَ وفيها أقطابُ الفِلسطيِّينَ الخمسةُ في غزَّةَ وأشدودَ وأشقَلونَ وجتَ وعَقرونَ وأرض العَوِّيِّينَ في الجنوبِ. ٤ . كُلُّ أرض الكنعانيِّينَ ومِنْ عارَةَ التي للصَّيدونيِّينَ إلى أفيقَ إلى حُدودِ الأموريِّينَ، ٥ . وأرض الجبليِّينَ وجميعُ لبنانَ شرقًا مِنْ بَعْلَ جادَ تَحتَ جبَلِ حرمونَ إلى ليبو حَماةَ. ٦ . كُلُّ سُكّانِ الجَبَلِ مِنْ لبنانَ إلى مِسرَفوتَ مايم، وكُلُّ الصَّيدونيِّينَ سأطرُدُهُم مِنْ أمامِ بَني إسرائيل هذِهِ الأراضي كُلُّها تَقسِمُها بالقُرعةِ لِبَني إسرائيل ميراثًا كما أمَرتُكَ. ٧ . تقسِمُها ميراثًا لِلتِّسعِ العشائرِ ولِنِصفِ عشيرَةِ منَسَّى" (يشوع، الإصحاح الثالث عشر، آية ١ -٧).

ولم يسكن بنو إسرائيل البلاد لوحدهم "١٣ . ولم يطرُدْ بَنو إسرائيل الجشوريِّينَ والمَعكيِّينَ، وإنَّما أقاموا فيما بَين بَني إسرائيل إلى هذا اليوم" (المصدر السابق، آية، ١٣). "٦٣ . وأمَّا اليَبوسيُّونَ سُكَّانُ أورُشليمَ، فلم يقدِرْ بَنو يَهوذا على طَردِهِم. فأقامَ اليَبوسيُّونَ معَ بَني يَهوذا في أورُشليمَ إلى هذا اليوم" (يشوع، الإصحاح الخامس عشر، آية ٦٣). "١٠ . ولم يَطرُدوا الكنعانيِّينَ المُقيمينَ بِجازَرَ، فأقامَ الكنعانيُّونَ بَينَ بَني أفرايمَ إلى هذا اليوم، وكانوا عبيدًا يُؤدُّونَ الجزيَةَ" (يشوع، الإصحاح السادس عشر، آية ١٠). "١٢ . ولم يَقدِرْ بَنو منَسَّى أنْ يَتملَّكوا هذِهِ المُدُنَ فأقامَ الكنعانيُّونَ في هذِهِ الأرض. ١٣ . ولَمَّا قَوِيَ بَنو إسرائيل فرَضوا على الكنعانيِّينَ جزيَةً ولم يَطرُدوهُم. ١٤ . وقالَ بَنو يوسُفَ لِيَشوعَ: "ما بالُكَ أعطَيتَنا بالقُرعَةِ حِصَّةً واحدةً وسَهمًا واحدًا، ونحنُ شعبٌ كثيرٌ والرّبُّ إلى الآنَ يُبارِكُنا؟" ١٥ . فقالَ لهُم يَشوعُ: "إذا كُنتُم شعبًا كثيرًا وضاقَ علَيكُم جبَلُ أفرايمَ فاَصعَدوا إلى الغابِ ومَهِّدوا لأنفُسِكُم الأرض هُناكَ في أرض الفِرزِّيِّينَ والرَّفائيم". ١٦ . فقالَ بَنو يوسُفَ: "الجَبَلُ وحدَهُ لا يكْفينا، ثُمَ إنَّ لجميعِ الكنعانيِّينَ المُقيمينَ في أرض الوادي مَركباتِ حديدٍ، سَواءٌ مِنهُمُ الذينَ في بَيتَ شانَ وتَوابِعِها أو الذينَ في وادي يَزرَعيلَ". ١٧ . فقالَ يَشوعُ لبَيتِ يوسُفَ، لأفرايمَ ومنَسَّى "أنتُم شعبٌ كثيرٌ ولكُم قوَّةٌ عظيمةٌ، فلا يكونُ لكُم حِصَّةٌ واحدةٌ، ١٨ . بل يكونُ لكُمُ الجَبَلُ لأنَّهُ غابٌ فتُمَهِّدونَهُ ويكونُ لكُم بكُلِّ سعَتِهِ، فتَطردونَ الكنعانيِّينَ ولو كانَ لهُم مَركباتُ حديدٍ وكانوا

كانت حدود استيطان أسباط بني إسرائيل مقلصة للغاية. فالحدود الجنوبية تمر عبر منطقة بئر السبع، والحدود الشمالية تمر في نهر دان (جنوبي جبل الشيخ). وعليه فإن التعبير «من دان حتى بئر السبع» صادق لحدود أسباط إسرائيل في عهد يشوع والقضاة.

أَشْدَّاءَ" (يشوع، الإصحاح السابع عشر، آية ١٢-١٨).

وذكر في سفر القضاة عن وجود أمم غير يهودية تعيش في البلاد: " ٢١. أَمَّا اليَبوسيُّونَ المُقيمونَ في أورُشليمَ فلم يَطرُدْهُم بَنو بنيامينَ، فأقاموا معَ بَني بنيامينَ في أورُشليمَ إلى هذا اليوم. ٢٢. وصَعِدَ بَنو يوسفَ أيضًا إلى بيتَ إيلَ، وكانَ الرّبَّ معَهُم، ٢٣. واَسْتَطلَعوا تلكَ المدينةَ وكانَ اَسمُها قَبلاً لوزَ. ٢٤. فرَأوا رَجُلاً خارِجًا منها، فقالوا لَه: "دُلَّنا على مدخلِ المدينةِ فَنُحسِنَ إليكَ". ٢٥. فدَلَّهُم عليهِ فهاجَموها واَحتَلُّوها بِحَدِّ السَّيفِ. وأمَّا الرَّجُلُ فأطلَقوهُ هوَ وعَشيرَتُهُ. ٢٦. فذهبَ إلى أرض الحِثِّيِّنَ وبَنى مدينةً سَمَّاها لُوزَ، وهوَ اَسْمُها إلى هذا اليوم. ٢٧. ولم يقدِر بَنو منَسَّى أنْ يَطرُدوا أهلَ بيتَ شانَ وتَوابِعِها، وأهلَ تَعنَكَ وتَوابِعِها، ودورَ وتَوابِعِها، ويبلَعامَ وتَوابِعِها، ومَجِدُّو وتَوابِعِها، فعزَمَ الكنعانيُّونَ على أنْ يَستَقِرُّوا في تلكَ الأرض. ٢٨. ولَمَّا قويَ بَنو إسرائيل فرَضوا على الكنعانيِّينَ أعمالَ السُّخرَةِ ولم يَطرُدوهُم. . ٢٩. ولم يقدِرْ بَنو أفرايمَ أنْ يَطرُدوا الكنعانيِّينَ المُقيمينَ بِجازَرَ. فبَقيَ الكنعانيُّونَ فيما بَينَهُم في جازَرَ. ٣٠. ولم يقدرْ بَنو زَبولونَ أنْ يَطردوا سُكَّانَ قِطرونَ ونَهلولَ، فبَقيَ الكنعانيُّونَ فيما بَينَهُم يُؤدُّونَ لهُم أعمالَ السُّخرَةِ. ٣١. ولم يقدِرْ بَنو أشيرَ أنْ يَطردوا أهلَ عكَّا وصيدونَ وأحلَبَ وأكزيبَ وحَلبَةَ وأفيقَ ورَحوبَ، ٣٢. فأقامَ بَنو أشيرَ بَينَ الكنعانيِّينَ أهلِ الأرض لأنَّهُم لم يَطرُدوهُم منها. ٣٣. ولم يقدِرْ بَنو نَفتالي أنْ يَطردوا أهلَ بيتَ شَمسَ وبَيتَ عَناتَ، ولِهذا أقاموا بَينَ الكنعانيِّينَ أهلِ الأرض، وكانَ سُكَّانُ بيتَ شمسَ وبَيتَ عَناتَ يُؤدُّونَ لهُم أعمالَ السُّخرَةِ. ٣٤. وحاصَرَ الأموريُّونَ بَني دانَ في الجَبَلِ ولم يَدَعوهُم يَنزلونَ إلى الوادي. ٣٥. وعزَمَ الأموريُّونَ على الإقامةِ بجَبَلِ حارَسَ في أيَّلونَ وفي شَعَلبِّيمَ. واَشتَدَ ساعِدُ بَني يوسُفَ ففَرَضوا عليهِم أعمالَ السُّخرَةِ. ٣٦. وكانَت حُدودُ الأموريِّينَ مِنْ عقبة عَقْرَبِّيمَ حتى شَمالِ سالَعَ" (سفر القضاة، الإصحاح الأول، آية ٢١- ٣٦)

يمكن ملاحظة حقيقتين أساسيتين:

أ. أن حدود استيطان أسباط بني إسرائيل كانت مقلصة للغاية. فالحدود الجنوبية تمر عبر منطقة بئر السبع، والحدود الشمالية تمر في نهر دان (جنوبي جبل الشيخ). وعليه فإن التعبير «من دان حتى بئر السبع» صادق لحدود أسباط إسرائيل في عهد يشوع والقضاة.

«١. فخرَجَ بَنو إسرائيل كُلُّهُم، واَجتَمَعوا إلى الرّبِّ في المِصفاةِ كرَجُلٍ واحدٍ، مِنْ دانَ إلى بِئرَ سَبعَ وأرض جِلعادَ. ٢. واَلتَقى رُؤساءُ الشَّعبِ، وكُلَّ عشائرِ بَني إسرائيل في مَجمَعِ شعبِ الله وعدَدُهُم أربَعُ مئةِ ألفِ مُقاتِلٍ. ٣. وسَمِعَ بَنو بنيامينَ أنَّ بَني إسرائيل صَعِدوا إلى المِصفاةِ. وقالَ بَنو إسرائيل: «قُصُّوا علَينا كيفَ وقَعَت هذِهِ الجريمةُ» (القضاة، الإصحاح العشرون، آية ١ - ٣).

ومرت الحدود الغربية قرب بئر السبع، ومنطقة لخيش شمالاً، ثم منطقة أوفك حتى منطقة مجيدو فسهل يزراعيل (مرج ابن عامر) حتى شرقي عكا في الشمال. ومرت الحدود الشرقية قرب خط عروعر في النقب الشمالي- الشرقي (شرقي البحر الميت)، هضاب يعزر (شرقي الأردن)، فهضاب الجلعاد حتى بحيرة طبريا في الشمال. وعليه فقد تقلصت مساحة الاستيطان، بالأساس الى مناطق الجبل وشرقي نهر الأردن (مكان سكن سبطين ونصف سبط من أسباط إسرائيل).

ب- كانت توجد في تخوم المنطقة المذكورة ذاتها، جيوب كثيرة تابعة لشعوب كنعانية، لم يتم احتلالها على أيدي أبناء إسرائيل لأسباب مختلفة. وذكرت هذه الشعوب في كتاب يشوع (يشوع، الإصحاح الثالث عشر، آية ١-٧). وذكرت في الإصحاح نفسه المساحات التي لم يتم احتلالها، والتي لم تدخل في حدود الأسباط، وهي: كل أرض الفلسطيين في الجنوب وأرض لبنان. وتشمل هذه المناطق: الشاطئ الفينيقي من صور وحتى منطقة الجبل في الشرق، وكل السهل اللبناني، من باعل- جاد قرب الحرمون في الجنوب

وحتى مشارف حماة في الشمال. كما لم يجر احتلال أرض جشور الواقعة شرقي بحيرة طبريا. ويطلق يشوع على هذه المناطق «البلاد المتبقية».

وذكرت في كتاب القضاة جيوب لشعوب أخرى داخل مناطق الاستيطان، كما سلف أعلاه (القضاة، الإصحاح الأول، آية ٢١ – ٣٦). وذكرت أيضًا المناطق التي لم يحكمها أسباط إسرائيل.

مملكة شاؤول

« ١٦. وكانَ شاوُلُ ويوناثانُ اَبنُهُ ومَنْ معَهُما مِنَ الشَّعبِ مُعسكرينَ في جبعةَ بأرض بنيامّينَ، والفلِسطيُّونَ مُعسكرينَ في مِخماسَ. ١٧. فخرَجَ المُهاجمونَ مِنْ مُعسكَرِ الفلِسطيِّينَ ثَلاثَ فِرَقٍ، الفرقةُ الواحدةُ توجهت في طريقِ عفرةَ إلى أرض شُوعالَ، ١٨. والفرقةُ الأخرى توجهت في طريقِ بيتِ حورونَ، والثَّالثةُ إلى الحُدودِ المُشرِفةِ على وادي صَبوعيمَ نحوَ البرِّيَّةِ. ١٩. ولم يَكُنْ في كُلِّ أرض إسرائيل حَدَّادٌ، لأنَّ الفلِسطيِّينَ ما أرادوا أنْ يصنَعَ العِبرانيُّونَ سَيفًا أو رُمحًا. ٢٠. فكانَ على كُلِّ واحدٍ مِنْ بَني إسرائيل أنْ يَنزِلَ إلى الفلِسطيِّينَ لِيُحَدِّدَ سكِّيتَتَهُ أو مِنجلَهُ أو فأسَهُ أو معوَلَهُ" (صموئيل الأول، الإصحاح الثالث عشر، آية ١٦ – ٢٠).

ما هي إذن "كل أرض إسرائيل" هذه التي كانت في عهد شاؤول؟ ما دامت جيوشه تعتمد على الحدادين الفلسطينيين.

في عهد شاؤول لم تحتل الأراضي، ولم تتوسع تخوم مملكته. صحيح أنه حارب أعداء إسرائيل: موآب، أبناء عمون، وأدوم وملوك تسوبا، وخاصة الفلسطينيين: "٤٧. وحارَبَ شاوُلُ أعداءَهُ المُحيطينَ بِهِ بَعدَ أنْ تَولَّى المُلْكَ على إسرائيل، فحارَبَ المُوآبِّيِّنَ وبَني عَمُّونَ والأدوميِّينَ ومُلوكَ صوبَةَ والفلِسطيِّينَ مُنتَصرًا حيثُما اَتَّجَه. ٤٨. وقاتلَ بِشَجاعةٍ وضرَبَ بَني عَماليقَ وأنقَذَ بَني إسرائيل مِنْ أيدي ناهبيهم. ٤٩. وكانَ لِشاوُلَ بَنونَ هُم يوناثانُ ويشويُ ومَلكيشوعُ، واَبنَتانِ هُما: ميرَبُ الكُبرى، وميكالُ الصُّغرى. ٥٠. وكانَ اَسمُ زَوجتِهِ أخينوعَمَ بِنتَ أخيمَعْصَ، واَسمُ رئيسِ جندِهِ أبنيرَ بنَ نيرَ عَمِّ شاوُلَ. ٥١. وكانَ قَيسُ أبو شاوُلَ، ونيرُ أبو أبنيرَ كانا اَبنَي أبيئيلَ ٥٢. وكانَتِ الحربُ على الفلِسطيِّينَ شَديدةً طولَ أيّامِ شاوُلَ. وكانَ شاوُلُ يَضُمُّ إليهِ كُلَ رَجلٍ جبَّارٍ أو شُجاعٍ يَراهُ" (صموئيل الأول، الإصحاح الرابع عشر، آية ٤٧ – ٥٢). لكنها لم تكن حرب احتلال لتحقيق "الحلم الموعود"، وإنما كانت حرب بقاء ووجود، ضد الأعداء الذين يعتدون على إسرائيل. ونشبت في عهد شاؤول الحرب ضد "عملق"، فالنبي شموئيل، ممثل الروح الدينية في ذلك الوقت، رسول الله وحامل رسالته، يودع الرسالة الربانية في يد شاؤول ويأمره بإبادة "عملق" بكل فداحة: "وقالَ صَموئيلُ لِشاوُلَ: "أنا الذي أرسَلَني الرّبُّ لأمسَحَكَ مَلِكًا على شعبِهِ بَني إسرائيل، فاَسمَع الآنَ قولَ الرّبِّ. ٢. هذا ما يقولُ الرّبُّ القديرُ: تَذكَّرتُ ما فعَلَ بَنو عَماليقَ بِبَني إسرائيل حينَ خرَجوا مِن مِصْرَ، وكيفَ هاجموهُم في الطَّريق، ٣. فاَذهَبِ الآنَ واَضرِبْ بَني عماليقَ، وأهلِكْ جميعَ ما لهُم ولا تَعفُ عَنهُم، بل اَقتُلِ الرِّجالَ والنِّساءَ والأطفالَ والرُّضَّعَ والبقَرَ والغنَمَ والجمالَ والحميرَ". ٤. فنادى شاوُلُ رِجالَهُ وأحصاهُم في طَلايمَ، فكانوا مئَتي ألفِ رَجلٍ مِنْ إسرائيل وعشَرَةَ آلافٍ مِنْ يَهوذا. ٥. فقادَهُم إلى مدينةِ العماليقيِّينَ وكَمَن في الوادي. ٦. وقالَ لِلقَينيِّينَ: "قوموا اَخرُجوا مِنْ بَينِ العماليقيِّينَ فلا تَهلِكونَ معَهُم. لأنَّ أسلافَكُم أحسَنوا إلى بَني إسرائيل حينَ خرَجوا مِنْ مِصْرَ". فخرَجَ القينيُّونَ مِنْ بَينِهِم. ٧. وضرَبَ شاوُلُ بَني عماليقَ مِنْ حويلَةَ إلى شورَ التي قُبالَةَ مِصْرَ، ٨. وأسرَ أجاج مَلِكَ بَني عماليقَ حيّا، وقتَلَ شعبَهُ جميعًا بِحَدِّ السَّيفِ. ٩. وعَفا شاوُلُ ورجالُهُ عَن أجاج، ولم يُهلِكوا خيرَةَ الغنَمِ والبقَرِ والخرافِ، وكلَ ما كانَ جيِّدًا، وإنَّما أهلَكوا كُلَ ما كانَ حقيرًا هزيلاً." (صموئيل الأول، الإصحاح الخامس عشر، آية ١ ٩). لكنه لم يكلفه بمهمة احتلال الجيوب القائمة في مناطق الأسباط، ولا احتلال مناطق "الأرض المتبقية"، تلك المناطق التي لم يستطع يشوع احتلالها، وليتم تحقيق وعد الله لإبراهيم: "١٨. في ذلكَ اليومِ قطَعَ الرّبُّ معَ أبرامَ عَهدًا قالَ: "لِنَسلِكَ أهَبُ هذِهِ الأرض، مِنْ نهرِ مِصْرَ إلى النَّهرِ الكبيرِ، نهرِ الفُراتِ، ١٩. وهيَ أرض القَينيِّينَ والقَنزِّيِّنَ والقدمُونيِّنَ ٢٠. والحثِّيِّنَ والفَرزِّيِّنَ والرَّفائيِّنَ ٢١. والأموريِّنَ والكنعانيِّنَ والجرجاشيِّنَ واليَبوسيِّنَ" (التكوين: الإصحاح الخامس عشر، آية ١٧– ٢١). والوعد للنبي موسى كما ورد في سفر الخروج: "٢٠. ها أنا سأُرسِلُ أمامَكُم ملاكًا يحفَظُكُم في الطَّريقِ ويَجيءُ بِكُم إلى المكانِ الذي أعَددْتُهُ. ٢١. فانْتَبِهوا لَه واَسْتَمِعوا إلى صوتِهِ ولا تَتَمَرَّدوا علَيهِ، لأنَّهُ لا يَصفَحُ عَن ذُنوبِكُم، لأنَّهُ يعمَلُ بِاَسْمي. ٢٢. فإنِ اَسْتَمَعتُم إلى صوتِهِ وعَمِلتُم

بِكُلِّ ما أتكلَّمُ بهِ، عادَيتُ مَنْ يُعاديكُم وضايَقْتُ مَنْ يُضايقُكُم. ٢٣. ويسيرُ ملاكي أمامَكُم ويُدخلُكُم أرض الأموريِّينَ والحِثِّيِّينَ والفِرزِّيِّينَ والكنعانيِّينَ والحوِّيِّينَ واليَبوسيِّينَ جميعًا، بعدَ أنْ أُزيلَهُم. ٢٤. لا تسجدوا لآلِهَتِهم ولا تعبُدوها. لا تعمَلوا كأعمالِهم، بل أزيلوهُم وحَطِّموا أصنامَهُم. ٢٥. أعْبُدوا الرّبَ إلهَكُم، فيُبارِكَكُم في خبزِكُم ومائِكُم ويرفَعَ الأمراضَ مِنْ بَينِكُم. ٢٦. لا مُسقِطَ ولا عاقِرَ تكونُ في أرضِكُم، وعدَدُ أيّام حياتِكُم أُكْمِلُهُ. ٢٧. والرُّعبُ مِني أُرسِلُهُ أمامَكُم، وأهزِمُ جميعَ الأُمَم التي تُواجهونَها، وأجعَلُ جميعَ أعدائِكُم يُولونَ مُدْبِرينَ. ٢٨. وأُرسِلُ الذُعْرَ أمامَكُم فتَطرُدونَ الحوِّيِّينَ والكنعَانيِّينَ والحِثِّيِّينَ مِنْ وُجوهِكُم. ٢٩. لا أطرُدُهُم مِنْ وُجوهِكُم في سنَةٍ واحدةٍ لِئلاَ تصيرَ الأرض قَفْرًا، فتكثُرَ عليكُم وُحوشُ البرِّيَّةِ. ٣٠. ولكنِّي أطرُدُهُم قليلاً مِنْ أمامِكُمْ إلى أنْ يَكثُرَ عدَدُكُم وتَملكونَ الأرض. ٣١. وأجعَلُ حُدودَ أرضِكُم مِنَ البحرِ الأحمرِ جنوبًا إلى البحرِ المُتوسّطِ غربًا، ومِنَ الصَّحراءِ شَرقًا إلى نهرِ الفُراتِ شَمالاً، وأُسلِمُ إلى أيديكُم سُكّانَ الأرض فتَطرُدونَهُم مِنْ أمامِ وُجوهِكُم. ٣٢. لا تقطَعُوا لهُم ولا لآلِهَتِهم عَهدًا. ٣٣. ولا يُقيموا في أرضِكُم لِئلاَ يجعلوكُم تَخطَأونَ إليَ، فتَعبُدونَ آلِهَتَهُم ويكُونُ ذلِكَ لَكُم شَرَكًا" (سفر الخروج، الإصحاح الثالث والعشرون، آية: ٢٠- ٣٣).

وكما ذكر في سفر التثنية على لسان الرب مخاطبا بني إسرائيل: "٢٣. يطرُدُ الرّبُّ جميعَ هؤلاءِ الشُّعوبِ مِنْ أمامِكُم، فترِثونَ شُعوبًا أكثرَ وأعظمَ مِنكُم. ٢٤. كُلُّ موضِعٍ تدوسُهُ أخامِصُ أقدامِكُم يكونُ لكُم، مِنَ البرِّيَّةِ جنوبًا إلى لبنانَ شمالاً، ومِنْ نهرِ الفُراتِ شرقًا إلى البحرِ غربًا. ٢٥. لا يَقِفُ إنسانٌ في وُجوهِكُم، لأنَّ الرّبَّ إلهَكُم يُلقي الرُّعبَ والخوفَ مِنكُم على كُلِّ الأرض التي تدوسونَها كما وعَدَكُم" (سفر التثنية، الإصحاح الحادي عشر، آية: ٢٣-٢٥)

وكما كان الوعد ليشوع نفسه: "٣. كُلُّ مكانٍ تَدوسُهُ أقدامُكُم أُعطيهِ لكُم، كما قلتُ لموسى. ٤. تمتَدُّ حُدودُكُم عَبرَ جميعِ أرض الحِثِّيِّينَ مَن البرِّيَّةِ جنوبًا إلى جبالِ لبنانَ شَمالاً، ومِن نهرِ الفُراتِ الكبيرِ شرقًا إلى البحرِ. ٥. لا يَثبُتُ أحدٌ أمامَكَ طُولَ أيّامِ حياتِكَ. كما كُنتُ معَ موسى أكونُ معَكَ، لا أخذُلُكَ ولا أُهمِلُكَ" (صموئيل الأول، الإصحاح الأول، آية: ٣ – ٥)

وهذا يعني تنفيذ القسَم الذي أقسمه بنو إسرائيل في الصحراء، لإبادة "عمليق". أي لم تدخل "مناطق أرض إسرائيل" في اهتمامات القضاة والأنبياء، وإنما تنفيذ وصية لا رابط لها قطعياً بحدود أرض إسرائيل.

في عهد ابن شاؤول "إيشبوشت" ذكر في التوراة: "٨. وأخذَ أبنيرُ بنُ نيرَ، قائدُ جيشِ شاوولَ، إيشبوشثَ بنَ شاوُلَ وعبرَ بهِ الأردُنَّ إلى مَحنايمَ، ٩. وأقامَهُ مَلِكًا على بَني جلعادَ وأشيرَ ويزرَعيلَ وأفرايمَ وبنيامينَ، وعلى جميعِ بَني إسرائيل. ١٠. وكانَ إيشبوشثُ اَبنَ أربعينَ سنَةً حينَ مَلكَ على بَني إسرائيل، ودامَ ملْكُهُ سَنتين" (صموئيل الثاني، الإصحاح الثاني، آية: ٨-١٠). حكم إيشبوشثُ أريحا ومحنيم، القائمة شرقي نهر الأردن، كما حكم القسم الشمالي من إسرائيل: الجلعاد (شرقي نهر الأردن)، منطقة سبط آشر، وقد سميت مناطق الحكم "إسرائيل كلها" : "٩. وأقامَهُ مَلِكًا على بَني جلعادَ وأشيرَ ويزرَعيلَ وأفرايمَ وبنيامينَ، وعلى جميعِ بَني إسرائيل" (صموئيل الثاني، الإصحاح الثاني، آية: ٩).

من الواضح أن المقصود هنا لم يكن يعني تخوم أرض إسرائيل بالمفهوم المقلص، لأنه في تلك الفترة بالتحديد، حكم داوود في "حبرون" (الخليل) وعلى منطقة سبط يهودا: "١١. وكانَ عددُ الأيّامِ التي ملَكَ فيها داوُدُ بِحَبرونَ على بيتِ يَهوذا سبْعَ سنينَ وستَّةَ أشهرٍ" (صموئيل الثاني، الإصحاح الثاني، آية: ١١).

فماذا يعني إذن هذا التعبير "١٧. ورَثى داوُدُ شاوُلَ ويوناثانَ اَبنَهُ بهذهِ المَرثيَّةِ ١٨. وأمرَ بأنْ يتَعلَّمَها بَنو يَهوذا، وهيَ مكتوبةٌ في سِفرِ ياشَرَ: ١٩. مَجدُكَ يا إسرائيل قتيلٌ على روابيكَ. فيا لَسُقوطِ الجبابرةِ! ٢٠. لا تَحكوا عَنْ ذلكَ في جتَ وفي ساحاتِ أشقَلونَ لا تُعلِنوهُ، لِئلاَ تفرحَ بَناتُ الفلسطيِّينَ، لِئلاَ تطرَبَ بَناتُ غيرِ المَختونينَ. ٢١. يا جبالَ جلبوعَ، لا يكُنْ فيكِ ندًى ولا مَطرٌ ومَهجورةً حُقولُكِ تَبقى لأنَّ أبطالَنا سقطوا هُناكَ، تُرسُ شاوُلَ سقطَ في التُّرابِ، ولم يُمسَحْ بزيتٍ" (صموئيل الثاني، الإصحاح الأول، آية: ١٧-٢١).

واضح بأن هذا التعبير يتخذ طابع المبالغة من ناحية رغبة الكاتب في تجسيد حجم ضغط الفلسطينيين. لكن من الواضح أيضاً هنا أن أرض إسرائيل ليست لها حدود "تاريخية" معينة. وعلى كل حال ليست هي أرض إسرائيل التي ترتسم بحدود الوعد، ومع ذلك فهي هنا كل أرض إسرائيل. ومما قيل آنفاً يظهر بأن تخوم أرض إسرائيل وحدودها في عهد شاؤول كانت تخوم المنطقة السبطية في عهد يشوع والقضاة.

ويمكن القول تقريباً بأنه لا توجد لمصطلح «أرض إسرائيل» حدود جغرافية واحدة، وهي تتغير حسب المعطيات التاريخية للحقب الزمنية، وكم بالحري كون الحدود الموعودة نفسها موصوفة بصورة مختلفة كلياً في مناسبات مختلفة.

مملكة داوود وسليمان

خرج داوود في حملات احتلال، وصلت إسرائيل في نهايتها الى قمة عظمتها العسكرية والسياسية. فهو حوّل إسرائيل الى إمبراطورية حقيقية، تمتد حدودها من مشارف حماة في الشمال الى نهر الفرات في الشمال الشرقي، وإلى إيلات في الجنوب الشرقي، وحتى مملكة مصر في الجنوب الغربي. لكن هل سميت مناطق هذه الإمبراطورية كلها بـ«أرض إسرائيل»؟ وهل سكن أبناء إسرائيل في كامل تخومها؟ أو هل حارب داوود وابنه سليمان من أجل تحقيق «الحدود الموعودة»، التي قطعت لإبراهيم ولموسى؟

لقد نظمت حدود هذه الإمبراطورية كوحدتين أساسيتين: مناطق استيطان السكان الإسرائيليين، ومناطق المملكات المحتلة. وكان الحكم الإداري مختلفا في كل من الوحدتين. وقد عين على السكان الإسرائيليين في مناطق سكناهم إثنا عشر مفوضاً للضريبة، وهذا يغطي مناطق استيطان الأسباط على ضفتي نهر الأردن، بينما تحوَّل باقي سكان المناطق المحتلة في الوحدة الثانية الى عبيد للمملكة، وعين عليهم مفوضون منذ أيام داوود.

من المفيد والمهم أن نعرف أنه برغم تسلط داوود وسليمان على إمبراطورية بهذه السعة، لم تُسم ابداً مناطق هذه الامبراطورية – من وادي مصر وحتى الفرات – بـ«أرض إسرائيل». وخصص مصطلح «أرض إسرائيل» لمنطقة مقلصة أكثر. لكن عند مقارنة الفصول الواردة في صموئيل والملوك ينشأ عدم وضوح تجاه المناطق المصطلح عليها اسم «أرض إسرائيل»، لأن هناك فصولاً تلائم مناطق موسعة، وهناك فصولاً تلائم مناطق مقلصة. «الموسعة»: من مشارف حماة في الشمال وحتى وادي مصر في الجنوب، بينما الثانية، المقلصة للتخوم الأساسية – «من دان وحتى بئر السبع». فكيف والأمر كذلك، نتعامل مع هذين المفهومين اللذين يأتيان الواحد بجانب الثاني؟

بعد تقسيم المملكة

بعد وفاة سليمان وبداية عهد مملكة ابنه رحبعام، تقلصت مناطق الامبراطورية الكبيرة حتى المناطق الأساسية. كما أن المملكة المقلصة تنقسم الآن الى مملكتين: الشمالية – إسرائيل، التي تسمى تخوم أرضها من الآن بأرض إسرائيل، والجنوبية – يهودا، التي تسمى منطقتها الآن بأرض يهودا. وتمتد الحدود ما بين المملكتين من يافا باتجاه الشرق الى جفتون وجيزر وبيت ايل حتى أريحا والبحر الميت. هنا لا يعنينا الصراع بين المملكتين والحدود التي بينهما. ولغرض بحثنا سنفحص حدودهما الخارجية فقط.

وعليه، بعد الانقسام أخذت الحدود بالتقلص. فالحدود الشمالية لمملكة إسرائيل أصبحت الآن في منطقة عيون. وفي الشرق تراجعت الحدود من العربا، في أعقاب اشتداد ساعد المملكة الآرامية، حتى رموت جلعاد وأفيك في الجولان، وفي الجنوب تقلصت حدود يهودا حتى بئر السبع. ووسع يربعام الثاني الحدود الشمالية لمملكة إسرائيل حتى مشارف حماة. وفي الفترة ذاتها أيضاً، وسع عوزيا ملك يهودا حدود مملكة يهودا حتى إيلات وحتى مشارف مصر. لكن عمر هذه الحدود لم يطل. وفي عهد ياشياهو تراجعت الحدود الجنوبية في يهودا مرة أخرى حتى بئر السبع. وفي وقت لاحق خربت إسرائيل وهاجرت، ومن بعدها يهودا أيضاً. ومع بداية عودة صهيون عاد قسم من مهاجري بابل واليهود الى أرض إسرائيل. وبموجب لوائح العائدين يمكننا ان نعرف أن منطقة يشيفات شفي تسيون كانت مقلصة جداً. وأحاط اليشوف بالقدس من بيت إيل في الشمال وحتى بيت تسور في الجنوب.

وفي الخلاصة لهذا الاستعراض لحدود أرض إسرائيل التاريخية الحقيقية في التوراة، يمكن القول بوضوح إنها كانت تلك حدود متنقلة جداً. فقد تحركت وتنقلت، وتوسعت وتقلصت في فترات مختلفة.

أمين دراوشة (*)

إسرائيل والاتحاد الأوروبي- علاقات وثيقة لكن محدودة الضمان

الكتاب: «إسرائيل والاتحاد الأوروبي- الشراكة الناعمة»
المؤلف: الدكتور عاطف أبو سيف
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠١١
عدد الصفحات: ٣٤٢ صفحة

(*) يتناول هذا الكتاب بالتحليل علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي، وأثر ذلك على تعزيز وتثبيت الدولة الإسرائيلية، وتقويتها عبر توقيع اتفاقيات عديدة للتعاون الاقتصادي والعلمي والأمني والسياسي.

ومن المعروف أن إسرائيل ما كان لها أن توجد لولا الدعم الخارجي الذي قدم لها من بريطانيا وفرنسا في بداية نشوء الدولة، ومن أميركا والاتحاد الأوروبي بعد ذلك. ونسجت إسرائيل خلال العقود الستة الماضية علاقة تكاملية مع أوروبا بدأت قبل نشوء الدولة واستمرت لغاية الآن.

واستمرت قوة العلاقات لأسباب تاريخية وثقافية واستعمارية ثم لأسباب اقتصادية وتبادل مصالح. وتأثرت العلاقات بالقضايا السياسية المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة قضية فلسطين. وتوترت مرات عديدة بسبب السياسات الإسرائيلية العنيفة ضد الفلسطينيين، إلا أنه دائما ما كانت المياه تعود إلى مجاريها.

ويقول الكاتب عن هذه العلاقات بالنسبة لإسرائيل أنها تمثل "محورا مهما في خريطة العلاقات الإسرائيلية الخارجية" (ص١٤).

(*) باحث فلسطيني- رام الله.

ومن أهم الموضوعات التي يناقشها الكتاب التطور الكبير في العلاقات في مجال البحث العلمي والتطوير، وبالتالي اشتراك إسرائيل في قضايا التصنيع العسكري والأمن.

ومن الملاحظ أن العلاقات بين الجانبين قامت على أساس فصل السياسة عن الموضوعات الأخرى.

وفي نهاية الكتاب، يحلل الكاتب تطور العلاقة ونموها بينهما ويطرح عدة سيناريوهات لما يمكن أن تكون في المستقبل.

محددات العلاقة وتطور العلاقات السياسية

«إن المشكلة هي أن إسرائيل تحتل وتتوسع، وعلى أوروبا أن تغطي نفقات الاحتلال والتوسع. وبعبارة أخرى، كي تزدهر إسرائيل على أوروبا أن تعود إلى عصر الشموع والدراجات» (من الكتاب عن صحيفة «لومانتيه»، ص ١٠٦)

يناقش الكاتب في الفصل الأول محددات العلاقة بين الطرفين، ويركز على الموقع الجغرافي لإسرائيل، والتقدم الاقتصادي الكبير لها مما يجعلها في مصاف الدول المتطورة اقتصاديا. لذلك ارتبطت إسرائيل بعلاقة قوية مع أوروبا قائمة على مناطق تجارة حرة، حيث تتمتع الصادرات الإسرائيلية بمعاملة تفضيلية حتى مع البضائع الأوروبية.

وتناول المؤلف المواقف السياسية للدول الأعضاء الكبرى، وأوضح ما فيها من انحياز لإسرائيل لاعتبارات تاريخية وثقافية وحتى استعمارية. فإن نتائج الحرب العالمية الثانية وحدوث المحرقة، جعلا الدول الأوروبية الكبرى وخاصة ألمانيا تقدم كل الدعم للدولة العبرية الناشئة، فالدعم المالي الذي قدمته ألمانيا لإسرائيل «شكل عصب الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الفترة المبكرة» (ص٣٧).

ويرجع الدكتور أبو سيف النهضة الاقتصادية الإسرائيلية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى هذا الدعم المالي غير المحدود، هذا بالإضافة للدعم العسكري حيث لم تتوقف قوافل السلاح الألمانية عن الوصول إلى المطارات والموانئ الإسرائيلية.

وتعتبر ألمانيا برأيه الحليف الأول لإسرائيل في أوروبا، وتنظر إسرائيل إليها بصفتها لاعبا أساسيا في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتستطيع أن تراهن على مواقفها الداعمة لها رغم كل شيء، وهذا نابع من «التزام ألمانيا بأمن وسلامة إسرائيل النابع من تقبل المسؤولية التاريخية عن الهولوكوست وتبعاته» (ص٣٨).

ونجحت إسرائيل في إقامة علاقة إستراتيجية مع أميركا والاتحاد الأوروبي وسخرتهما لخدمة مصالحها في المنطقة.

ويتطرق المؤلف إلى العلاقة الاقتصادية المتينة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ويسهب في الفصل الثاني في الحديث عن عدة اتفاقيات اقتصادية مكنت إسرائيل من الحصول على امتيازات ضخمة لم تعط لأي دولة خارج الاتحاد مثل «اتفاقية خطة العمل ٢٠٠٤-٢٠١١» و«اتفاقية الشراكة الأوروبية

الإسرائيلية للعام ١٩٩٥».

وفي الفصل الثالث، تم تناول العلاقات السياسية بين الطرفين، وعلاقة أوروبا التاريخية بالشرق الأوسط، والدور الأوروبي في نشوء دولة إسرائيل والدعم المالي والعسكري والسياسي اللامحدود لها، في مقابل عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وكفاحه ضد الاحتلال، إذ اعتبر الأوروبيون أن مشكلة الشعب الفلسطيني هي مشكلة إنسانية تتعلق بسكان لاجئين ليس إلا.

ويتحدث الكاتب عن التطور الكبير الذي حدث لدول الاتحاد، ويرجع ذلك لجملة أسباب أهمها تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي على أوروبا أمنيا ومصالحها الاقتصادية في المنطقة والدبلوماسية الفلسطينية النشطة التي استطاعت إحداث خرق في المواقف الأوروبية عبر عقود من العمل الدؤوب.

وتتبع الكاتب المواقف الأوروبية منذ نشوء الدولة الإسرائيلية، وبداية تغير المواقف السياسية منذ إعلان ديغول وقف تصدير السلاح لإسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧، مرورا بإعلان بروكسل العام ١٩٧٣ وإعلان البندقية العام ١٩٨٠ وإعلان برلين العام ١٩٩٩.

هذا التغير في مواقف الاتحاد الأوروبي، أغضب إسرائيل، وخاصة موقف الاتحاد الداعم لفكرة إقامة دولة فلسطينية بغض النظر عن الاختلاف مع الفلسطينيين في تفاصيل هذه الدولة، الاختلاف الذي قد يزول لتجد إسرائيل نفسها في مواجهة العالم عندما تخسر الدعم السياسي الأوروبي بشكل كامل. فالاتحاد يرزح تحت ضغوط من قبل الرأي العام والمؤسسات الحقوقية فيه بالإضافة إلى مصالحه الإستراتيجية مع الوطن العربي.

ويصل الكاتب إلى القول إنه في لحظة معينة، فإن الاتحاد سيقول لإسرائيل «إن ثمة عالما تضبطه قواعد ونظم عليها أن تحترمها» (ص١٣٣).

وفي إسرائيل هناك قلق وذعر من الوصول إلى هذه اللحظة، وما الشكوى الإسرائيلية المستمرة مما تسميه نزع الشرعية عنها إلا عنوان لهذا القلق.

ينتقل المؤلف في الفصل الرابع للحديث عن المبادرات المتعددة للاتحاد وعلاقة إسرائيل بتلك المبادرات. فالمبادرات الإقليمية للاتحاد، كانت تهدف إلى خلق «تكتل إقليمي يرتبط بأوروبا ويسود علاقته معها الاستقرار والأمن المتبادل» (ص١٥٤).

ومع انطلاق عملية السلام، بعقد مؤتمر مدريد في أيلول ١٩٩١، تهيأت الظروف ليطلق الاتحاد أهم مبادراته الإقليمية وهي «الشراكة الأورومتوسطية (برشلونة) ١٩٩٥»، والتي هدفت إلى الوصول إلى حوار سياسي يوصل إلى وجود منطقة مشتركة من السلام والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية وسيادة القانون وأيضا الشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لإقامة منطقة حرة بين دول المنطقة، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات.

ومهدت المبادرة لإطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط العام ٢٠٠٧ من قبل الرئيس الفرنسي ساركوزي، والذي سعى إلى «الدمج بين العلاقات الثنائية وبين المسارات المتعددة ونجح في تقديم رزمة من المشاريع المتعددة التي حاول الابتعاد بها عن الأزمات السياسية» (ص١٥٠).

ويلاحظ الكاتب أن هذه المبادرات سعت إلى دمج إسرائيل في النظم الأورومتوسطية التي عملت السياسة الأوروبية على تطويرها، وأنها عبّدت الطريق أمام إسرائيل للجلوس على طاولة واحدة مع أعدائها العرب.

ويرى الدكتور أبو سيف أن إسرائيل «نجحت في أن تكون فاعلا مركزيا في مبادرات الاتحاد تجاه الشرق الأوسط، وهي استطاعت أن تدمج بين المسارات المختلفة لعلاقتها مع الاتحاد بحيث تكامل المسار التعددي مع المسار الثنائي، مما حقق المزيد من المكاسب لإسرائيل» (ص١٦٥).

الشراكة في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية

«يصعب الحديث عن بناء القدرات النووية الإسرائيلية دون ذكر الدور المحوري والأساسي لفرنسا

في تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي وبناء مفاعلها الخاص في ديمونا» (من الكتاب، ص١٧٨)

في الفصلين الخامس والسادس، تمت مناقشة التعاون العسكري والأمني والشرطي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وتحدث الكاتب عن التعاون في مجال التصنيع العسكري، وأهم شركاء إسرائيل من دول الاتحاد.

ويحلل الكاتب طبيعة التعاون في مجال التسلح والتصنيع وتعارضه مع القوانين الأوروبية، وصمت الاتحاد على ذلك.

وهذا حصل أيضا في التعاون الاقتصادي، إذ استفادت إسرائيل من مختلف الجوانب من التعاون، فقد استطاعت أن تجبر أوروبا على الفصل بين المواقف السياسية والسياسات الاقتصادية «حيث لم يتم بأي شكل ربط التطور الاقتصادي بتطور الموقف السياسي أو اقترابه من الطرفين» (ص٢٥٥).

ففي ذروة انتفاضة الأقصى، وزيادة تدخل الاتحاد السياسي في المنطقة، وتعيين ممثل السياسة الخارجية الأوروبية في الرباعية الدولية، لم يتوقف التعاون العلمي، بل إنه ازداد قوة حيث استمر الاتحاد في فتح مختبراته ومرافقه العلمية أمام إسرائيل.

كما أنه وفي مخالفة واضحة لقوانينه، تغاضى عن الغش الإسرائيلي، فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات التي استطاعت إسرائيل تسويقها بمعاملات تفضيلية من قبل الاتحاد، بتزويرها منطقة المنشأ.

ومع مرور الوقت، أصبح الاتحاد أكثر حساسية للمطالب الفلسطينية بضرورة وقف المعاملة التفضيلية لمنتوجات المستوطنات باعتبارها منتجات إسرائيلية، وعمل على فرض قيود عليها مما «ساهم في جعلها أكثر كلفة على المستورد وخفض من قيمة الصادرات الإسرائيلية لأوروبا» (ص٢٥٧).

التعاون العلمي

«يكاد لا يوجد مشروع تكاملي أوروبي في مجال البحث وتطوير الصناعات والاختراعات إلا وتكون إسرائيل عضوا فيه أو ترتبط معه باتفاقيات خاصة» (من الكتاب، ص ٢٧٨)

في الفصل السابع تم تناول التعاون العلمي بين الاتحاد وإسرائيل بشكل مفصل، وتناول الكاتب الاهتمام الإسرائيلي الكبير بالبحث والتطوير، حيث تنفق عليه من ناتجها القومي أكثر من أي دولة في العالم.

ويرجع المؤلف التعاون الرسمي بين الاتحاد وإسرائيل إلى العام ١٩٧٧ مع توقيع بروتوكول تبادل العلماء. واستمر التعاون في التقدم، حتى أصبحت إسرائيل مشاركة في أغلب مشاريع البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي، وتساهم بشكل نشط وفاعل في منطقة البحث الأوروبي «وتندمج بشكل كامل في كل خطط الاتحاد العلمية، وهذا ما يجعل الاتحاد أكبر ممول غير إسرائيلي للعلوم والبحث في إسرائيل» (ص٢٧٨).

كما أن الاتحاد الأوروبي فتح معامل البحث والمختبرات والجامعات الأوروبية أمام إسرائيل، وساهم بمبالغ كبيرة جدا في تمويل المؤسسات البحثية الإسرائيلية.

ووفر التبادل العلمي حاضنة كبيرة للمشاريع العلمية الإسرائيلية وفتح الطريق أمامها لاستغلال الفرص والمنافع. ولا تقف عملية دمجها في مؤسسات البحث الأوروبية عند حدّ مشاركتها في المشاريع البحثية المشتركة ومشاركتها الفاعلة في المراكز والهيئات المختلفة للاتحاد «بل تتعدى ذلك وتشمل دمج العلماء الإسرائيليين في متن صناعة البحث في أوروبا» (ص٣٠٩).

وهذا يعني أن المفوضية الأوروبية تستأجر خدمات العلماء الإسرائيليين في الإشراف على جزء من نشاطاتها العلمية، ورئاسة بعض اللجان التي تشرف على تقويم البرامج، ما يشكل دفعة قوية لصناعة البحث والتطوير في إسرائيل.

ولا ينسى المؤلف التذكير بقيام نشطاء في المجتمع المدني والحقوقي في أوروبا بنقد هذه العلاقة الحميمة والاعتراض عليها، كونها تساهم في تطوير قدرات إسرائيل العلمية، والتي تستفيد منها في إدامة احتلالها.

نظرة مستقبلية إلى العلاقات بين الطرفين

في الفصل الثامن والأخير يتناول الكاتب بالدرس والتحليل العلاقة المستقبلية، ويرى أنها ستستمر بالتقدم والتطور والازدهار، وأن غاية إسرائيل من هذه العلاقة «هي الحصول على أكبر قدر من الامتيازات دون أن يتطلب هذا تنازلات منها سواء سياسية أو على صعيد التشريعات وهوية الدولة» (ص٣٢٣).

وقد عملت إسرائيل في السنوات الأخيرة على تكوين لوبي صهيوني نشط وفاعل في بروكسل للضغط على مخرجات السياسة الأوروبية، ويشمل اللوبي مكاتب للجنة اليهودية – الأميركية، والكونغرس اليهودي- الأوروبي، ومنظمة «أبناء العهد»، وأيضا ظهور تحالف في البرلمان الأوروبي العام ٢٠٠٦ باسم «أصدقاء إسرائيل الأوروبيين»، «ولا تتردد هذه الجماعات خاصة اللجنة اليهودية الأميركية في إطلاق صفة «معاد للسامية «على أي منتقد لإسرائيل» (ص٣٤١).

إلا أن الكاتب يرى أن تطور العلاقة وازدهارها متصلان بتقدم عملية السلام وأن التوجه الأوروبي الداعم لإقامة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ والضغط الأوروبي من أجل تحقيق ذلك سيحدث شرخا في العلاقة، ويطالب الكاتب الفلسطينيين بالعمل على كبح هذه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عبر «تفعيل أدوات الضغط المختلفة للحد من تسارع هذه العلاقة المجحفة بحقهم» (ص٣٤١)، والعمل على كشف انتهاك حقوقهم السياسية والاقتصادية والأمنية، ويطالب بمواقف عربية مشتركة للضغط على الأوروبيين لربط الامتيازات التي تتمتع بها إسرائيل بالتزامها بالقانون الدولي. وكذا العمل على تفعيل الدبلوماسية العامة من أجل فضح جرائم إسرائيل وتواطؤ الاتحاد معها عبر علاقته المميزة معها.

أخيـرًا، يعتبر الكتاب مهماً ومفيداً جداً للذين يهتمون بمعرفة تاريخ العلاقة من مختلف أوجهها بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ودوله، والدعم الكبير الذي قدمه الاتحاد لإسرائيل منذ نشوئها ولغاية الآن. كما أنه يلقي الضوء على الكثير من الحوادث التي غيرت ولو قليلا من المواقف السياسية الأوروبية لتقترب من المطالب الفلسطينية المشروعة.

صدر عن "مدار".....

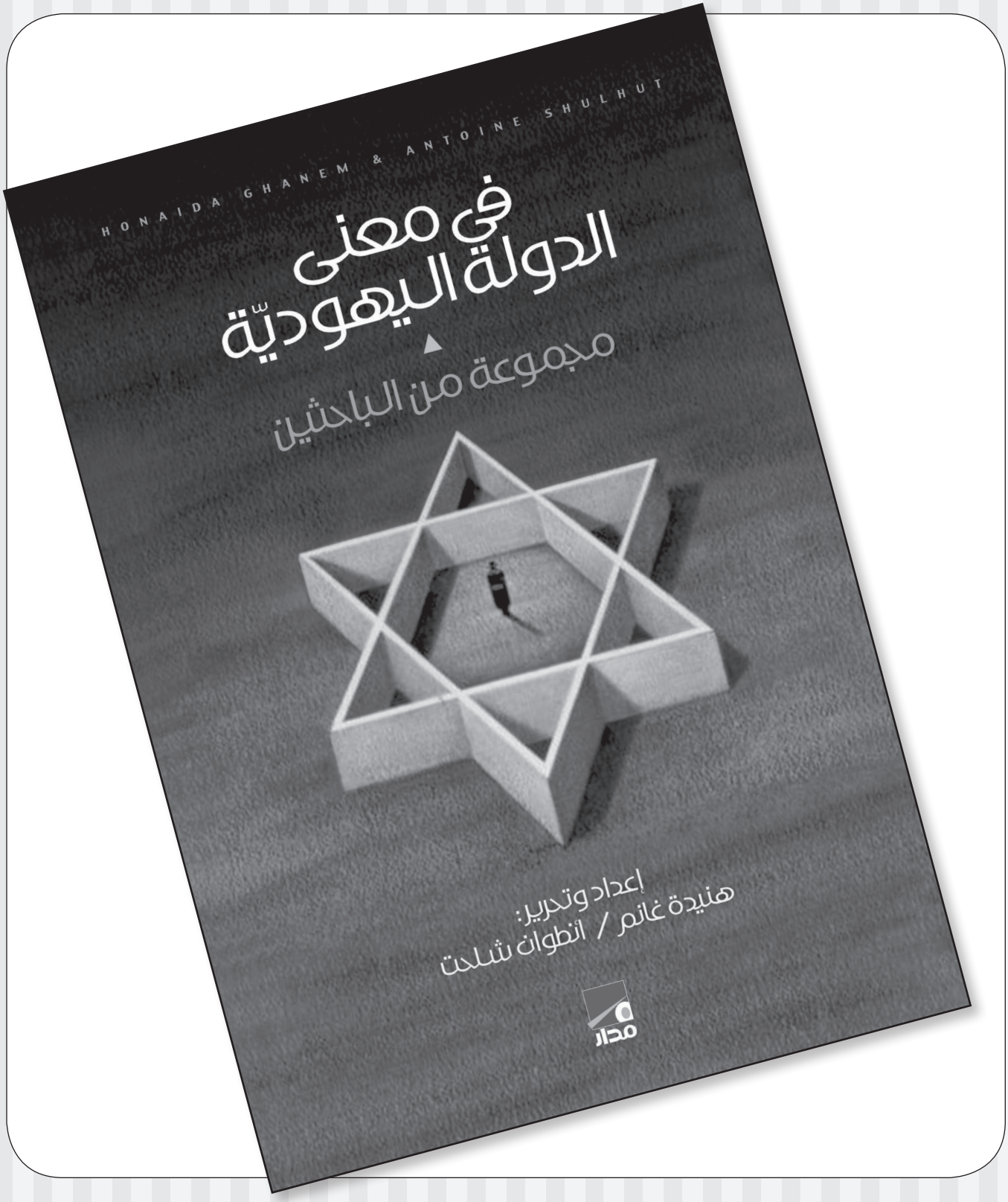
HONAIDA GHANEM & ANTOINE SHULHUT
في معنى الدولة اليهوديّة
مجموعة من الباحثين
إعداد وتحرير:
هنيدة غانم / أنطوان شلحت
مدار

تحسين يقين (*)

إسرائيل والقوى الصاعدة: خلفيات علاقة مركبة

الكتاب: "سياسة إسرائيل الخارجية تجاه تركيا والهند والصين وروسيا"
المؤلفان: الدكتور أيمن يوسف ومهند مصطفى
إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠١١

"سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا، الهند، الصين، وروسيا" الصادر عن مركز مدار، العام الفائت، يعتبر أربعة كتب في كتاب، حيث يتضمن استعراضا للتاريخ السياسي الحديث والمعاصر لكل دولة (قوة) من القوى الأربع الصاعدة، من جهة، ثم يتضمن من جهة أخرى استعراضا بحثيا – إستراتيجيا يستقصي ويرصد بدقة وتكثيف وتوثيق علاقة هذه الدولة – القوة مع دولة إسرائيل، وتطور هذه العلاقة وصولاً إلى الحالة اللحظية، ومع استشراف مستقبل تلك العلاقة.

ويقدم الكتاب رؤية كاملة تحيط فعلاً بشكل شمولي بعلاقة إسرائيل الخارجية مع الدول الأربع، رؤية تستطيع أن تربط الاختراقات الإسرائيلية ونجاحها في استشراف المستقبل، وبناء علاقات مع ثلاث منها (تركيا، الهند، الصين) وهي في طور الصعود، خصوصاً ما بعد الحرب الباردة.

هذا الكتاب يضيف جديدًا للمكتبة العربية، من حيث منهجيته المتكاملة، وموضوعيته، كما يعدّ كتاباً جاداً في الانطلاق من تأطيرات نظرية مدركة للحراك الفكري – الاقتصادي – السياسي

(*) كاتب فلسطيني- رام الله.

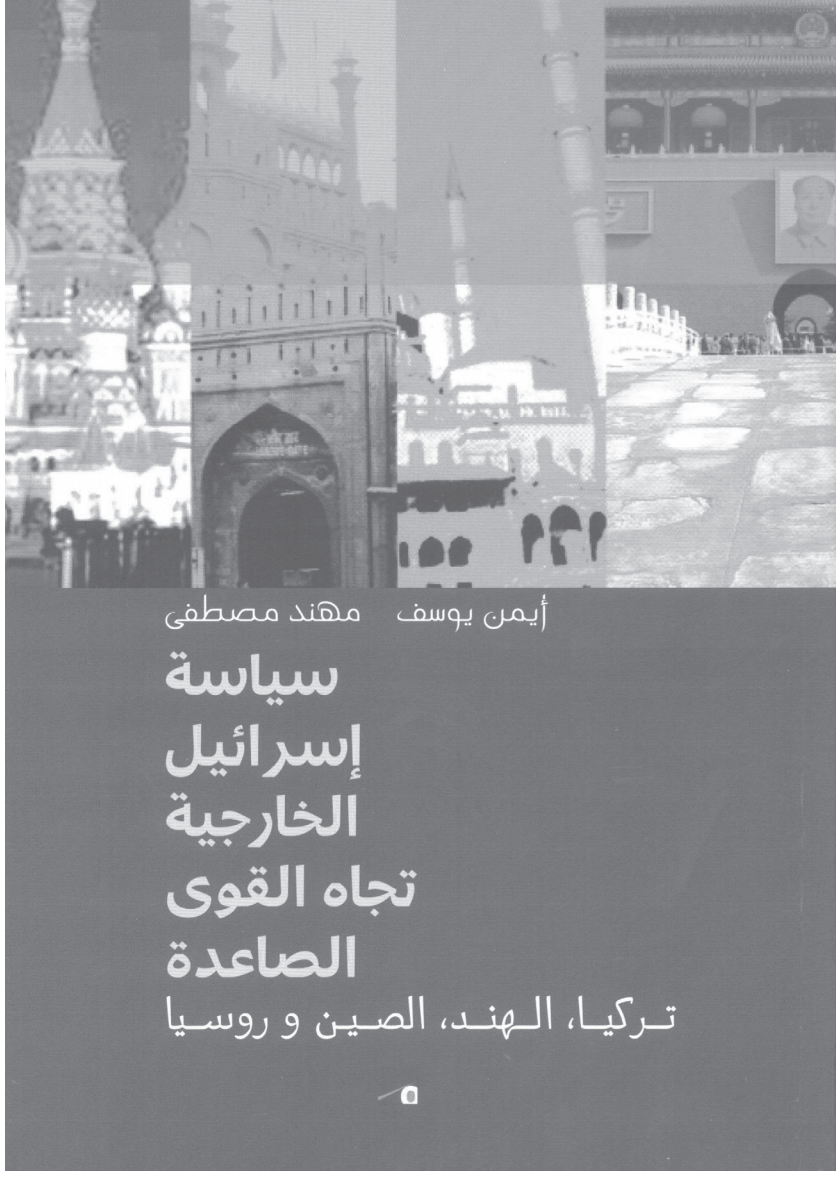

– الثقافي في العالم، وبشكل خاص للدور الرأسمالي الحديث، الممثل بشكل محدد في الليبرالية الجديدة (أو النيو ليبرالية)

في التوصية رقم ٥ قبل الأخيرة، في نهاية الكتاب، في الفصل الأخير المعنون بـ "الخاتمة والنقاش العام والتوصيات"، جاء أنه "لا بدّ لصانع القرار العربي، لا سيما في دول الطوق، من استيعاب أن نسج إسرائيل لعلاقات قوية مع قوى فاعلة رئيسة في العالم له تداعيات على الأمن القومي العربي عموماً، وأن مواجهة ذلك يجب أن تتم عبر إستراتيجية عربية فاعلة تأخذ بعين الاعتبار معادلة القوة والمصالح المتبادلة، والتمدد الليبرالي لقوى السوق". وتقود هذه التوصية إلى تشجيع منحى قومي في استعراض الكتاب لجمهور عربي، بمن فيه من نخب مثقفة وسياسية وحاكمة صاحبة قرار. كما أن موضوعية الكتاب تدفعنا ككتاب وقراء معاً إلى استفزاز العامل الذاتي للأمة العربية – ولدول الطوق تحديداً– ليكون استفزازاً إيجابياً حتى لا يظل متخلفاً، ويبتعد عن توظيف العلاقات الدولية كما ينبغي لأمة ودول في حالة صراع مع إسرائيل المدعومة من أكبر قوة في العالم.

الاستنتاجات

في استنتاجات الباحثين الشابين د. أيمن يوسف وأ. مهند مصطفى ما يعيد النقاش إلى أصوله: لماذا نهتم أصلاً بعلاقات إسرائيل الخارجية مع تركيا والهند والصين وروسيا؟.

الجواب يكمن أساساً في كوننا كعرب في صراع مع إسرائيل، وأن الحالة العدائية لم تتوقف رغم ما سارت به العملية السياسية منذ مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، وما أعقبه من اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣ مع م. ت. ف، واتفاقية وادي عربة مع الأردن العام ١٩٩٤، واتفاقية كامب ديفيد قبل ذلك مع مصر العام ١٩٧٩.

ويكمن الجواب أيضاً بدرجة أقل في ضرورة بناء الدول العربية لعلاقات ناجحة مع تلك الدول، حتى ولو لم تكن هناك علاقات عدائية مع إسرائيل، بل حتى ولو لم تكن هذه موجودة أصلاً، من باب المصالح الاقتصادية والعلاقات الثقافية.

في العقدين الأخيرين تسارعت الأحداث عالمياً وإقليمياً، انهار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات، في الوقت الذي خرجت فيه الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الأولى كنظام عالمي جديد قطباً واحداً، حيث قطفت إسرائيل ثمار تحالفها مع الولايات المتحدة، كمكافأة لها. وفي ظل انفلات التوازن الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتدمير القوة العسكرية العراقية، بدأت مرحلة جديدة هنا، استلزمها غياب الحليف السوفياتي من جهة، وتغيير الفكر العسكري، ومسألة الحدود، والأسلحة الإستراتيجية من جهة أخرى، حيث وصلت إسرائيل (ظاهريا) والدول العربية (التي لا تريد حرباً أصلاً) إلى النظرية الجديدة بأنه لا يوجد حسم عسكري، ولا بدّ من العملية السياسية.

إسرائيل دخلت العملية السياسية عن قوة، وكمكافأة أميركية لها، والعرب دخلوا العملية السياسية عن ضعف، بغياب العراق كقوة عسكرية صاعدة، والقبول بتفوق إسرائيل العسكري، الذي جعلهم يرون في العملية السياسية خياراً استراتيجياً.

ويرى الباحثان أن العام ١٩٩٠- ١٩٩١ كان عاماً مفصلياً. وفي ظل قطف الثمار إسرائيليا، وتبييت إسرائيل النية بعدم الحسم في العلاقات العربية، وإنهاء الاحتلال، وفي ظل تهشيم العامل القومي كمجمِّع ومؤطر للدول العربية، وفي ظل تشظي الموقف العربي أيضاً، صارت هناك فرصة لتذويب العام القومي ضمن نظرية العرب جزء من محيط أكبر.

وهكذا كانت أدبيات بيريس (الشرق الأوسط الجديد) ونتنياهو (مكان تحت الشمس) منطلقاً للتبشير بهذا الجديد. وهو جديد يعوِّم مسألة النزاع، ويحولها إلى إدارة للنزاع، بل ما هو أقسى: إدارة للعملية السياسية. فظهر التأجيل في حسم قضايا إستراتيجية (قضايا الحل الدائم مع الفلسطينيين، وقضايا الترتيبات الأمنية في الجولان السورية). وهو أسلوب كي تتهرب إسرائيل من دفع استحقاقات فورية، إلى مماطلة تكسب فيها الوقت وتتفرغ فيه لسياسة الأمر الواقع على الأرض، الاستيطان مثلاً.

ولأن إسرائيل مدركة بعمق أنه ليس هناك بديل للعرب عن العملية السياسية، فقد كسبت شعوراً بأن العرب (دول الطوق، وخصوصاً الفلسطينيين) هم أصلاً قد تهيأوا لحالة اللاحسم في مفاوضات العملية السياسية.

وفي هذا الجو، كما يحلل الكتاب، صار هناك مجال للانطلاق من استغلال الليبرالية الجديدة، فمن جهة، يسوّق الإسرائيليون فكرة التطبيع المسبق كشرط للحسم وإنهاء الاحتلال، ونعني بالتطبيع العلاقات الاقتصادية والثقافية الطبيعية، ومن جهة أخرى، تكون هناك فرصة "لتمدد رأس المال الإسرائيلي واليهودي في العالم"، عن طريق نظرية السوق، التي تنسجم أصلاً مع مصالح الولايات المتحدة في تبنيها الليبرالية الجديدة.

من أجل ضمان المستقبل

في هذا السياق، وضمن نظرة إسرائيلية تاريخية لعلاقاتها الدولية، وصولاً إلى آخر عقدين، طورت إسرائيل علاقاتها مع الدول الأربع، لتحقيق عدة أهداف، إضافة إلى هدف استراتيجي.

بالنسبة لتركيا، كان هناك ما هو مشترك من قيم علمانية، وتحالف مع الولايات المتحدة، ورغبة إسرائيلية قديمة في الوصول إلى خارج الغلاف العربي، فيما كانت للعلاقة مع الهند والصين وروسيا حاجة إستراتيجية، لضمان وجود معادل لباكستان النووية الإسلامية (الهند)، واحتواء إيران الطموحة نووياً (الصين وروسيا).

وبالطبع كانت لهذه الدول مصلحة مع إسرائيل كبوابة للولايات المتحدة، من جهة، وكدولة موردة ومصنعة للأسلحة من جهة أخرى.

تركيا

أكثر الفصول تحليلاً هو فصل العلاقات الإسرائيلية التركية، لما لكلا الدولتين من مصالح معاً، ولما لكل دولة من خصوصيات مع دول أخرى . .

يسرد الكتاب تاريخ العلاقة، بدءاً من الدولة العثمانية، ويبين دوافع هذه العلاقة بعد قيام دولة إسرائيل، وشكل العلاقة من علاقة سرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات على أثر التحولات الثورية العربية، إلى علاقة علنية بعد انتهاء الحرب الباردة. وجود تركيا كحليف ضد الشيوعية، قرّب المسافة من إسرائيل، ووجود توتر مع سورية والعراق قرب المسافة كذلك.

حلل المؤلفان الشؤون التركية كمنطلق لتحليل العلاقة مع إسرائيل، التي وصلت إلى القمة العام ١٩٩٦، حيث وقّع البلدان على معاهدة التعاون الاستراتيجي. كما بينا كيف استفادت كل دولة من الأخرى.

أهم ما في هذا الفصل تفاصيل التعاون العسكري والاستخباراتي، والذي هو الآن محل سؤال كبير في ظل هبوط العلاقات بين إسرائيل وتركيا بعد صعود أردوغان، وحرب غزة، وحادثة أسطول الحرية.

من القضايا المهمة في هذا الكتاب اهتمام إسرائيل بدور تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز، إضافة إلى احتواء أي علاقة مع إيران، فتركيا من جهتها متوازنة في العلاقة مع إسرائيل وإيران. وهناك ما هو جيد لإسرائيل في تركيا والعكس بالنسبة لتركيا، وعلى الرغم من ذلك فإن تركيا صارت تتطلع إلى العالم العربي، كبديل للصدّ الغربي.

وركز الباحثان على تدهور العلاقات بين البلدين مؤخراً، أي في ظل التحولات الفكرية والسياسية في تركيا.

الهند

كيف صارت الهند ثالث دولة في حجم استيراد السلاح من إسرائيل بعد الصين وتركيا؟ وما هي آفاق العلاقة مستقبلا؟

في فصل علاقة إسرائيل بالهند عرض الكتاب سرداً تاريخياً، ظهرت فيه مواقف الهند الصديقة للعرب، وكيف رفضت قرار التقسيم، لكن ذلك لم يمنع من تغير فكر نهرو العام ١٩٥٩ إزاء الاعتراف بها، لكن "الظروف الدولية حالت دون ذلك" غير أن هذه الظروف لم تمنع دعم إسرائيل للهند في حربها ضد الصين العام ١٩٦٢، ودعمها لها ضد الباكستان في كشمير العام ١٩٦٥، كما لم تمنع من زيارة دايان إليها العام ١٩٧٧ لبحث جوانب عسكرية واستخباراتية، بسبب حاجة الهند للسلاح والتقنية الإسرائيلية، كون إسرائيل تطورت أكثر من الهند في الإلكترونيات العسكرية والصواريخ والطائرات والأقمار الصناعية.

وتحتاج الهند لإسرائيل كبوابة لأميركا، وتحتاج إسرائيل إلى الهند لضمان عدم وصول أسلحة روسية متطورة للعرب من خلالها، والضغط على باكستان لإقامة علاقات طبيعية معها، "لتذويب البعد الإسلامي في الصراع"، إضافة إلى دورها في الملف الإيراني، والعلاقات الاقتصادية. ويظهر اهتمام إسرائيل بالشأن الهندي الداخلي، وكيف أقامت علاقات مع أحزاب اليمين الهندوسية، وكيف عملت على استقطاب أكاديميين وباحثين وصحافيين.. ما يعني النظر لما هو أبعد باتجاه مستقبل يضمن علاقات إستراتيجية مع الهند.

لقد سعت الهند اليوم، بعد إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل العام ١٩٩٢ إلى "التوفيق بين المتناقضات" أي صداقة العرب، والعلاقة مع إسرائيل، بحيث تستفيد من المحورين. وليس هناك حاجة أو مبرر كي تضحي الهند بصداقتها التقليدية مع العرب، طالما بقيت الصداقة بعيدة عن النواحي العسكرية، ولن يستطيع العرب التأثير سلباً على علاقة إسرائيل بالهند، لأسباب معروفة. وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في الوصول خارج الغلاف العربي كما فعلت مع تركيا، أما الهدف فهو "تحسين البيئة الإستراتيجية والجيو- سياسية".

الصين

كنهج استعراض العلاقة مع تركيا والهند، جاء حال العلاقات الإسرائيلية الصينية ضمن نسق تاريخي تحليلي، حيث تأتي العلاقة كجزء من العلاقات الأسيوية، فقد فطنت إسرائيل مبكراً إلى أهمية بناء علاقة مع هذه الدولة، فكان اعترافها بالصين العام ١٩٥٠، هو مقدمة نوايا إستراتيجية ذكية.

ما يخص الاهتمام الإسرائيلي الآن، فهو منع امتلاك إيران للسلاح النووي وغير التقليدي، كذلك الحال مع سورية.

ونظراً للتجاذبات السياسية بين الصين والولايات المتحدة فقد تأثرت العلاقات العسكرية مع إسرائيل.

وكلما تحسنت علاقة الصين بالولايات المتحدة، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على علاقة إسرائيل بها.

والصين كما يظهر في الدراسة تحافظ على مصالح كافة الأطراف، وفي الوقت الذي بنت إسرائيل علاقة دبلوماسية مع الصين العام ١٩٩٢، إلا أنه كحال الهند وتركيا، كانت هناك علاقات عسكرية معها، خصوصاً بعد أن تراجع الخطاب الثوري والأيديولوجي.

ولم تصبح الصين ثاني دولة تستورد السلاح من إسرائيل، إلا بعد علاقات سابقة، حيث اهتمت الصين مبكراً بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، فقد دعمتها في حربها ضد فيتنام العام ١٩٧٩، وهو العام الذي عقد فيه لقاء سري جمع أرباب الصناعات الأمنية والحربية والإسرائيلية وقادة المؤسسة الأمنية الصينية، فكانت الصفقات من بعد بالمليارات.

وثمة بعد اقتصادي في العلاقة مع الصين، وبعد عسكري، لكن علاقات إسرائيل الإستراتيجية مع الولايات المتحدة تظل لها الأولوية، ورغم ذلك فإن إسرائيل نجحت في توظيف علاقتها مع الصين بما لا يتناقض مع علاقتها بالولايات المتحدة.

في السّر كانت إسرائيل تهتم بالعلاقات العسكرية، تاركة للدول العربية الدبلوماسية، أما ما كان تحت السطح فكان هو الأهم.

روسيا

في البدء، كان لا بدّ من الإشارة إلى أن روسيا وارثة الاتحاد السوفياتي سابقاً، هي دولة عظمى، وليست دولة صاعدة.

ربما هذه الملاحظة تؤثر على منهجية الكتاب – الدراسة. لكن هذا لا يمنع القول: إن روسيا كدولة مرّت خلال عقدين بما مرت به الدول الصاعدة.

استراتيجيا، اهتمت إسرائيل بعدم وصول "الأسلحة غير التقليدية لأعدائها: إيران والعرب"، أيضاً بذات الأهمية، فإن الهجرات اليهودية من روسيا والاتحاد بالسوفياتي سابقاً (الدول الشرقية) كانت أمراً استراتيجياً.

تحدثت الدراسة عن محددات العلاقة بين إسرائيل وروسيا، والتي كان من بينها سعي روسيا للعب دور في العملية السياسية في الشرق الأوسط، وهو حلم قديم لروسيا في الوصول إلى المياه الدافئة.

ولروسيا مصالح، منها ضبط أسعار النفط.. ومصالح اقتصادية كبيرة. لكن لروسيا مصالح مع إيران، التي تشترك معها في تفضيل العالم متعدد الأقطاب.

وثمة مناورات روسية: وقف السلاح لإيران مقابل وقف نشر الصواريخ الأميركية في أوروبا الشرقية.

ولقد تجاوز البلدان أزمة جورجيا التي تورطت فيها إسرائيل، بسبب الحاجات المتبادلة بينهما، وثمة معيقات يمكن تجاوزها أيضاً، منها وجود تيار روسي صديق للعرب، وبيع روسيا السلاح لأعداء إسرائيل، ووجود أقلية مسلمة.

النتيجة

نظرت إسرائيل شرقاً، إلى الدول التي تمتلك قدرات اقتصادية وبشرية وعسكرية، كجزء من نظرتها للوصول إلى خارج الغلاف العربي العدائي، واختراق الأمن القومي، ولمنع وصول السلاح غير التقليدي لأعدائها، وكجزء اقتصادي، وإذا تذكرنا أن إسرائيل تبيع السلاح للهند وهذه الدول بالمليارات، فإن ذلك سيعني لإسرائيل الكثير.

هل نجحت إسرائيل في بناء تحالف مع قوى صاعدة، بحيث لا تعتمد على تحالف إستراتيجي أحادي مع الولايات المتحدة؟ هذا كان هدفها الأساس.

أما استغلال الليبرالية الجديدة مع دولتين- قوتين اقتصاديا، كالهند والصين، فهو يأتي في المقام الثاني.

لكن يبدو حتى هذه اللحظة، أن إسرائيل نجحت في احتواء البرنامج النووي الإيراني، من خلال علاقتها مع روسيا والصين والهند، وإن لم يذكر الباحثان ذلك.

والآن، ما الذي ستفعله الدول العربية، خصوصاً دول الطوق؟ وما المدى الذي ستتطور فيه العلاقات الخارجية لإسرائيل؟ وهل بقي للدول العربية مجال لمواكبة القوى الصاعدة وتوظيف علاقاتها معها باتجاهات إستراتيجية، للوصول إلى توازن عسكري مع إسرائيل لإجبارها على دفع استحقاقات العملية السياسية؟ وما الذي يتم في السرّ والعلن؟.

تلك أسئلة على صناع القرار العرب أن يهتموا بها.

صحيح أن العلاقات الدولية أصلاً معقدة، لكن نجحت إسرائيل في اختيار أسلوب العزف بما يوافق لحنها الأساس: أمنها ووجودها، وانطلاقها من المصالح المتبادلة، فيما ظل العرب أسرى أحلامهم القديمة التي ترهلت على السطح الدبلوماسي.

في التأطير النظري

جاء التأطير النظري والمحددات العامة للسياسة الخارجية الإسرائيلية في الفصل الأول.

ويبدأ بمقدمة عن السياسة الخارجة بشكل عام، وبيان أهدافها في "تحقيق الأمن القومي والاستقلال الذاتي والتنمية الاقتصادية والرفاهية للمواطنين، فضلاً عن توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء، وتضييق دائرة الخصوم والأعداء". ثم عرّج الباحثان على أثر أحداث أيلول ٢٠٠١ على "إعادة هيكلة الأطر النظرية والمفاهيمية في العلاقات الدولية". واستعراض ٤ توجهات

نظرية هي: الواقعية والواقعية الجديدة التي تبحث في توزيع القوة والمنافع والمصالح، والليبرالية والليبرالية الجديدة، والحديث المعمق لتأثير الموجات الديمقراطية، والحداثة الاقتصادية.

وقد قاما بتفسير كل مدرسة ضمن سياقها التاريخي، وصولاً إلى الليبرالية الجديدة.

ثم رصدا تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية التي قسماها إلى ٣ مراحل هي:

١- من بدء تبلور "اليشوف" قبل قيام الدولة حتى أواخر الستينيات، وكان الهدف توسيع نطاق الاعتراف بالدولة ومحاصرة العرب، وضمان تدفق المهاجرين اليهود إليها كونها متموضعة في بيئة معادية لها.

٢- السبعينيات والثمانينيات بعد حرب ١٩٦٧، وقد هدفت فيها إلى صدّ الدبلوماسية العربية في المؤسسات الدولية بقراراتها المطالبة بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وفي هذه المرحلة بدأت تعزز علاقاتها مع الصين والهند والاتحاد السوفياتي.

٣- مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وفيها انصبت الجهود الإسرائيلية على توسيع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الكبرى وبناء تحالفات جديدة، ومحاولة إنهاء الصراع مع العرب وفق الرؤية الإسرائيلية.

وقد فصّل الباحثان الحديث عن المراحل الثلاث، تاريخياً، وبيان العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث سوقت إسرائيل نفسها كذخر استراتيجي لها، وأهمية ضمان الهجرات اليهودية بهدف الاستقرار وبناء جيش قوي.

كما استعرضا عوامل نشوء التراث الدبلوماسي الصهيوني ببعده الإسرائيلي، وفيه إشارة لدور يهود العالم.

ثم راح الباحثان يُقعدان مفهوم النيو- ليبرالية كتجليات سياسية إسرائيلية، هدفت كما أسلفنا إلى "تذويب الصراع بدلاً من حله جذرياً عبر مشاريع اقتصادية إقليمية مشتركة، بمساعدة رأسمال من دول المركز العالمي: الاتحاد الأوروبي وأميركا واليابان".

وبهدف ضمان المستقبل، انتهت الدبلوماسية الإسرائيلية للنمو الاقتصادي السريع لكل من الهند والصين، ودور هذه الدول في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز، وقد زاوج الباحثان في التحليل بين المنحى السياسي والاقتصادي، وصولاً إلى التغيرات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص عدم نجاح مشروع الدمقرطة، تورط أميركا في أفغانستان والعراق، فوز حماس، استعصاء حزب الله، زيادة تأثير الحركات الأصولية الإسلامية، التعنت الإيراني... ولم يغب عنها بالمجمل أهمية القضايا الأمنية في إسرائيل حتى ولو كانت على حساب السياسة الدبلوماسية.

وبذلك فإنهما في الإطار النظري ركزا على منطلق الأطروحات النظرية في السياسة الدولية، ثم حللا تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية، وفقاً لتطور حالة الحرب والسلم بين إسرائيل والدول العربية من جهة، وبين دول المركز (الولايات المتحدة) مع دول إقليمية كأفغانستان والعراق وغيرهما، وكيف بحثت إسرائيل عن حلفاء جدد؟

وأزعم أن التناول التاريخي لتطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ألقى الضوء على علاقاتها مع الدول أكثر من المنطلقات النظرية القادمة من الليبرالية الجديدة، والتي أراها كتابع لما يجدّ من سلم وحرب. بمعنى، ما كان للنيوليبرالية أن تظهر إلى السطح العالمي (وفي سطح العلاقات العربية – الإسرائيلية) لو لم يسقط الاتحاد السوفياتي، ولو لم ينكسر العراق عسكرياً. لكن نظرًا إلى أن الباحثين أكاديميان فقد انطلقا من هذه التأطيرات النظرية، والتي من الممكن أن تكون من أدوات التحليل، لكن ليست الأداة الرئيسية، ودليل ذلك يكمن في كيفية استخدام إسرائيل للنيو- ليبرالية في إدامة الاحتلال وشرعنة الحرب أيضاً، وعدم دفع استحقاقات السلام، وحصد الفائدة الاقتصادية، فلها نصيب الأسد. وبالطبع يمكن استخدام النيو- ليبرالية في تحليل علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة، كونها أيضاً قوى اقتصادية، فهي تريد الاقتصاد القوي. لكن ما يؤرق إسرائيل فعلاً هو وجودها، وهذا له أدوات تحليل أخرى.

مهند عبد الحميد (*)

تراجيديا الحب اللامقدس

(قراءة في رواية «اليهودي الحالي»)

الكاتب: علي المقري/ شاعر وروائي يمني
الناشر: دار الساقي/ بيروت
الحجم: ١٥٠ صفحة

«ودخلت سنة أربع وخمسين وألف هجرية – ١٦٤٤ ميلادية –، تزوجت فيها حلما لننجب توأمين: أملا وفجيعة». جملة واحدة تكثف رواية «اليهودي الحالي» بأكملها، وتشكل ناظما لها من البداية وحتى النهاية. تدور حرب مفتوحة معلنة وغير معلنة بين الأمل والفجيعة، فما أن تنتهي جولة فيها حتى تبدأ جولة أخرى أشد وقعا وتأثيرا.

«اليهودي الحالي» عمل تراجيدي ينتمي للقرن السابع عشر، لكنه يبدو لقارئ القرن الحادي والعشرين حاضرا وفاعلا، وهذه مأثرة كاتبها (علي المقري) الإبداعية الذي استحضر فيها ثقافة حقبة من التاريخ وقام بتفكيكها ثم أعاد بناءها ضمن سرد أدبي فني شيق وجاذب، بالاستناد إلى رؤية فكرية عميقة.

ربط المقري أسئلة وأجوبة الماضي بأسئلة وأجوبة الحاضر دون أن ينسى الانفتاح على المستقبل. وقد تناول بمستوى فائق الجرأة، الاضطهاد والنبذ والتمييز والكراهية التي تعرض لها اليهود في تلك الحقبة، ويكشف في الوقت نفسه رفض الثقافة اليهودية للآخر، وحقيقة الانكار المتبادل بين منتسبي الديانتين (الاسلام واليهودية) بصرف النظر عن ميزان القوى.

اقتحم المقري جدار الكراهية من نقطة قوة حاسمة، هي قصة العشق بين فاطمة المسلمة وسالم اليهودي اللذين توحدا إنسانيا وثقافيا ولاذا بعيدا عن معمعان الصراع الديني، وقدما نوعا من المصالحة الإنسانية الرفيعة التي لم تمس المعتقد المقدس لكليهما، بل أبقته مستقلا في ما يشبه الاستثناء في ذلك الزمان، وكأنهما فصلا الحب عن الدين كما فصلت الدولة عن الدين. الحب

(*) كاتب فلسطيني- رام الله.

والتسامح والعدالة والسلام مذهب فاطمة، بطلة الرواية، الذي اعتنقه سالم – اليهودي الحالي، والحالي تعني بالعامية اليمنية «المنيح او الزين»– من خلال قصة حب مستحيلة. مذهب فاطمة وقصة حبها أشعلا الحريق في أوساط الديانتين، كان الأمل الذي ترك بصماته في ذلك الزمان وفي قراء هذا الزمان رغم الفجائع المتلاحقة. ظل الأمل يتفوق أخلاقيا وإنسانيا وعقليا ومعرفيا على الفجيعة التي استمدت قوتها من التخلف والتعصب والكراهية والانعزال. المحبون توحدوا طوال الوقت والكارهون توحدوا ايضا ولكن في الزمن المريض.

حفر المقري في التاريخ ليكشف الاضطهاد والتخلف والتعصب، وليُعّرفَ في الوقت ذاته بأشكال الاحتجاج والمقاومة للاضطهاد والتخلف. وعندما يختلط الحاضر بالماضي، وتتشابك عناصر اضطهاد وتخلف الماضي وأشكال الاعتراض عليه ومقاومته، بعناصر اضطهاد وتخلف الحاضر وعناصر مقاومته والاعتراض عليه، فإن ذلك يعني أننا أمام عمل إبداعي حقيقي ومدهش.

الحب المُحرَّمْ

«ألا يعلمونك يا يهودِيَ الحالي؟ قالت كلماتها بحنان وغنج لم آلفهما، وفاجأتني بقولها أنها ستبدأ منذ الغد بتعليمي القراءة والكتابة» قال سالم. فاطمة الشابة اليمنية المسلمة تبدأ بإعطاء دروس القراءة والكتابة لسالم الفتى اليمني اليهودي. صرت أتلقى دروسها، كتبت على اللوح (س ا ل م) أعجبني اسمي وهي تنطقه من شفتيها، كنت كمن يكتشف اسمه ووجوده لأول مرة، حفظت صوتها، كنت أردد في بيتنا دروسها: (والشمس وضحاها، والقمر إذا تلاها، والنهار إذا جلاّها، والليل إذا يغشاها. . .) (والضحى والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلّى. . .). جن جنون الاب اليهودي الذي كان قد قال لسالم: «تعلم القراءة والكتابة، ولكن حذار من تعلم دينهم وقرآنهم». ما فعلته فاطمة أشعل حريقا في الحي اليهودي. مُنعَ سالم من الذهاب إلى بيت فاطمة، وفي صباح اليوم الثامن من غيابي، يقول سالم، جاءت فاطمة إلى منزلنا! مع أن زيارة مسلمة الى الحي اليهودي كانت نوعا من المستحيل. خاطبت أبي قائلة: ما دَرَّسْتَهُ هو علوم اللغة وهي دين وتاريخ وشعر وعلوم، وأضافت يوجد كتب كثيرة في بيتنا لو قرأها المسلمون سيحبون اليهود ولو قرأها اليهود سيحبون المسلمين، وأضافت لكم دينكم ولنا دين، نحن أبناء عم. كان لكلام فاطمة وقع السحر على الأب الذي قال: «كلامك يدخل القلب ويزن العقل، ولا ألف رجل مثلك، ما تريدينه اعمليه، علميه ما تريدين».

رفضت فاطمة الزواج من ابن عمها، وبعد سؤالها لماذا لا تتزوجين؟ أجابتني بطريقة أخرى، يقول سالم: ناولتني كتاب (طوق الحمامة في الألفة والإلاف) لإبن حزم الأندلسي. وقد حولني هذا الكتاب إلى كائن آخر. لا أستطيع أن أحيا بدونك قال سالم وهو يغادر منزلها. من قال أنك سوف تحيا بدوني أو أنني سوف أحيا بدونك، سنبقى معا إذا وثقت بقدرتنا، ردت فاطمة.

كتبت فاطمة رسالة ووضعتها في ثنايا كتاب قدمته إلى سالم وطلبت منه الرد عليها خلال أسبوع، لكنه ويا لسوء طالعه اكتشفها بعد ثمانية أشهر: جاء في الرسالة: «فكرت في حوادث الدهر ومواعظ التاريخ وتجارب الناس، في سن الثامنة عشرة يتقد الذهن ويقهر كل محال. بعد دراسة أقوال الشريعة التي رأيت فيها بحر اختلاف، كان دليلي لقراري الإمام أبو حنيفة الذي أبهجني بإجازته للمرأة البالغة الراشدة تزويج نفسها بدون ولّي أمر. وزادني المجتهد اللبيب بهاء الدين الحسن بن عبد الله الذي يجيز في تصاريحه المرسلة للمسلمة الزواج من يهودي أو نصراني. استنادا الى ذلك قررت الزواج منك إذا وافقت على ذلك، وفي هذه الحالة سننتقل للسكن بعيدا عن القرية.

لم تكن فاطمة وطني بل هي بالنسبة إلي البديل من الوطن، هي كل أحلامي، هي الروح والجسد معا عندما يتلازم العقل والرغبة، الأمان والحرية. انبهر سالم بقرار فاطمة وقَبِلَه فورا وهو في غاية الفرح والنشوة، واتفقا على مغادرة القرية في سرية تامة.

توقفت فاطمة عند، تجربة الشاب المسلم «قاسم» ابن صالح المؤذن الذي وجد منتحرا تحت شجرة في الوادي وبجواره ترقد الشابة اليهودية «نشوة» ابنة أسعد بدون حراك، عاشقان انتحرا بسبب رفض أسرتيهما المسلمة واليهودية فكرة زواجهما. وتجربة

«صبا» اليهودية شقيقة «نشوة» التي هربت مع «علي» المسلم شقيق «قاسم» ابن المؤذن. صبا وعلي هربا ولم ينتحرا بعد أن تعلما الدرس من التجربة الفاجعة للعاشقين المنتحرين قاسم ونشوة.

بدأت رحلة هرب فاطمة وسالم من قرية «ريدة» إلى صنعاء، رحلة جمعت عاشقين توحدا على الحب والتسامح والسلام والتعايش والمساواة. فاطمة المبتهجة دائما، لأنها لا تشعر بخطيئة في أي عمل تقوم به، ولأنها لا تخالف رغبة روحها وعقلها، وكانت تعتقد ان من ليس لديه حلم فعليه أن ينتحر، لكنها اكتشفت أن الحياة في شروط الصراع والاضطهاد والانتقام هي بحد ذاتها الحلم. وسالم المتيم للابد بحب فاطمة، يمضي وهومفعم بالفرح والتفاؤل رغم موت أمه وابيه، يلبي نداء فاطمة بالقول، باسمك أبدأ وبه أنتهي يا سيدة الجمال والكمال.

أقام العاشقان في منزل خال سالم اليهودي في صنعاء بعد رحلة المغامرة الممتعة والطويلة، تبادلا فيها الغزل والحب والشعر والغناء، وتبادلا ركب الحمار تجاوزا للاعراف البالية التي تحظر على اليهودي ركب الحمار في حضرة المسلم. أخفى سالم ديانة فاطمة وهوَّد اسمها لتصبح فيطماء. لكنهما لم يستقرا طويلا في هذا المكان، قبل أن تحل فاجعة موت فاطمة أثناء وضعها للمولود الجديد « سعيد». قال سالم : «في أول يوم أشعر أنني من دوني، بدون فاطمة بدت الأرض كلها قبرا، والحياة كلها موتا، وتساءل، هل يمكن لروح تسكنها فاطمة أن تصاب بالخراب؟ وكيف لي أن أرمم إنشطار الروح وإنشقاق الجسد».

اعترف سالم لخاله وللحاخام بأن فاطمة مسلمة، تقديرا لرغبتها التي قبلت إخفاء سالم لهويتها الدينية على مضض. وكان لاعترافه وقع الصاعقة عليهم، فعلى التو، نقلوا جثمان فاطمة المسلمة «الكافرة» من مقبرة اليهود بعيدا إلى خارجها خشية من «تدنيسها». وعندما عاد سالم الى المنزل فتحت زوجة خاله الباب وسدت مدخله بجسدها، ورمت بملابسهما الى الشارع قبل ان تقول « اذهب عند أصحابك المسلمين وأعطهم ابنك المسلم يربونه». طُرِدَ سالم شر طردة، وتحول إلى متشرد يحمل ابنه سعيد المولود حديثا، لا يعرف كيف يتصرف معه، ولا إلى أين يذهب. حاول البحث عن أخت فاطمة في صنعاء وعندما وجد منزلها بعد عناء وطول بحث، رفضت ان تفتح له الباب، فأخبرها من خلف الباب بموت شقيقتها فاطمة، ورجاها بأن تأخذ طفلها وتعتني به، ردت عليه : فاطمة ماتت من زمان، يوم تزوجت من يهودي ورحلت معه، ورفضت أن تأخذ الطفل، لأنه كما قالت، يتبع أباه اليهودي ابن اليهودي.

قرر سالم ان يذهب إلى مقر الوالي في محاولة لانقاذ الطفل، ففوجيء بوجود «علي» ابن المؤذن الذي هرب مع عشيقته «صبا» من «ريدة» لحماية حبهما وللحيلولة دون الانتقام. رحب علي بابن بلده المنكوب «سالم» واصطحبه الى البيت، وتولت «صبا» عملية انقاذ الطفل اليتيم «سعيد»، ونجحت في ذلك.

اضطهاد لا يرحم

ماذا يعني رفض عائلات يهودية ومسلمة ومؤسسات دينية إنقاذ الطفل «سعيد» الذي ماتت أمه أثناء الولادة؟ أقل ما يقال انه الفجيعة الآتية من ثقافة العداء المتوحشة المهددة لنسيج المجتمع ووحدته وتطوره.

سألني الطفل حسين ونحن نلعب سويا في الحارة، من أين أنتم؟ أجبت، من (ريدة) . .من هذي البلاد قال سالم. صاح حسين : مش حق ابوك، هذه بلادنا، أنت يهودي كافر، وأضاف أبي قال لي إن اليهود لا يحق لهم أكل الحلوى العدنية. حوار الطفلين حسين وسالم في الحارة، هو امتداد لحوار الكبار. «متى ستخرجون من بلاد العرب، أول كلام أسمعه من مؤذن القرية قال سالم. بعد أيام قالها، متى ترحلون إلى بلادكم . . انتم تقولون بيت المقدس، روحوا إليها أو روحوا حتى إلى جهنم.

لا يجوز لليهودي ركوب الخيل، وركب الحمار مشروط بأن لا يمر اثناء ركوبه من أمام مسلم يكون جالسا، ولا يسمح لليهود ببناء بيوت أكثر من طابق أو طابقين، لا يجوز لليهودي الزواج من مسلمة، ولا ينطق اسم اليهودي إلا بعد الدعاء أعزكم الله وكأنه انسان ناقص، واليهودي كافر عليه قبول التوبة إذا أراد ان يعتنق الإسلام. يستطيع المسلمون ان يعاقبوا او ينتهكوا خصوصية الآخر « كمهاجمة شباب مسلمين الحي اليهودي وتحطيم جميع جرار النبيذ والخمر. «شروط الذمة تكفل لليهود

العيش مع المسلمين، على قاعدة التمييز. والاخطر انه غير معترف بمواطنية اليهودي وبانتمائه للوطن الذي يعيش فيه كما ينتمي المسلم ويعيش في وطنه. سؤال الوطن هو الأخطر الذي تم البناء عليه من المراكز والدوائر السياسية الخارجية فيما بعد.

اللحظة الأصعب في حياة يهود اليمن، جاءت بعد أن هدرهم الإمام (المتوكل اسماعيل بن القاسم) بذريعة انهم لم يلتزموا بشروط الذمة التي تكفل لهم العيش مع المسلمين. جاء قرار الإمام على خلفية اعتقاد المؤسسة الدينية اليهودية بظهور المسيح المخلص وبقرب الخلاص وتحقيق الاحلام اليهودية، الحاخام «شبتاي زئيفي» المسيح المخلص بعث أحلامهم مجددا بأورشليم، فشرعوا ببيع ممتلكاتهم استعدادا «للعودة»، وقد نظموا مسيرة بقيادة «سليمان الاقطع» لاستلام القصر ونقل الحكم الى اليهود!، غير ان المسيرة تناقصت وعندما وصلت القصر دخل الأقطع وحيدا، ولم يجد شخصا يشاركه. لماذا بعثت الاحلام بهذه الطريقة، ولماذا اعتنق المخلص «زئيفي» الإسلام بعد ان بعث الأحلام وأجج المشاعر؟ أسئلة تتركها الرواية دون إجابة. لكنها تحدثت عن قيام أهالي كوكبان وشبام من المسلمين بهتك العائلات اليهودية وسلب ما معهم من الأثاث والحلي والأموال. وتضمن الهدر زيادة الجزية عشرين ضعفا، فمات البعض بالجوع، وأسلم كثيرون خوفا من الهلاك، وفوق كل ذلك صدر قرار يقضي بإجلاء اليهود عن اليمن وإزالة كنسهم من الوجود، فدمر الكنيس التاريخي في صنعاء وأقيم مسجد «الجلاء» على أنقاضه. وفي سياق تنفيذ قرار الإجلاء جرى التراجع عن النفي والجلاء بعد ان قطع التنفيذ شوطا. لقد عانى اليهود في تلك الفترة أشكالا بشعة من الاضطهاد والنفي والتشريد على يد حكام اليمن.

بعث الأحلام اليهودية المترافقة مع حديث اليهود عن نقل السلطة لهم وما سيتبع ذلك من هدم المساجد وتحويلها إلى كنس وفرض الجزية على المسلمين، والتعهد بالتمييز ضدهم في المعاملة، وبدء رحلة «العودة إلى أورشليم»، كل هذا كان بمثابة هذيان الضحية التي أصابها نوع من الهستيريا. ولا يمكن للهذيان ان يبرر قرار الهدر والاستباحة والنفي. مفارقة الحدث، أن ما تلفظ به اليهود كأقلية لا تستطيع أن تنفذه ولا بأي حال، -زحف اليهود الى القصر الذي تمخض عن بقاء الشخص الذي قاد المسيرة وحده!- مقابل ذلك قام حكام اليمن ومعهم الأكثرية الإسلامية بتحويل الهذيان اليهودي الى مأساة يهودية. كم كانت الرواية جريئة في عرض اضطهاد اليهود دون موارية او تبرير!

مذهب فاطمة

إن البطل الفعلي في رواية (اليهودي الحالي) هو فاطمة، التي تجسد الوعي ومنظومة القيم التي أراد المقري أن يضيء بها الظلام الدامس في حقبة من تاريخ اليمن. أن تكون المرأة هي الوعي الأرقى والأهم، وصانعة تغيير، تغيير الذات والآخر، أن تكون فاطمة داعية للحب والتسامح والتعايش والمساواة، ورافضة للاضطهاد والتخلف والانغلاق والتعصب، فهذا يعني اكبر اختراق لجبهة التخلف المتراصة في الماضي بل وفي امتدادها الراهن.

قدمت الرواية فاطمة كقارئة نهمة واسعة الإطلاع، شغوفة بالعلوم وكمفكرة عقلانية، وكمتدينة متنورة تغلب العقل وتسترشد بكل ما هو متقدم وحي في التراث، يشهد على ذلك المسوغات الدينية العقلانية التي استندت اليها في اتخاذ قرار الزواج. كانت فاطمة ترى أن كل الأرض سواء متساوية كمساواة الإنسان التي عليها. وكان يهمها نقل الوعي إلى المضطهدين، فاختارت سالم اليهودي «الزين»، الذي انجذبت لشخصيته العفوية الودودة، واكتشفت أهليته واستعداداته الفطرية للتطور، الذي ترافق مع حبها له منذ اللقاءات الأولى.

في السنة الثانية صرت أجيد القراءة والكتابة باللغة العربية، بدأت أقرأ مخطوطات مختصرة في الفلسفة والفقه الاسلامي وعلم الفلك والطب، يقول سالم الذي فوجيء أيضا بوجود الأسفار اليهودية بين تلك الكتب. وكانت فاطمة قد أجادت اللغة العبرية في أقل من سنة، وطلبت أن تتعلم الشريعة اليهودية لتعرف مدى التوافق بينها وما يكتب عنها في المراجع العربية. فاطمة حولت سالم من فتى لا يعرف أكثر من اسمه واسم العائلة

والقرية الى شخص مثقف وفي مدى زمني قصير نسبيا. القدرة على تغيير الآخر وثيقة الصلة بالقدرة على تغيير الذات. تلك مأثرة فاطمة التي نجحت في تغيير سالم وفي كسب ثقة أبيه اليهودي الذي يخشى الآخر والذي لم يعد يحمل اية كراهية تجاه المسلمين منذ مجيء فاطمة الى بيته في الحي اليهودي وقولها لهم : «انتم أبناء عمومتنا وأحبتنا في الله وجيراننا». وحفزت فاطمة اليهود للبدء بتعلم اللغة العبرية والتخلص من الامية التي كانت سائدة في أوساطهم.

يقول سالم : عندما مات الكلب الذي كان يرافقني، أهدتني فاطمة كتاب « فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب» للمرزباني. وأعطتني كتب : «رسائل لأبي بكر الرازي» و « الطبقات من شعراء اليهود الثقاة» هذا الكتاب يعرف بشعراء يهود كتبوا بالعربية منذ العصور السابقة للإسلام وحتى العصر العباسي. بدأ سالم مرحلة المتعة في القراءة. قرأت بتزكية من فاطمة «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم الاندلسي وكتاب «الملل والنحل» للشهرستاني، وكتاب «عن الاصنام» لابن الكلبي، و»نصوص الحكم» لابن عربي، و»ديوان الحلاج»، إضافة (للقرآن). ومن خلال القراءة أصبحت أكتشف من أكون ومن سأكون.

وبدوره شرع سالم بتقديم الكتب العبرية لفاطمة، قدم لها كتاب « طلب الحكمة « عن فلسفة ابن رشد ل يهوذا بن سليمان. وكتاب الشعر العبري « الشموس والأنوار» لسالم الشنبري الشاعر اليهودي المتصوف. «اصبح ما يربطني باليهودية هو ما يربطني بقصائد الشنبري وبأناشيد الحب وحكاياته في المزامير والاسفار وباليهود الذين لا أستطيع التخلي عن صفتهم، وبالمغني حاييم . . . « يقول سالم. المغني حاييم اليهودي الشهير، رفض تغيير سكنه المجاور للمسجد والذهاب للسكن في الحي اليهودي تَوَلُّهاً بصوت المؤذن الشجي الذي يطرب القلب، حاييم لا ينام قبل أن يسمع تسابيح الفجر.

تذكرت حكاية روتها فاطمة عن «محي الدين ابن عربي» يقول سالم : «إذا أردت أن لا تَخاف أحدا، فلا تُخِفْ أحداً. وتأمن من كل شيء إذا أَمِن منك كل شيء» هذا هو سر الأمان في النفوس عند الشيخ الأكبر، الذي شاهد قطيعا من حمر الوحش ترعى، وكان ابن عربي مولعا بصيدها، لكنه يومها جعل من قلبه أن لا يؤذي واحدا منها بصيد، وعندما أبصرها الحصان الذي هو راكبه هَسَ اليها فمسكه عنها، وبقي رمحه بيده إلى أن وصل إليها ودخل بينها، وربما مر سنان رمحه بأسنمة بعضها وهي في المرعى، فما رفعت رؤوسها ولا فزعت أو هربت حتى تجاوزها، فقد سرى في نفوس حمر الوحش الأمان الذي كان في نفسه لهم».

استقطابان

الحب، والحرية، والثقافة الإنسانية العميقة التي استوعبت كل ما هو حي وجمالي في التراث، ثقافة التسامح والتعايش والتعاون من موقع المساواة، إنها قصة حب فاطمة وسالم التي انبعثت من على رافعة الثقافة الانسانية، كانت بمثابة بقعة ضوء ساطعة، ظلت عصية على الانطفاء، وشكلت عنصر استقطاب من نوع جديد، وأشخاص امتلكوا الوضوح بعيدا عن الخداع والخلط والموارية. استقطاب بدأ في الماضي ويصلح للحاضر، سيما وأن ثقافة الكراهية ومصالح نظام الحكم والمؤسسات الدينية وحدت في الماضي الكتلتين البشريتين، ووظفتهما في خدمة مشاريع الاستبداد وتجديد الاضطهاد. في القرن العشرين توحدت انظمة حكم عربية مع الحركة الصهيونية في اقتلاع اليهود من أوطانهم في أكثر من بلد عربي لدعم المشروع الكولونيالي الجديد. الاقتلاع كان يستند الى ثقافة عدم الاعتراف بمواطنة اليمني والعراقي والمصري والمغربي و و . . من منتسبي الديانة اليهودية. وسؤال متى ستخرجون من بلاد العرب؟ ظل يتدحرج منذ القرن السابع عشر وصولا الى القرن العشرين.

قُتِلَ «الساحر اليهودي شمعون»، صار من المؤكد أن المؤذن وأسعد قاما بقتله لاعتقادهما أنه وراء انتحار قاسم ونشوة، التوحد هنا يأتي بين المسلم واليهودي من موقع الكراهية والشعور بالخزي المتبادل. وفي مشهد آخر، «اجتمع يهود ومسلمون

لينفذوا حد الزنى برجم امرأتين يهوديتين بالحجارة حتى الموت، كن ثلاث بائعات هوى، خُيِرْنَ بين الزواج او الرجم، واحدة منهن تزوجت، الجميلة رفضت الزواج وفضلت الرجم على أن يمتلكها زوج، وكذلك المرأة الأخرى». لكن موت الجمال الفاتن بطريقة وحشية كان مؤلما لشباب يهود ومسلمين على السواء، وحدهم الجمال، وطالبوا أن يرجموا مع المرأة الجميلة كزناة ولم يستجب لهم.

استقطاب الحرية والحب والتعايش والتسامح والسلام، الذي جسدته فاطمة وحافظ عليه سالم وآخرون، وحده يملك الحياة ويحرر البشر من الاضطهاد والعبودية بمختلف أشكالها. واستقطاب الكراهية الذي جسده الامام المتوكل وشبتاي زئيفي والقاضي أحمد بن صالح والمؤسسة الدينية المتطرفة. استقطابان لا يزالان يفعلان فعلهما ويتبادلان الأدوار، الفلسطيني يتحول الى ضحية الضحايا. ثقافة الكراهية لا تنتج غير الاضطهاد والاستبداد حتى لو أسمت ذلك سلاما. وحدها ثقافة الحرية تملك الحل. الاستقطاب الذي بدأته فاطمة في القرن السابع عشر كان رمزيا، وهو الآن مثلوم ومعطل، رغم وجود أمثال فاطمة وسالم بالآلاف.

وجدت نفسي أمضي في اتجاهها، وفي اتجاهها ليس أمامي سوى مسامحة من قام بأي خطيئة ضدنا فاطمة وسعيد وأنا فالحب والمسامحة والسلام هو طريق فاطمة.

لم نجد سالم كما لم نجد فاطمة، وجدنا قبريهما مفتوحين وخاليين من رفاتهما. كيف لا أرض تقبل بهما ولا ناس، لا أحد، لا أرض ولا أحد، لا أحد هنا هناك، هناك هنا، لا أدري اليهودي الحالي وفاطمة لم يجتمعا حتى في مقبرة واحدة، كيف تطحن عظامهما وتذر في الريح! هكذا في الريح بلا قبر ولا وطن. أخبرونا أن سعيد ذهب وبيده صرة نحو الشرق، آخرون قالوا نحو الغرب، البعض ظن أنه اتجه شمالا، فيما أكد غيرهم أنه مضى نحو الجنوب، قليلون اعتقدوا غير ذلك، غير ذلك تماما.

الاعتقالات الإدارية وأوامر الإبعاد الإدارية في المناطق المحتلة

(صادرة عن «جمعية حقوق المواطن»- نيسان ٢٠١٢)

أمر الاعتقال الإداري

تُمكّن التشريعات العسكرية التي تسري على الأراضي المحتلة من اعتقال الفرد بأمر إداري- بدون تقديم لائحة اتهام وبدون محاكمة- لمدة أقصاها ٦ أشهر. يمكن تمديد هذا الأمر مرارا وتكرارا (ولستة أشهر إضافية في كل مرة) بدون تحديد حد أقصى لفترة الاعتقال. عمليا يمكن حبس كل شخص لسنين طويلة (وهو ما يحصل بالفعل) بدون أن يحظى بمحاكمة مُنصفة، وبدون أن تخضع الشبهات ضده لاختبار قضائي، وبدون أن يتوافر له الحق الأساس في الدفاع عن نفسه أمام هذه الشبهات.

تنفيذ الاعتقالات الإدارية في الضفة الغربية يجري بحسب المواد ٢٨٤-٢٩٤ لمرسوم حول تعليمات الأمن [صيغة مدمجة] (يهودا والسامرة- رقم ١٦٥١) (المرسوم العسكري هو بمثابة التشريع في الأراضي المحتلة).

يمنح هذا الأمر القادة العسكريين في الضفة الغربية صلاحية إصدار أمر اعتقال إداري عندما يتوفّر "أساس معقول للافتراض بأن دوافع أمن المنطقة أو أمن الجمهور يستوجبان أن يوضع فلان في المعتقل". على الرغم من واجب اقتياد معتقل إداري للمثول أمام قاض عسكري للمصادقة على الاعتقال (خلال ثمانية أيام من بداية الاعتقال)، كما سنعرض لاحقا، فالحديث لا يدور على إجراء قضائي تُثبت فيه تهمة المشبوه، بل على إجراء يشكل "رقابة قضائية"، حيث تُحجب غالبية المواد التي تثبت التهمة عن المعتقل ومحاميه، ولا يمنح المعتقل فرصة حقيقية للدفاع عن النفس. يمكن الاستئناف على قرار القاضي

في محكمة الاستئناف العسكرية. يستطيع المعتقلون الذين استنفدوا الإجراءات في الجهاز العسكري التوجه للمحكمة العليا، لكن التجارب تشير إلى أن المحكمة العليا لا تتدخل عامة في هذه القرارات.

بحسب القانون الدولي الذي يسري على الأراضي المحتلة ثمة حظر مطلق على الاعتقالات التعسفيّة. وبسبب الانتهاكات القاسية لحقوق الإنسان الكامنة في استخدام الاعتقالات الإدارية وخطر إساءة استخدامها فقد وضع القانون الدولي قيودا قاسية على تطبيقها. هكذا على سبيل المثال، لا يجب استخدامها إلا في الحالات الاستثنائية والمتطرفة للغاية، ويفترض أن تخدم غاية "وقائية" فقط- أي أن تقي من خطر كبير وفوري للأمن، والذي يشكل المعتقل مصدرا له- ويحظر استخدامها كنوع من العقاب على نحو قاطع.

في إسرائيل كذلك ثمّة صلاحية لوضع شخص ما رهن الاعتقال الإداري. جرى تكريس هذه الصلاحية (ومصدرها القوانين الانتدابية) في العام ١٩٧٩ في قانون صلاحيات حالات الطوارئ (الاعتقالات)، ١٩٧٩. لا يسري هذا القانون إلا عند الإعلان عن حالة الطوارئ في الدولة، لكن هذه الإعلان ساري المفعول منذ قيام الدولة. بحسب القانون الإسرائيلي يحق لوزير الدفاع أن يأمر باعتقال شخص ما لمدة ٦ أشهر، إذا ما توفر لديه "أساس معقول للافتراض بأن دوافع أمن الدولة أو أمن الجمهور تستلزم هذا الأمر". على عكس الوضع في الأراضي المحتلة، ثمة واجب في إسرائيل لإحضار المعتقل للمثول أمام قاض مدني (رئيس المحكمة المركزية) خلال ٤٨ ساعة، وثمة واجب آخر لفحص مواصلة الاعتقال بعد مضي ٣ أشهر. يمكن الاستئناف على قرار المحكمة المركزية للمحكمة العليا.

أمر التقييد الإداري

بحسب القانون الذي يسري في الأراضي المحتلة يملك القائد العسكري صلاحية إصدار سلسلة من الأوامر الإدارية التي تحظر على شخص ما دخول منطقة معينة أو تقييد مكوثه في منطقة محددة، وذلك بدون الرجوع لإجراء جنائي ضد هذا الشخص. هذه الأوامر التي يفترض فيها أن تشكل وسيلة "وقائية" وليس "عقابية"- جرت تسويتها في مرسوم حول تعليمات الأمن ونظم الدفاع (حالات الطوارئ).

المرسوم المتعلق بتعليمات الأمن يمنح القائد العسكري في الأراضي المحتلة صلاحية واسعة لإصدار "أوامر تقييد" وأوامر رقابة خاصة أخرى عندما يعتقد بأن "الأمر ضروري لدوافع الأمن الملحّة". على سبيل المثال يستطيع القائد العسكري (قائد المنطقة العسكرية الوسطى في حالة الضفة الغربية) منع شخص ما من دخول منطقة معينة، ومطالبته بالبقاء في منطقة معينة، ويستطيع فرض الإقامة المنزلية عليه، وغير ذلك.

يمكن الاستئناف على قرار القائد العسكري بإصدار أمر تقييد أو أمر رقابي أمام لجنة استئناف تابعة للجهاز القضائي العسكري. لكن الحديث يدور على إجراء يرتكز - كسواه- على مواد سرية لا يستطيع المشتبه الاطلاع عليها.

كم؟ وضد من؟- حجم الاعتقالات والأوامر الإدارية

منذ العام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا اعتُقل آلاف الفلسطينيين بأوامر اعتقال إدارية لفترات تتراوح بين عدة أشهر وعدة سنوات. سُجّل العدد الأكبر من الاعتقالات الإدارية خلال الانتفاضة الأولى.

خلال الانتفاضة الثانية وصل عدد المعتقلين الإداريين الفلسطينيين في بعض الأشهر إلى أكثر من ألف معتقل. تراجعت هذه الأعداد بعد انتهاء الانتفاضة، لكنها تشهد ارتفاعا وتراجعا خلال العام. في العام ٢٠١١ وصل معدل المعتقلين الإداريين في كل شهر إلى حوالي ٢٥٠ معتقلا. في السنوات الأخيرة تتراوح فترات الاعتقال بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات. على سبيل المثال وصل عدد المعتقلين الإداريين في شهر كانون الأول من العام ٢٠١١ إلى ٣٠٩ معتقل بحسب البيانات التي حولتها مصلحة السجون إلى منظمة بتسيلم. ومن بين هؤلاء مكث ٦٠ معتقلا فترات تتراوح بين عام وعام ونصف عام، وقضى ١٥ منهم في المعتقل فترة تتراوح بين عام ونصف عام وعامين ونصف عام. يقبع أحد المعتقلين في الحبس الإداري لفترة تزيد عن ٥ سنوات من دون أن يقدم للمحاكمة.

في أوقات متباعدة نسبيا يفرض اعتقال إداري على إسرائيليين في الأراضي المحتلة. وبحسب بيانات منظمة بتسيلم، يدور الحديث على ٩ إسرائيليين من سكان المستوطنات الذين اعتقلوا إداريا على امتداد السنين لفترات وصلت حتى ٦ أشهر.

وبحسب بيانات قدمها المتحدث باسم الجيش لجمعية حقوق المواطن يقتصر استخدام أوامر الرقابة والتقييد في الأراضي المحتلة على الإسرائيليين فقط. وقد أصدر الجيش في العام ٢٠١١، ١١ أمرا كهذا، وأصدر ٤ في العام ٢٠١٠، وَ ٣ في العام ٢٠٠٩.

أين تكمن المشكلة: انتهاك خطير لحقوق الإنسان ولمبدأ سلطة القانون

يُمكّن الاعتقال الإداري من سلب حرية الفرد لأشهر طويلة بدون محاكمة، ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحرية والكرامة.

على الرغم من إحضار المعتقلين الإداريين للمثول أمام قاض، وممارسة إجراء الرقابة القضائية على اعتقالهم، لكن المعتقل لا يُمنح فرصة حقيقية للدفاع عن نفسه أو تفنيد الادعاءات ضده وذلك لأن المواد التي يستند عليها الاعتقال تبقى سرية، ولا يمكن للمعتقل أو محاميه الإطلاع عليها.

في الكثير من الحالات لا يجري حتى إبلاغ المعتقل بالشبهات العينية ضده. في هذه الظروف لا يشكل إجراء الرقابة القضائية ضمانة حقيقة لقانونية الاعتقال، ولا يتمكن حتى أكثر القضاة إنصافا من تحقيق العدالة. إجراء الرقابة القضائية في هذا السياق يفتقد للحد الأدنى من الضمانات التي تمكّن من تطبيق إجراء قضائي سليم، ويصل الأمر حد التشكيك بأن الحديث يدور على «إجراء قضائي».

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب القانون العسكري الذي يسري على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لا تُمارس الرقابة القضائية الأولى على الحبس الإداري إلا بعد مضي ٨ أيام من الحبس وليس بعد ٢٤ ساعة كما يحصل في الإجراء الجنائي العادي في إسرائيل (أو حتى بعد مضي ٤٨ ساعة كما يحصل خلال الاعتقال الإداري في إسرائيل).

إبعاد شخص ما أو تقييد تنقله بأمر إداري وبدون محاكمة، وبالاستناد إلى مواد سرية، يُشكل وسيلة فرض فظة قد تنتهك عددا من الحقوق ومن بينها: حرية التنقل والحركة، والحق في إجراء قضائي منصف، وحرية العمل، والحق في الحرية الشخصية، والحق في حرية التعبير، وكرامة الإنسان وغير ذلك.

تشكل الوسيلتان (أي الاعتقالات الإدارية وأوامر تقييد التنقل الإدارية) أداة «سهلة» بيد السلطات لحبس شخص ما أو تقييد تنقله، عندما لا تتوافر لديها أدلة مقبولة (أو أدلّة ترغب في الكشف عنها) لإثبات تهمته.

أوامر التقييد الإدارية تشبه الحبس الإداري – فيما تُشبهُ– بكونها تنفّذ بدون تقديم لائحة اتهام ضد الفرد، وبدون فتح تحقيق جنائي ضده. وعلى غرار الاعتقالات الإدارية، ترتكز هذه الأوامر على معلومات وأدلة سرية تُحجب عن المشتبه فيه وعن محاميه. في هذه الظروف – حتى لو توفرت فرصة شكلية لإسماع الادعاءات أو الاعتراض على القرار– يحرم الفرد من إمكانية التطرق على نحو جوهري للادعاءات، أو الرد على الشبهات.

حتى عند الالتماس للمحكمة العليا، تملك قوات الأمن حق إخفاء الأدلة عن الملتمس، وتتوفر لها إمكانية عرض ادعاءاتها من وراء الأبواب المغلقة، أي بدون حضور الملتمس ومحاميه.

ينتهك استخدام الأدلة السرية على نحو بالغ وخطير حق الفرد في الحصول على إجراء منصف، ويعمق غياب المساواة بين الدولة والفرد في الإجراء القضائي. يمس هذا الاستخدام بقدرة الفرد على الدفاع عن نفسه في مواجهة الاتهامات الموجهة إليه، ويمس بالمصلحة العامة في الإشراف على أعمال السلطات. تمكّن الأدلة السرية الدولة من تنفيذ أفعالها بدون أن تجد نفسها مُجبرة على تقديم تقارير حولها، وهذا بالضبط ما تقوم به الشرطة السرية.

تنتهك هذه الممارسات مبدأ سلطة القانون، والشفافية، ومبدأ التمثيل، وذلك على نحو يقوّض شرعية الفعل الحكومي. في نهاية المطاف نُذكّر أن استخدام الأدلة السرية يفتح الباب على مصراعيه لسوء استخدام القوة التي تملكها السلطة على نحو

يهدد بشكل فعلي مبادئ الأساس التي يفترض بالديمقراطية الإسرائيلية أن ترتكز عليها. وكما أشار القاضي لاندوي في السابق: «لا يمكن تفنيد إدعاءات الطرف الآخر إلا عندما تكون معروفة؛ لا يمكن التجادل مع أبو الهول».

القانون الدولي

تتناول المادة ٧٨ من معاهدة جنيف الرابعة (والتي تسري على الضفة الغربية) حماية المواطنين خلال أوقات الحرب، وتحدد ما يلي: «إذا ما اعتقدت القوة المحتلة أن ثمة حاجة (لدوافع ضرورة الأمن) لاتخاذ إجراءات أمنية تجاه المحميين، يحق لها في الحد الأقصى أن تخصص لهم مكان سكن أو أن تعتقلهم». بحسب هذه المادة، لا يمكن استخدام هذه الصلاحية المتطرفة إلا في الحالات الاستثنائية، عندما تتحقق دوافع أمنية ضرورية تنبع من الخطر الفردي الكامن في الشخص المعتقل.

بالإضافة إلى ذلك يُلزم قانون حقوق الإنسان الدولي (ويسري هو الآخر في الأراضي المحتلة) بتوفير إجراء قضائي منصف لكل من سُلبت حريته، حتى في حالات الطوارئ المتطرفة والمؤقتة. حظر الاعتقال التعسفي هو حظر مطلق في القانون الدولي، ويسري في كل وقت. الإجراء القضائي المنصف يشكل ضمانة لمنع الاعتقالات التعسفية.

الاستخدام الواسع والروتيني لهذه الأداة في الأراضي المحتلة من خلال منع مطلق للحد الأدنى من الضمانات المطلوبة لتحقيق الإجراءات المنصفة لا يستوفي هذه المعايير.

سجن المعتقل لمدة ٨ أيام قبل إحضاره للمثول أمام قاض يتناقض مع مبادئ القانون الدولي الأساس ويفتح الباب على مصراعيه للاعتقالات العشوائية وغير الخاضعة للرقابة، وللتنكيل بالمعتقلين، ويخل كذلك بالواجب الذي يلقيه القانون الدولي على الدولة بفرض الرقابة المطلوبة على اعتقال بني البشر بغية منع التعذيب.

المادة ٤٩ من معاهدة جنيف تحظر «النقل القسري للمحميين، أفراداً كانوا أم جماعات، وكذلك طرد المحميين من المنطقة المحتلة إلى مناطق القوة المحتلة». وإسرائيل بسجنها المعتقلين الإداريين في مناطقها، تخالف تعليمات المعاهدة.

وحتى لو كان الهدف المعلن من الأوامر والاعتقالات الإدارية هو أن تشكّل وسيلة وقائية- أي التعامل مع الخطورة الكامنة لدى شخص ما على أمن الجمهور وليس معاقبته على أفعال الماضي- فإن هذه الخطورة تُستدل من شبهات سرية باحتمال القيام بأعمال جنائية.

ومن المهم أن نتذكر أن الشبهات التي لم تخضع لمراجعة ورقابة قضائية حقيقية قد تكون عارية عن الصحة، وعليه لا يمكن الافتراض بأن «المتهم» مذنب بالفعل.

إن الاعتقال وأوامر التقييد الإدارية هي من العلامات الواضحة للأنظمة الشمولية؛ ومنح القوة بيد الدولة لاعتقال أشخاص أو فرض القيود عليهم، بدون الحاجة لإثبات تهمتهم من خلال إجراء منصف ولائق، يفتح الباب على مصراعيه أمام قرارات خاطئة واستغلال خاطئ للصلاحيات الممنوحة.

استغلال حالة الضحية

اسم الكتاب: سياسة الضحية- تصحيح الظلم التاريخي في إسرائيل
المؤلفة: روت أمير
الناشر: ريسلينغ
عدد الصفحات: ٣١٨ صفحة

يطرح التوجه العالمي المثير للجدل بشأن تصحيح ظلم تاريخي، كجزء من «ثورة حقوق الإنسان»، معضلات نظرية وفعلية بشأن العدل الذي يخاطب العدالة الاجتماعية التي تم طرحها على الأجندة العامة في إسرائيل، مؤخرا.

ويتناول كتاب روت أمير تحليلا معمقا ومهما للظلم التاريخي تجاه المهاجرين والشرقيين والفلسطينيين والناجين من المحرقة في إسرائيل، في سياق كولونيالي وسلطوي. وتركز المؤلفة في هذا الكتاب على عدد من القضايا التي عصفت بإسرائيل في السنوات الماضية، وبينها قضية الأطفال اليمنيين، وهم أطفال مهاجرون من اليمن اختفت آثارهم في مستشفيات إسرائيلية، وادعت إدارات المستشفيات بأن الأطفال توفوا، لكن تبين لاحقا أنه تمت سرقتهم وسُلموا لعائلات يهودية للتبني. وقضية أخرى تركز عليها المؤلفة هي ترحيل سكان القريتين الفلسطينيتين إقرث وكفر برعم.

كذلك ركزت أمير على قضايا جديدة مثل تبرع المهاجرين الفلاشا في إسرائيل بالدم، ورفض السلطات لهذا التبرع بادعاء التخوف من احتوائه على الإيدز. وتناولت أيضا قضية التعويضات من ألمانيا لمواطني إسرائيل الناجين من المحرقة.

وتوصلت المؤلفة إلى الاستنتاج بأن هذه القضايا وغيرها تشكل دليلا على الضريبة الكلامية وتهرب الدولة من الاعتراف بالظلم وبالتالي التهرب من تحمل المسؤولية وتصحيح الظلم.

وتتعالى من تحليل هذه الحالات أسئلة ثاقبة، كما يضع التحليل مرآة من شأنها أن ترغم المجتمع الإسرائيلي على توجيه النظر مباشرة نحو قضايا تتكشف فيها بشاعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين وقسوتهما تجاه ضحايا الظلم.

وبين الأسئلة التي يطرحها الكتاب: هل بمقدور مجتمع الضحية غير المتصالح أن يرى ما وراء معاناته؟ هل ينظر الضحايا إلى مستقبلهم وهل هم قادرون على تخفيف أساهم، أم هل يقدسون حالتهم كضحية ويستخدمونها من أجل تبرير تحولهم إلى العدوانية؟ هل بمقدور الضحية أن تتعالى على حالتها كضحية وتصحيح الظلم؟

وتطرح المؤلفة نظرة متعددة المجالات من جوانب سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية لسياسة تصحيح الظلم التاريخي في إسرائيل.

والدكتورة روت أمير هي رئيسة قسم الدراسات المتعددة المجالات في الكلية الأكاديمية «عيمق يزراعيل» في مرج ابن عامر.

الهندسة تعكس الأفكار

اسم الكتاب: لمن هذه المدينة؟ التخطيط، المعرفة والحياة اليومية
اسم المؤلف: طوبي بنستر
الناشر: هكيبوتس هميئوحاد
عدد الصفحات: ٢١٤ صفحة

يتناول هذا الكتاب معاني التخطيط العمراني وتوازن القوى الاجتماعية في

إسرائيل في فترات مختلفة، ويبحث في مكانة الهويات وأهميتها في عملية تصميم الحيز في إسرائيل. كما يبحث عن تعابير الحياة اليومية في مبان، وكيفية تحليل هذه التعابير، وما إذا كانت تعبر عن انقلاب أو صراع أو معارضة أو احتجاج أو حاجة.

ويتناول الكتاب هذه المسائل بواسطة تحليل وجهة نظر المخطط – الخبير الذي يصمم الحيز المديني، مقابل شكل استيعاب المجتمعات للحيز المُصمم واستخدامه في الحياة اليومية. ويبدو أنه توجد علاقة لهذا التحليل النقدي بالتخطيط الإسرائيلي، حاليا وأكثر من أي وقت مضى، على أثر الاحتجاجات الاجتماعية ضد أزمة السكن وغلاء المعيشة، التي عمت إسرائيل خلال الصيف الماضي.

ويعتبر التحليل النقدي في الكتاب أنه توجد فجوة بين رؤيا المخططين الخبراء، الذين يمثلون بقدر كبير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – الدولة أو البلدية أو السلطة المحلية، وبين رغبات ومشاعر الافراد والمجتمعات. ونتيجة لذلك فإن المدن (التي يتم تصميمها اليوم بالاستناد إلى المعرفة المهنية وحسب) هي في حالات كثيرة حيز تسيطر عليه رؤية عصرية، لكنها تخلق انعدام نظام وفوضى اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية.

ويفتح هذا الوضع المجال أمام إجراءات محلية لتصميم الحيز واستخدام مجالات المدينة، وهي إجراءات تستند إلى أنواع مختلفة من المعرفة وإلى ممارسات تعبر عن انقلاب ومعارضة تتحدى توازن القوى القائم وتستند إلى المعرفة المهنية المهيمنة على عملية التخطيط.

ومؤلفة الكتاب، البروفسور طوبي بنستر، هي محاضرة في قسم الجغرافيا وبيئة الإنسان في جامعة تل أبيب، وترأس «معهد الدبلوماسية والتعاون الإقليمي» و«المختبر من أجل أبحاث التخطيط والبيئة والمجتمع».

النظام الاجتماعي غير الرسمي يشكل ميزة أساسية

اسم الكتاب: النظام الاجتماعي والكود غير الرسمي

المؤلف: تمار ربابورت وأهوفيا كهانا (تحرير)

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٦١٠ صفحات

تقول محررتا هذا الكتاب إن النظام الاجتماعي لا يشمل أطر سلوك وتفكير جامدة فقط، وإنما أيضا مباني وممارسات وعلاقات شخصية ومؤسساتية غير رسمية. وما هو غير رسمي لا يشكل عنصرا اجتماعيا هامشيا أو سلبيا أو عفويا وإنما هو ميزة اجتماعية أساسية.

لكن طبيعة النظام الاجتماعي غير الرسمي في التربية والمجتمع حظيت بعناية ضئيلة فقط وانحصرت في النظريات والأبحاث. وتطرح المقالات التي يتضمنها الكتاب أطر تفكير جديدة للتحليل الاجتماعي. كذلك تشير مجموعة المقالات هذه إلى القدرة الكامنة في استخدام النموذج غير الرسمي كأداة تحليلية وإطار نظري وقاعدة تجريبية للبحث في نواح اجتماعية وتربوية في الماضي والحاضر والمستقبل.

ويحلل كتاب وكاتبات المقالات في الكتاب أنشطة وساحات عمل مميزة، مثل مراسم إنهاء المدرسة، رحلة، رقص... ومجموعات اجتماعية، مثل الحريديم وخريجي حركات الشبيبة في أميركا اللاتينية وشبان فلسطينيين. ويتناولون قضايا اجتماعية متنوعة مثل الدين والدولة، والاندماج والشبيبة في إسرائيل وفلسطين، ومراحل الحياة، والتربية على القيم، والأيديولوجيا. وتكشف المقالات عن العلاقة بين غير الرسمي ومجالات معرفة متنوعة مثل علم الإنسان والفلسفة ودراسة الأديان وعلم النفس الاجتماعي والتيارات المختلفة في علم الاجتماع.

محررا الكتاب هما البروفسور تمار ربابورت المحاضرة في قسم علم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس، والبروفسور أهوفيا كهانا المحاضر في العلوم الكلاسيكية والفلسفة في جامعة لندن.

الشريعة الإسلامية في إسرائيل

اسم الكتاب: أمام المحكمة الشرعية – تحولات في مكانة النساء المسلمات في إسرائيل والشرق الأوسط

المؤلف: ليئات كوزما (محررة)

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٦٦ صفحة

يبحث هذا الكتاب في إمكانية تغيير قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في إسرائيل. والسؤال المطروح في أساسه هو «لماذا لا يزال القانون الذي تم تشريعه في نهاية عصر الإمبراطورية العثمانية معمولا به في إسرائيل اليوم، بينما في دول مثل مصر والأردن والمغرب يخضع لنقاش عام وحتى أنه طرأت عليه تغييرات في العقود الأخيرة؟».

ويتناول الجزء الأول من الكتاب تاريخ القانون الشرعي والأحوال الشخصية منذ فترة الإمبراطورية العثمانية وحتى يومنا هذا. وتبحث المقالات في هذا الجزء مسألة ما إذا كان تغيير مكانة النساء يتطلب تغييرا تشريعيا، أي أنه يجب أن يتم من خلال ممارسات المحاكم، التي تتغير فعلا في العقود الأخيرة.

ويتناول الجزء الثاني من الكتاب مكانة ونضال النساء في تركيا وإيران والمغرب. وتكمن في نضال النساء في إيران والمغرب تحليلات حديثة للشريعة الإسلامية، ويوجد في كلتا الدولتين رجال دين يؤيدون مطالبهن. وحقق هذا النضال في المغرب انجازات مهمة، لكن في المقابل تم زج قائدات النضال في إيران في السجن. وفي تركيا، التي يبدو أنها حلت الصراع بين الدين وحقوق النساء من خلال وضع قوانين مدنية للزواج والطلاق، دفعت المؤسسة الدينية إلى مجالات غير رسمية وأبقت النساء اللاتي يتزوجن بعقد قران ديني من دون حماية.

ويشمل الجزء الثالث من الكتاب مقالات حول النساء اللاتي يتوجهن إلى المحكمة الشرعية، والنساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وتعامل جهاز القضاء الإسرائيلي حيال تنازل نساء عن حقوقهن في الورثة. ويدقق هذا الجزء في مدى دفع التقاليد، سوية مع الشريعة وقوانين دولة إسرائيل، النساء إلى الهوامش الاقتصادية والاجتماعية.

ومجموعة المقالات التي يتضمنها الكتاب، وهي ثمرة تعاون بين مؤرخين وعلماء اجتماع وخبراء قانون، لا توفر إجابات وإنما تفتح اتجاهات للبحث والاطلاع. وتطرح سؤالا حول طبيعة التغيير التشريعي والنموذجي الذي ينبغي إجراؤه في إسرائيل من أجل تسوية مكانة النساء مع مبادئ المساواة النابعة من المواثيق الدولية التي وقعت إسرائيل عليها.

محررة الكتاب، الدكتورة ليئات كوزما، هي محاضرة في قسم الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس.

رؤية مختلفة للصراع

اسم الكتاب: ماذا حدث هنا؟

المؤلف: يغئال عيلام

الناشر: عام عوفيد

عدد الصفحات: ٢١٢ صفحة

يقوض البروفسور يغئال عيلام في المقالات السبعة التي يتضمنها هذا الكتاب المواقف الأساسية ويفند عدة أساطير متجذرة بشكل كبير في التاريخ اليهودي والصهيوني. ويرى المؤلف أن العلاقة بين الصهيونية واليهودية التاريخية وبين الصهيونية ودولة إسرائيل ليست بسيطة وسهلة مثلما يميل الكثيرون إلى استعراضها. فهناك تناقضات جوهرية

بين الصهيونية واليهودية التاريخية، ومن الجهة الأخرى، ليس بإمكان الصهيونية أن تحوي كل الصيرورة الإسرائيلية الرسمية، لكونها صيرورة مركبة ومنفتحة أكثر بكثير من تلك التي تستعرضها الرؤيا الصهيونية.

ويجري المؤلف حسابا ثاقبا مع الطريق اليهودية في التاريخ. ويشير إلى أن اليهودية اختارت منذ بداية طريقها فكرة مهووسة عزلتها عن باقي الشعوب فحواها رفض الحاجة إلى وجود رسمي، الأمر الذي حكم عليها بالحياة في الشتات والمعاناة المتواصلة. وشدد المؤلف على أن اليهودية كأمة دين موجودة طوال ٢٥٠٠ عام في الشتات، ليس رغما عن الشتات وإنما بواسطة الشتات.

ويهاجم البروفسور عيلام الميل السائد لدى المؤرخين الإسرائيليين بوضع تيجان وهمية على رأس رئيس حكومة إسرائيل الأول، دافيد بن غوريون، بشأن رأيه وموقفه من أي موضوع وقضية متعلقة بإحياء إسرائيل. ورأى أن بن غوريون نفسه لم يكن بحاجة إلى هذه التيجان، لكن المؤرخين، على ما يبدو، هم الذين احتاجوا إليها من أجل الحصول على سيطرة على المادة التاريخية.

وفي مقاله الذي يفتتح به الكتاب، يحاول المؤلف استعراض مراجعة متوازنة قدر الإمكان للصراع الإسرائيلي – العربي وانجازات دولة إسرائيل خلال سنواتها الستين الأولى. وتتضمن الصورة التي تبرز من ذلك أنها متفائلة رغم كل شيء. ويشير المؤلف في مقدمة الكتاب إلى المعاني الحقيقية التي ينبغي نسبها إلى فكرته تجاه ظهور الصهيونية وتجاه وجود دولة إسرائيل على حد سواء.

تغييب جاسوس إسرائيل في القاهرة

اسم الكتاب: الجاسوس المنسي – من أراد محو مئير بينيت من الذاكرة – الجاسوس الذي انتحر في القاهرة؟

المؤلف: شاؤول فيبر

الناشر: معاريف

عدد الصفحات: ١٤٤ صفحة

يقول المؤلف إن القلائل في إسرائيل يتذكرون اليوم مئير بينيت. والسيرة الصحافية تصفه كجاسوس ألقي القبض عليه سوية مع شبان يهود عملوا في مصر في إطار ما يسمى بـ «العمل المشين»، وتعرض للتعذيب وانتحر في زنزانته في سجن مصري. و«العمل المشين» هو اسم لعمليات إرهابية إسرائيلية في مصر، بموجب تعليمات وزير الدفاع الإسرائيلي في بداية سنوات الخمسين بنحاس لافون، حيث تم وضع متفجرات في أماكن عامة في القاهرة من أجل إثارة انطباع أنه لا يوجد أمن في مصر لإقناع بريطانيا بعدم الانسحاب من مصر بعد ثورة الضباط الأحرار.

ووفقا للمؤلف فإنه تم دفن بينيت، الجاسوس الإسرائيلي الذي انتحر قبل يوم واحد من بدء محاكمته في كانون الأول العام ١٩٥٤، ثلاث مرات. في المرة الأولى تم دفنه سرا في مقبرة ايطالية بعدما تم نقل جثته إليها. وبعد خمس سنوات تم دفنه في مراسم سرية، بهدف تشويش أية علاقة بينه وبين إسرائيل، في «جبل هرتسل» في القدس بعد إحضار رفاته من ايطاليا.

ويرى المؤلف أن الدفن الثالث كان دفنا لذكراه وهو مستمر حتى اليوم. وأضاف أنه على الرغم من أن "مقاتلي الاستخبارات من أمثال ايلي كوهين (الذي شُنق في دمشق) حظوا بتخليد رسمي كبير وتحولوا إلى جزء من تراث البطولة في دولة إسرائيل، فإن ذكرى بينيت، ضابط الاستخبارات الذي تم إلقاء القبض عليه في مصر، اختفت في أعماق الوعي العام".

وولد بينيت في ألمانيا وبعد صعود النازيين إلى الحكم هاجر إلى فلسطين، وقام بمهمات سرية لصالح إسرائيل في بريطانيا وايطاليا وإيران ومصر. وزود بينيت الاستخبارات الإسرائيلية بمعلومات بالغة القيمة وساعدت إسرائيل بشكل كبير. ويصف الكتاب بينيت بأنه "كان يحلم بالسلام بين إسرائيل ومصر وعمل لصالح الشعب المصري من خلال رؤيا بأن هذا هو مفتاح السلام بين الدولتين".

إسرائيل ليست استمرارا ليهود أوروبا

اسم الكتاب: مارك أدلمان: محارب، ثوري، إنسان

المؤلف: فيتولد بيريس وكاشيشتوف بورناتكو

ترجمة عن البولندية: ميخائيل هندلزلتس

الناشر: يديعوت سفاريم

عدد الصفحات: ٦٢٢ صفحة

تساءل مترجم هذا الكتاب، المحرر الثقافي في صحيفة "هآرتس"، ميخائيل هندلزلتس: من هو مارك أدلمان؟ لماذا يجب طرح سؤال كهذا في إسرائيل حول أحد قادة التمرد في غيتو وارسو؟ "سبب ذلك بسيط، أدلمان لم يكن صهيونيا. ولم يكن ثمة مكان له في الرواية التاريخية التي بناها مؤسسو دولة إسرائيل".

وكان أدلمان أحد قادة منظمة "البوند"، وهي حركة آمنت بأنه يوجد مستقبل ليهود أوروبا في بلدانهم، وأنه يوجد مستقبل للغتهم، اليديش. وبعد الحرب العالمية الثانية، وفيما لم يبق الكثيرون من اليهود الذين يؤمنون بأفكار "البوند"، أو بالتحدث باليديش، فإن أدلمان قرر البقاء في بولندا، رغم أن رفاقه في التنظيم اليهودي السري في غيتو وارسو ناشدوه بالهجرة إلى فلسطين.

وأصبح أدلمان طبيبا جراحا، ومحدثا في مجال جراحة القلب، وفي موازاة ذلك واصل نشاطه ضد النظام الشيوعي في بلاده. وعندما تأسست حركة "تضامن" في بولندا، وبعد زوال الحكم الشيوعي، كان أدلمان قد أصبح معروفا كبطل بولندي أيضا. واستمر في نشاطه بعد ذلك من أجل جميع المطاردين في المعمورة، وحتى وفاته في العام ٢٠٠٩.

ونشر رئيس معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية في القدس، البروفسور دانيال بلطمان، مقالا حول هذا الكتاب وشخصية أدلمان، في ملحق "الكتب" الأسبوعي الذي تصدره "هآرتس".

وكتب بلطمان أن "أدلمان بقي في بولندا لأن ذاكرة الشعب اليهودي، الذي شعر بالانتماء إليه، بقيت هناك. وواصل الادعاء طوال الوقت أن إسرائيل لن تكون أبدا، وهي غير قادرة على أن تكون استمرارا للشعب اليهودي الذي يعيش في أوروبا الشرقية. إن هذا جمهور جاء من ثقافات مختلفة، وهو يعيش في منطقة تهيمن عليها ثقافة واحدة، هي الثقافة الشرقية. وهو يرى أن إسرائيل ستصبح مرة دولة يهودية – عربية، فما علاقة هذا مع ثقافة الشعب اليهودي الذي عاش في بولندا؟ وكمن يؤمن بأنه على اليهود الاندماج مع الشعوب التي يعيشون بينها فإن لديهم دورا واحدا، وهو الوقوف دائما إلى جانب الضعفاء".

واستنتج بلطمان من ذلك أنه في ظل واقع المجتمع الإسرائيلي الذي "يتدهور في مسار الشوفينية القومية الوحشية، والكره الفظ للأجانب، والفصل العنصري العنيف، والذي يُرسل فيه التلاميذ من قِبل وزير التربية والتعليم الإسرائيلي [غدعون ساعر] إلى جولات تراثية في الخليل ويلتقون مع كهنة ومقدسي الأرض والعرق، فإن رسالة مارك أدلمان واقعية الآن أكثر من أي وقت مضى".

بيريس عن بن غوريون

اسم الكتاب: بن غوريون في نظر شمعون بيريس– مقابلات

المؤلف: دافيد لانداو

الناشر: كيتر

عدد الصفحات: ٢٥٨ صفحة

وفقا للناشر فإن هذا الكتاب "شخصي جدا"، يحلل فيه الرئيس الإسرائيلي،

شمعون بيريس، تراث معلمه وقدوته، دافيد بن غوريون، ويستعرض تراثه ويسلط الضوء على طبيعة "الزعيم الوحيد والعاصف، الذي تحول محبوه إلى خصومه".

والكتاب عبارة عن محادثات، أجراها مع بيريس الصحافي دافيد لانداو، رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" الأسبق. ويتناول الكتاب مواضيع عديدة بينها سنوات المحرقة، الخيار الأردني، الدين والدولة.

ويعتبر بيريس أن "بن غوريون هو رجل فكرة واحدة: إقامة دولة، وكل ما تبقى هو ثانوي. كان يستيقظ في الصباح ويرى دولة. وخلد إلى النوم في المساء، ورأى دولة". وبعد أن قامت الدولة؟ "هو لا يعتقد أنها قامت".

ويتبين من اللقاءات في الكتاب أن بيريس قلق، لأن "مستقبل الدولة الصهيونية – اليهودية – الديمقراطية ليس مضمونا. ويرى أن الحل هو بوجود قيادة سياسية تقرأ الواقع". ورأى أن "شوق بن غوريون بالأساس هو شوق إلى قيادة لديها وعي تاريخي وقدرة على اتخاذ القرار". وأكد بيريس أنه "من دون بن غوريون ما كانت لدى اليهود نهضة قومية".

أسباب عدم قدرة الحكومة على الحكم

اسم الكتاب: في غياب حكومة – كيف يمكن إصلاح عيوب النظام؟

المؤلفان: أمنون روبنشتاين وآدم وولفسون

الناشر: زمورا – بيتان

عدد الصفحات: ٣٥٠ صفحة

يتناول هذا الكتاب أسئلة عديدة حول الحكم في إسرائيل، بينها كيف ترتبط الاحتجاجات الاجتماعية، التي اندلعت في إسرائيل، في صيف العام الماضي، والحريق الهائل الذي شب في جبال الكرمل قرب حيفا في بداية شهر كانون الأول من العام ٢٠١٠ وبين طريقة الحكم في إسرائيل؟ لماذا لا يتم تنفيذ معظم قرارات حكومة إسرائيل؟ لماذا يعتبر أداء بعض السلطات المحلية أفضل من أداء حكومة إسرائيل؟ ما الفرق بين حكومة إسرائيل الأولى برئاسة دافيد بن غوريون وحكومة إسرائيل الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو؟

يحاول هذا الكتاب «في غياب حكومة» الإجابة عن هذه الأسئلة. ويستعرض الكتاب التاريخ السياسي لإسرائيل، كما يتم التعبير عنه من خلال الاتفاقيات الائتلافية. ويوضح الكتاب كيفية نشوء طريقة الانتخابات المعمول بها في إسرائيل، ويتناول موضوع عدم قدرة الحكومة على الحكم.

ووفقا للكتاب فإنه تسيطر على إسرائيل أقلية وليس أغلبية ديمقراطية، خلافا لمزاعم حكام إسرائيل. ويرى المؤلفان أن لطريقة الحكم تأثيرا بالغا على عدم الارتياح من النظام الديمقراطي في إسرائيل، ويراجعان المقترحات العديدة التي تم طرحها من أجل إصلاح عيوب النظام في إسرائيل. ويتضمن الكتاب مقترحات عملية لتعزيز وتحسين النظام الديمقراطي في إسرائيل.

والبروفسور أمنون روبنشتاين هو خبير قانوني وأديب ومحاضر في موضوع القانون العام في المركز المتعدد المجالات في مدينة هرتسليا. وكان روبنشتاين نائبا في الكنيست ووزيرا على مدار ٢٥ عاما. وبين المناصب التي تولاها وزير التربية والتعليم والرياضة، ورئيس لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست. وهو حائز على «جائزة إسرائيل» في مجال أبحاث القانون.

ويحمل آدم وولفسون شهادة البكالوريوس في القانون والحكم، ويعمل في مجال الأبحاث في مواضيع تعلق بالعلوم السياسية والأمن القومي. وعمل مساعد بحث للبروفسور روبنشتاين.

صدر عن "مدار".....

ARIELLA AZOULAY & ADI OPHIR
أرئيلا أزولاي / عدي أوفير
نظام ليس واحدا
الاحتلال والديموقراطيّة بين البحر والنهر
[1967 -]
ترجمة: نبيل الصالح
مدار

صدر عن "مدار".....

تقرير "مدار"
الإسرائيلي
2012
المشهد الإسرائيلي 2011
تحرير هنيدة غانم
المشاركون:
مهند مصطفى وعاطف أبو سيف
[إسرائيل ومفاوضات السلام]
أمل جمال
[مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية]
أنطوان شلحت
[المشهد السياسي الداخلي]
فادي نحاس
[المشهد الأمني العسكري]
حسام جريس
[المشهد الاقتصادي]
نبيل الصالح
[المشهد الاجتماعي]
أمطانيس شحادة
[الفلسطينيون في إسرائيل]

This issue of Qadayya Israelieh (Israeli Affairs) Journal focuses on the Israeli social protest movement that took place last summer (2011).

The articles review the protest movement that was launched under "the people demand social equality" slogan, and discuss the tools that were used in the organization of the protest movement and its effects on the reproduction of social order. Also, the researchers touched, each from a different perspective, on the implications of the movement on the society and state.

The Israeli protest movement was not a revolution aimed at toppling the Israeli regime, but it highlighted the cracks the Zionist and capitalist regime suffers from, and perhaps paved the way for other protest movements that may lead to the expansion of these cracks, especially given that politics in Israel, as in the Middle East in general, are not predictable.

Some of the articles emphasize that the social protest presented new options for political work, and created new democratic spaces. It also legitimized the actions of particular radical groups. Nevertheless, the protest has not offered economic nor political oppositions, and its central party has received an unrivaled national consensus, which by its nature hides and camouflages political, ideological and ethnic differences. Therefore the consensus on the protest concealed for example, the political and ethnic theme of the Israeli economy.

In addition to the theme articles, the Journal includes articles about other topics, and books' reviews. As well as an interview with an Israeli Journalist and political activist, which presents the interviewee's historical account on various topics, including, the memory, developments that led to the establishment of the state of Israel, and other topics.

Finally, the Journal presents "a library" that sheds the light on the most recent published books in Israel.

ABSTRACT